وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور – الجلفة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم سنة أولى جذع مشترك

محاضرات في:

مدخل لعلم الاقتصاد

موجهة لطلبة السنة أولى ليسانس

التخصص: جذع مشترك

الاعداد:

الدكتور: بن علية لخضر

أستاذ محاضر – أ–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة – الجزائر-

2024/2023

وزراة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: سنة أولى جذع مشترك

مطبوعة دروس لمقياس:

مدخل لعلم الاقتصاد

من اعداد: د. بن علية لخضر
أستاذ محاضر (أ) بقسم علوم التسيير

السنة الجامعية 2024/2023

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	02
المحاضرة الأول: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى	
أولا: موضوع علم الاقتصاد	05
ثانيا: مناهج البحث في علم الاقتصاد	11
ثالثا: اسباب دراسة علم الاقتصاد وعلاقتة بالعلوم الاخرى	16
المحاضرة الثانية: المشكلة الاقتصادية	
أولا: ماهية المشكلة الاقتصادية	21
ثانيا: الحاجـــــــة	27
ثالثا: الموارد الاقتصادية	31
رابعا: حل المشكلة الاقتصادية وفقا للأنظمة الاقتصادية	33
المحاضرة الثالثة : عناصر الإنتاج	
أولا: العمل	40
ثانيا: الموارد الطبيعة	42
ثالثا: رأس المال Capital	46
رابعا: التنظيم	48
المحاضرة الرابعة : الأعوان الاقتصاديون أو الوحدات الاقتصادية التي توفر النشاط الاقتصادي	
أولا: الاعوان الاقتصاديون	55
ثانيا: تأثير الوكلاء الاقتصاديين	66
المحاضرة الخامسة: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية	
أولا: تعريف النشاط	70
ثانيا: العمليات الاقتصادية	71
المحاضرة السادسة: المؤسسات الاقتصادية	
أولا: مفهوم المؤسسات الاقتصادية	81

ثانيا:خصائص المؤسسات الاقتصادية	83
ثالثا: تصنيفات المؤسسات الاقتصادية	84
رابعا: أهداف المؤسسة الاقتصادية	89
المحاضرة السابعة: السوق	
أولا: تعريف السوق بين مفهومه القديم والحديث	92
ثانيا المتداخلون في السوق	93
ثالثا: أنواع الأسواق	94
رابعا : كيفية تحديد الأسعار في السوق	98
المحاضرة الثامنة: النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية	
أولا: مفهوم النظام الاقتصادي	104
ثانيا: السياسة الاقتصادية	111
المحاضرة التاسعة: النقود	
أولا:المبادلة عبر نظام المقايضة	115
ثانيا: التعامل بالنقود	117
ثالثا: وظائف النقود	125
رابعا: خصائص النقود	127
المحاضرة العاشرة: المشكلات الاقتصادية الكبرى	
أولا: التضخم	130
ثانيا: ماهية البطالة وأنواعها	134
المحاضرة الحادية عشر: المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية	
أولا: المؤسسات الاقتصادية الدولية	145
ثانيا: التكتل الاقتصادي	148
قائمة المراجع	158

تقديم

يعتبر علم الاقتصادى جزءا من علم الاجتماع كونه يهتم بالدرجة الاولى بسلوكيات الانسان بشكل عام، ومن ثم فهو يدرس كيفية توظيف الموارد الاقتصادية بأعلى كفاءة من أجل إنتاج السلع والخدمات التي تحقق اشباع ورغبات أفراد المجتمع، من خلال تحديد ثمن عوامل الانتاج(العمالة ورأس المال والأرض) في الاقتصاد وكيف يتم إستخدام هذه الأسعار في توزيع الموارد على الافراد،

فعلم الاقتصادي هو فكر انساني في مجال الحياة الاقتصادية وهو الذي يكتشف القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية، ويستنبط النظريات التي تفسر تلك الظواهر ويضع السياسات من أجل تطبيقها وحل المشكلات الاقتصادية، وبالتالي فعلم الاقتصاد يعمل على توفير الاشباع اللازم لحاجيات الانسان المختلفة والامتناهية عن طريق استغلال الموارد الطبيعية المحدودة، لاشباع حاجياته وهو ما يتطلب تشغيل وسائل الانتاج بأعلى كفاءة وفعالية.

وينطلق الاقتصاد بالدرجة الأولى من اتخاذ القرار بشأن مختلف القضايا الاقتصادية، وهذا في حد ذاته يعتبر تحدي كبير خصوصا فيما يتعلق بالقضايا الأساسية، مثل إنتاج واستهلاك السلع والخدمات والادخار والاستثمار، ومع ذلك فإن اتخاذ القرار ليس بالأمر السهل أو البسيط، إذ يجب على المرء تقدير الاحتياجا ت وتوافر الموارد أثناء اتخاذ القرارات بشأن إنتاج السلع والخدمات، وبالمثل يجب أن يتم توزيع السلع المنتجة في المجتمع بشكل صحيح، وبالتالي فإن المشاكل الأساسية التي تشكل محور أي اقتصاد تتعلق بالإنتاج والاستهلاك والتوزيع الاستثمار الادخارالتبادل، هذه العمليات تكون متداخلة ومتفاعلة فيما بينها، بحيث تتم بين الفاعلين في النشاط الاقتصادي في شتى المجالات والانشطة الاقتصادية، ويجب ان تكون خاضعة لأليات التنسيق للتعامل مع مشكلة الندرة وتعزيز النمو الاقتصادي.

ولا يتم النشاط الاقتصاد على اكمل وجه إلا بتعدد الاعوان الاقتصادين، فللعون الاقتصادي أهمية كبيرة في الميدان الاقتصادي لما يلعبه من دور في حركية و تنمية النشاط الاقتصادي و لما له من تأثير مباشر في انتاج السلع والخدمات وزيادة رفاهية المجتمع، ويسعى هذا العون من خلال انتاج السلع والجدمات الى اشباع حاجته من

من سلع وخدمات أو نقود، وبذلك يؤدي الى خلق نوع من التوازونات بين حاجات الأفرادبما هو متوفر من موارد وامكانيات.

وانطلاقا مما سبق جاءت فكرة اعداد هذه المطبوعة لتغطي مقرر مدخل لعلم الاقتصاد لطلبة السنة الأولى جذع مشترك بجامعة زيان عاشور وباقي جامعات الوطن،وتناولنا مجموعة من الحاور وهي مرتبة على النحو التالي:

- المحور الأول: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى.
- المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية
- المحور الثالث: عناصر الإنتاج
- المحور الرابع: الأعوان الاقتصاديون أو الوحدات الاقتصادية التي توفر النشاط الاقتصادي
- المحور الخامس: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية
- المحور السادس: المؤسسات الاقتصادية
- المحور السابع: السوق
- المحور الثامن: النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية
- المحور التاسع: النقود
- المحور العاشر: المشكلات الاقتصادية الكبرى
- المحور الحادي عشر: المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية

المحاضرة الأولى:

طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى

المحاضرة الأولى: مفاهيم أساسية حول علم الاقتصاد

تمهيد:

يعتبر علم الاقتصادى جزءا من علم الاجتماع كونه يهتم بالدرجة الاولى بسلوكيات الانسان بشكل عام، ومن ثم فهو يدرس كيفية توظيف الموارد الاقتصادية بأعلى كفاءة من أجل إنتاج السلع والخدمات التي تحقق اشباع ورغبات أفراد المجتمع، من خلال تحديد ثمن عوامل الانتاج(العمالة ورأس المال والأرض) في الاقتصاد وكيف يتم إستخدام هذه الأسعار في توزيع الموارد على الافراد،

فعلم الاقتصادي هو فكر انساني في مجال الحياة الاقتصادية وهو الذي يكتشف القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية، ويستنبط النظريات التي تفسر تلك الظواهر ويضع السياسات من أجل تطبيقها وحل المشكلات الاقتصادية، وبالتالي فعلم الاقتصاد يعمل على توفير الاشباع اللازم لحاجيات الانسان المختلفة والامتناهية عن طريق استغلال الموارد الطبيعية المحدودة، لاشباع حاجياته وهو ما يتطلب تشغيل وسائل الانتاج بأعلى كفاءة وفعالية.

أولا: موضوع علم الاقتصاد:

يسعى علم الاقتصاد للتصدى للمشكلات الاقتصادية التي تبرز والتي تختلف في طبيعتها من فترة لأخرى، ويسعى كذالك للاجابة على أهم التساؤلات التي التي تفسر الظواهر الاقتصادية في ظل الندرة النسبية للموارد.

أ/ تعريف علم الاقتصاد:

إن فلسفة الاقتصاد غايتها الكشف عن الطبيعة الحقيقية لهذا العلم من خلال موضوعاته ومنهجه وحدوده حيث تمثل الركائز التي يبنى عليها هذا العلم حيث يمكن تعريفه الظاهرة الاقتصادية حسب الموضوع على انها الظاهرة الاجتماعية التي تنظم وتتحكم في مجموعة من النشاطات التي تنظم وتتحكم في مجموعة من النشاطات التي تتعلق بالأشياء الضرورية التي تسمى ممتلكات فالظاهرة الاقتصادية ليست مادية محضة بل تعبر عن علاقات اجتماعية وانسانية داخل المجتمع، وقد ورد في تاريخ الفكر الاقتصادي أكثر من تعؤيف تعريف لعلم الاقتصاد التي اتى بها علماء الاقتصاد من خلال تطور الأفكار والنظريات الاقتصادية واختلاف وجهات النظر.

عرفه أدم سميث في كتابه (دراسة في طبيعة وأسباب ثراء الأمم) 1886 بأنه: هو العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل التي يمكن أن تزيد ثورة الأمم[1].

فعلم الاقتصاد تم تعريفه بأنّه ذلك العلم الاجتماعي الذي يعنى بدارسة المشكلة التي تنشأ من وجود حاجات الإنسان ورغباته المتعددة، مقابل مواردااقتصادية وإمكانات محدودة نسبيا لإشباعها.

إن علم الاقتصاد يعتبر من أحد العلوم الاجتماعية التي تدرس كيفية توظيف الموارد الاقتصادية بأعلى كفاءة من أجل إنتاج السلع والخدمات التي تحقق اشباع ورغبات أفراد المجتمع، من خلال تحديد ثمن عوامل الانتاج(العمالة ورأس المال والأرض) في الاقتصاد وكيف يتم إستخدام هذه الأسعار في توزيع الموارد على الافراد.

حيث يمكن القول عن أي مجال معرفي مهما كان أنه علم، يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص والشروط والتي تميزه عن باقي مجالات المعرفة الانسانية، ومن بين هذه الشروط مايلي[2]:

- أن تكون له قواعد ونظريات عامة وثابتة وقابلة للتطبيق.
- أن يكون له موضوع خاص به.
- أن يستخدم أحد طرق البحث العلمي.
- أن يستعمل بعضا من العلوم وتستعمله تلك العلوم.

ولكون مختلف الدراسات في مجال الاقتصاد تختص بدراسة السلوك الاقتصادي للإنسان سواء كان كفرد أو كجماعة أو كمجتمع، كما أنه تعتمد على المنهج العلمي، إضافة إلى أن تلك الدراسات تعتمد على مخرجات العلوم الأخرى كالرياضيات، علم النفس، علم الاجتماع، والاحصاء.

ب/ الأمور التي يهتم بها علم الاقتصاد: يختص علم الاقصاد بدراسة الأمور الأتية[3]:

---

[1]- ممدوح البدري، مبادئ الاقتصاد ، مطبعة البحيرة، مصر. ص:19.

[2]- عبد الله قلش، مطبوعة مدخل للإقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2021/2020 ص:16.

[3]- ضيف احمد، مرجع سابق، ص ص: 11-12.

1/ السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع: أي ما هي السلع والخدمات التي يجب على المجتمع أن ينتجها وفقا لموارده الاقتصادية المتاحة والتي تتميز بالندرة النسبية الأمر الذي يقتضي المفاضلة بين الاستخدامات البديلة من خلال آليات السوق.

2/ بأي طريقه يتم الإنتاج وهناك طرق إنتاجية متعددة مثل:

- طرق إنتاجية كثيفة العمالة.
- طرق إنتاجية كثيفة رأس المال.
- طرق إنتاجية كثيفة التكنولوجيا.

3/ كيفية توزيع الإنتاج بين أفراد المجتمع: أي كيفية توزيع الناتج القومي من السلع والخدمات بين عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية، كالعمال، ملاك الأراضي، أصحاب رأس المال، التنظيم، الاقتصادية أهمها:

- النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يوائم بين الملكية الخاصة والملكية العامة.
- النظام الرأسمالي الذي يقوم على أساس الحرية المطلقة للأفراد يمارسه النشاط الاقتصادي والحد من الملكية العامة.
- النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي يركز على الملكية الجماعية لعناصر الإنتاج

4/ ما مدى الكفاءة التي تستخدم بها الموارد الاقتصادية، أي ما إذا كان الإنتاج يتم بطريقة ويوزع أيضا بكفاءة.

5/ هل هل الموارد المجتمع موظفة توظيفا كاملا.

6/ هل الطاقه الاقتصادية تنمو بصورة مطردة مع الزمن أم أنها تظل ثابتة.

ج/ فروع علم الاقتصاد: ينقسم علم الاقتصاد الى جزئين:

1/ الاقتصاد الجزئي: يهتم بدراسة السلوكيات الفردية مثل الفرد، الأسرة، المنشأة، الأسواق، فهو يهتم بدراسة كيفية إدارة الفرد (الوحدات الجزئية) لموارده المحدودة في سبيل تعظيم منافعه، أي أنه يقوم بدراسة متغيرات جزئية مثل الطلب والعرض وسلوك المستهلك وسلوك المنتج على الصعيد الفردي، اي انه يهتم بالمتغيرات تخص الفرد "الجزء" وليس المجتمع "الكل"، ويكون الاهتمام فيه مركزا على تكوين الأسعار، فمثلا نتحدث عن إنفاق الفرد على سلعة معينة، مستوى المنفعة التي يمكن أن يحصل عليها ضمن إمكانياته المحدودة بما يساهم بالوصول إلى أقصى درجة إشباع ممكن، ويتناول دراسة سلوك المنتج في تحديد أسعار السلع والخدمات التي يقدمها

وجميع القرارات التجارية التي تساعده لتحقيق تعظيم ربحه من موارده المحدودة -، فالتحليل الجزئي يهتم بمايلي :

- سوق سلعة معينة بما يساهم في الإجابة عن تساؤلات تختص بتحديد السعر المناسب لتلك السلعة في السوق .
- بدراسة الأسواق المختلفة التي يعمل المنتج في تنسيقها وكيفية تحديد الأسعار من قبله حتى يعظم أرباحه .
- بالإجابة عن تساؤلات تختص بقرارات المستهلك خاصة في مجال الكيفية التي يوزع بها دخله على مجموع السلع والخدمات بما يحقق له أعظم نفع منها جميعا.

2/ الاقتصادالكلي:

يهتم بدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحليلها كمستوى الناتج الكلي ومستوى التوظف والمستوى العام للاسعار والتضخم والكساد وكذلك التعرف على السياسات الاقتصادية والمالية والنقديلذلك فإن الاقتصاد الكلي يهتم بتحليل :

- أوجه الاستهلاك العام.
- المستوى العام للاسعار.
- الاستثمار.
- الإنفاق الحكومي.
- التجارة الخارجية للدولة.
- مستوى العرض والطلب الكليين والعوامل المؤثرة فيهما.
- الناتج المحلي الإجمالي ومحددات العمالة .
- كل ما يتعلق بالاقتصاد الوطني، مثل مستويات البطالة، والتضخم، الناتج الوطني، الأسعار.

د/ أهداف علم الإقتصاد:

يعمل علم الاقتصاد كغيره من العلوم الأخرى على تحليل وفهم القضايا والمشكلات التي تواجه الإنسان في حياته أو تلك التي تدور في مخيلته، وهذا يقوده إلى معرفة سلوك تلك الظواهر والقضايا المستقبلية، ومن ثم امتالك القدر ة على معالجتها أو

تجنبها، وبناء على ذلك فإن علم الاقتصاد شأنه شأن باقي العلوم يهدف إلى تحقيق ثلاث غايات أساسية وهي[1] :

1. فهم وتفسير الظواهر والقضايا الاقتصادية وتحليلها وفق منهج علمي صحيح ودقيق .
2. التنبؤ بسلوك الظواهر والتغيرات الاقتصادية المستقبلية، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، بهدف علم الاقتصاد كغيره من العلوم هو محاولة معرفة الواقع والظروف الاقتصادية في المستقبل، بناء على طرق ونماذج معينة تمكنه من التنبؤ بما ستكون عليه حالة تلك المتغيرات مستقبلا، وذلك من خالل معرفة اتجاه ومعدل تطور ونمو تلك الظواهر وتحليل الظروف المحيطة بها والعوامل المؤثره فيها، ومن بين الأساليب المستخدمة في ذلك نجد مثلا تحليل السلاسل الزمنية، تحليل الإنحدار، معاملات الارتباط وغيرها.
3. ضبط والتحكم في الظواهر الاقتصادية المختلفة، أي تغيير معدل واتجاه نمو الظواهر أو القضاء عليها ومنعها من الظهور إذا كانت في غير صالح الإنسان كالأزمات الاقتصادية، أو تشجيعها وتنميتها إذا كانت ظاهرة إيجابية كالنمو الاقتصادي، ويتم الضبط والتحكم في الظواهر الإقتصادية من خلال التحكم في العوامل المؤثرة في الظاهرة، فمثلا اذا اردنا تخفيض معدل التضخم يجب التأثير في أحد العوامل المؤثرة فيه كالأجور أو الطلب وغيرها.

ه/القوانين الاقتصادية[2]:

إن الحياة الاقتصادية تشكل مركبا من الأفعال البشرية تتكرر بصفة مستمرة في ظروف معينة، وهي نتيجة تطور التاريخي الذي يحققه مجتمع معلوم ويعيد هذا النشاط نفسه بمعنى ان له قانونية خاصة او نمطا خاصا في الانتظام والاطراد وهذا النمط يمكن تحليله إلى عناصر معينة، أي الى علاقات وصلات تتكرر باستمرار بين هذه الافعال أو الاعمال الجزئية التي تتكون منها هذه الافعال مثل هذه الصلات أو العلاقات ويطلق عليها(القوانين الاقتصادية)، إن هي قوانين موضوعية بمعنى انها

[1]- عبد الله قلش، مرجع سبق ذكره. ص ص: 17.18.

[2]- ضيف احمد ص ص: 18-19.

حقيقية واقعية تميز موضوعيا، أنه يكشفها وتساغ نتائج هذه في صيغ توضح فعل القوانين الاقتصادية.

في كل نمط من الأنماط الاجتماعية للانتاج توجد مجموعة من القوانين الاقتصادية في أهميتها، ويتم عادتنا التمييز بين أنواع من القوانين الاقتصادية.

1/قوانين اقتصادية عامة :

ويكون هذا النوع من القوانين شاملة لجميع المجتمعات الاقتصادية بدائية كانت أم رأسمالية مثال ذلك قانون إنتاجية العمل وقانون تنامي الحاجيات والرغبات الإنسانية، إن الإنسان بصورة عامة يسعى أثناء قيامه بعملية العمل إلى زيادة عدد المنتجات إلى اكبر عدد ممكن خلال وحدة زمنية معينة(الساعة مثلا).

كما أن الرغبات والحاجات الإنسانية لا تقف عند حد معين وإنما تخضع إلى قانون تنامي الحاجات الكمية والنوعية أي زيادة كمية المنتجات والعمل على تنويعها في آن واحد

2/ قوانين اقتصادية مشتركة بين أكثر من مجتمع اقتصادي واحد:

أي أنها لا تشمل جميع المنتجات وإنما تقتصر على بعضها فحسب، بالرغم من أن الكيفية التي يبرز فيها هذا القانون ليست واحدة، أما في الاقتصاد الطبيعي- اللاتبادلي- فلا يوجد هناك ضرورة موضوعية لمثل هذا القانون

3/ قوانين اقتصادية أساسية: إذ يوجد قانون خاص بكل نظام من الأنظمة الاقتصادية يدعى القانون الاقتصادي الأساسي، ولهذا القانون أهميه خاصة بين القوانين الاقتصادية نظرا لأنه يعبر عن جوهر العلاقات الاقتصادية السائدة في هذا أو ذاك من الأنظمة الاقتصادية مثل قانون الربح في النظام الرأسمالي

4/ قوانين اقتصادية ذات طبيعة مرحلية: وهذا النوع من القوانين لا يوجد في كل مراحل تطور نظام اقتصادي معين، فهناك ضمن النظام الرأسمالي قوانين اقتصادية تتعلق بمرحلة المنافسة الرأسمالية مثل قانون المنافسة بينما يعمل قانون الاحتكار في مرحلة الرأسمالية أخرى هي مرحلة الاحتكار.

ولكن هناك ملاحظة تتعلق بالعلاقة بين القوانين الاقتصادية، ان القوانين الاقتصادية لا تقوم بفعلها الموضوع بصورة مستقلة ومنعزلة بعضها عن البعض الآخر، إنما تشكل في الواقع نظاما متكاملا ومترابطا يكون القانون الاقتصادي

الأساسي المحور المركزي فيه، إن القوانين الاقتصادية في النظام الرأسمالي مثلا تخضع لفعل القانون الأساسي وهو قانون الربح الرأسمالي.

ثانيا: مناهج البحث في علم الاقتصاد

إن أساليب التحليل والتركيب العلمي من الأساليب الشائعة في دراسة جميع الحقائق والظواهر الطبيعية والاجتماعية، ففي العلوم الاجتماعية ومن ضمنها علم الاقتصاد يتم استخدام هذا الأسلوب لإدراك قوانين الظواهر الاجتماعية وفي صدد ذلك قد يكون من المفيد توضيح ما هو مقصود بأساليب التحليل والتركيب العلمي[1].

أ/أساليب التحليل والتركيب العلمي:

في الطبيعة كما في المجتمع نجد مجموعة متعددة ومتنوعة من الظواهر الطبيعية والاجتماعية، وإن كل ظاهرة تشمل العديد من الصفات والعناصر المكونة لها، كما أن الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية لا توجد بصورة منفصلة بعضها عن البعض وكل منهما يشكل نظاماً متكاملاً ومعقداً من الظواهر المترابطة المتكاملة مما يجعل من البحث العلمي في وحدة الظواهر أمراً مستحيلاً، وهذا يستدعي إيجاد الأساليب الملاءمة التي تساعد على تبسيط البحث وتسهيل طريق الوصول إلى المعرفة والعلم إذ من الضروري والحالة هذه فصل الظاهرة موضوع البحث عن بقية الظواهر الأخرى ودراستها بصورة مستقلة.

1. **تحليل الظاهرة إلى العناصر المكونة لها:** إن أية ظاهرة تتألف من مجموعة من العناصر وإن إدراك هذه الظاهرة يستلزم أولاً معرفة عناصرها، أي لابد من تجزئة الظاهرة أي تفتيت الكل إلى أجزاء، ونجد عادة أن هناك في كل ظاهرة عناصر أساسية وعناصر ثانوية، ويقصد بالعناصر الأساسية تلك التي تلعب دوراً أساسياً في نشوء وتطور الظاهرة بينما يكون للعناصر الأخرى دور ثانوي ويطلق على هذا الأسلوب في البحث أسلب التحليل العلمي.
2. **إعادة تركيب عناصر الظاهرة:** إن البحث العلمي لا يتوقف عند مرحلة التحليل، إذاً لابد بعد تجزئة الظاهرة إلى عناصرها من إعادة توحيد وتركيب هذه العناصر حسب التسلسل الذي يحتله كل عنصر في سلم الأهمية، فعندما يقوم العالم الطبيعي بتحليل عناصر ظاهرة المطر يستنتج من هذا

[1]- https://almerja.com/reading.php?idm=109984

التحليل العناصر الأساسية والثانوية المركبة منها هذه الظاهرة وهذا الأسلوب هو ما ندعوه بأسلوب التركيب العلمي.

إن التحليل والتركيب يشكلان أسلوباً متكاملاً في البحث العلمي، إذ لا يجوز كما هو واضح التوقف عند مرحلة التحليل دون استكمالها بمرحلة التركيب، وبدون التكامل لا يمكن التوصل أصلاً إلى نتائج علمية كاملة، إلا أن هناك فارقاً يجب ملاحظته بين أشكال البحث في الظواهر الطبيعية وبين أشكال البحث في الظواهر الاجتماعية وهو إن دراسة الظواهر الطبيعية أكثر سهولة إذ أن عالم الفيزياء أو الكيمياء يستطيع أن يستخدم في عملية التحليل والتركيب وسائل مخبرية في دراسة لظاهرة طبيعية معينة بينما لا يستطيع الباحث الاجتماعي فعل ذلك، ولذا فلابد من أن يأخذ تحليل وتركيب الظاهرة الاقتصادية وغيرها من الظواهر الاجتماعية في ذهن الباحث شكلاً تجريدياً ويصبح التجريد العلمي شكلاً ضرورياً لا غنى عن استخدامه في تحليل وتركيب الظواهر الاجتماعية المختلفة.

ب/التجريد العلمي للظواهر الاقتصادية:

يفهم من التجريد عادة أنه الانسلاخ عن الواقع الموضوعي، أو هو عبارة عن حالة تصور ذهني لا ارتباط بينها وبين الواقع المحدد والملموس إلا أن هذا التفسير لفكرة التجريد يتعارض مع المفهوم الدقيق للتجريد العملي .

إن التجريد العلمي هو طريقة من طرائق البحث العلمي يمكن استخدامها عند دراسة نظام متشابك من الظواهر، فنحن نلاحظ أن النظام الاقتصادي يتألف من مجموعة من الظواهر والعلاقات الاقتصادية المتعددة الجوانب والأشكال ، وهذه الظواهر والعلاقات تشكل في ترابطها الصورة المحددة والملموسة لهذا النظام ، بالرغم من أن بعضها يظهر للعيان وكأنها ظواهر منفصلة عن بعضها البعض ، فنحن ترى السلعة والنقد أحياناً باعتبارهما ظاهرتين اقتصاديتين مستقلتين علماً أنهما تشكلان فيما بينهما نظاماً مترابطاً من العلاقات السلعية – النقدية.

إن المعرفة الملموسة والشاملة لأي نظام اقتصادي تستلزم الإحاطة بكل جوانبه وعناصره، والإحاطة كذلك بالعلاقات الضمنية القائمة بين هذه الجوانب والعناصر الاقتصادية المختلفة، ولكن حتى نتمكن من الوصول إلى المعرفة الشاملة والملموسة وجب عدم دراسة النظام الاقتصادي ككل، ونظراً لصعوبة البحث في تناول هذا

النظام دفعة واحدة فلا بد من اللجوء إلى التبسيط أي تحليل النظام إلى العناصر والأجزاء المكونة له والبحث في كل جزء على حدة، ومن خلال تركيب المعرف الجزئية للظواهر المختلفة يمكن التوصل إلى المعرفة الشاملة حول النظام ككل، وعندما نقوم بتجريد ظاهرة اقتصادية عن بقية الظواهر فإن مثل هذا التجريد لا يعني بأي حال من الأحوال الانسلاخ عن الحقائق الموضوعية بقدر ما يقصد به أسلوب في المعالجة العلمية لجوانب النظام الاقتصادي بصورة متدرجة وانتقالية، والتجريد بهذا المعنى يهدف إلى تسهيل البحث العلمي من أجل التوصل إلى نتائج علمية محددة.

إن التجريد العلمي متخذ في ذهن الباحث الاقتصادي مراحل مختلفة ، ففي المرحلة الأولى يجب تحديد الشكل الخارجي للظاهرة موضوع البحث وفي المرحلة الثانية ينتقل للتحليل من تحديد الشكل إلى تحديد جوهر ومحتوى الظاهرة الاقتصادية.

وإذا أمكن تحديد العناصر والعلاقات الضمنية المكونة للظاهرة أمكن بالتالي معرفة عوامل نشوء الظاهرة واتخاذها شكلاً معيناً ، وبعد الانتهاء من دراسة ظاهرة معينة تبدأ المرحلة التالية في بحث ظاهرة أخرى وهذا حتى يمكن بالنهاية الوصول إلى معرفة وإدراك طبيعة جميع الظواهر الاقتصادية ومن ثم العلاقات الضمنية والترابط بين هذه الظواهر.

ويتم التعبير عن المعرفة العلمية بواسطة مجموعة من المفاهيم والمقولات الاقتصادية فعندما يتم البحث في طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي مثلاً فإن هذا البحث يتوصل في النهاية إلى تحديد علاقاته في صورة مفاهيم ومقولات اقتصادية محددة ، إن دراسة كل من السلعة والنقد والقيمة ورأس المال والربح والفائدة توضح جانباً معيناً من الاقتصاد الرأسمالي، وبإيجاد العلاقة فيما بينها جميعاً يمكن أن نوضح الجوانب المتعددة للعلاقات الاقتصادية في النظام الرأسمالي.

ولابد أخيراً من إبداء الملاحظات التالية بخصوص المنهج في علم الاقتصاد:

1. أن العلاقات الاقتصادية بصورة عامة ليست علاقات ساكنة وإنما هي علاقات تتصف بالديناميكية والتغير والحركة والانتقال من شكل إلى آخر، وإن طريقة البحث يجب أن تتناول أيضاً حركة التغير في هذه العلاقات أي يجب أن تتناول نشوءها وتغيرها في آن واحد.

2. أن هذا التغير في العلاقات الاقتصادية يتخذ صورة الانتقال من الأشكال البسيطة إلى الأشكال المركبة – وإن طريقة البحث تبدأ عادة من دراسة الأشكال البسيطة وتنتهي بدراسة الأشكال الأكثر تعقيداً، إن دراسة النظام الرأسمالي مثلاً أول ما تتناول دراسة السلعة باعتبارها أبسط أشكال الظواهر الاقتصادية ثم تنتقل إلى دراسة الظواهر المعقدة.
3. إن عالم الاقتصاد يختار لموضوع البحث الحقائق الجوهرية والأساسية ويترك جانباً الظواهر العارضة والتي تظهر بفعل الصدفة.
4. بالرغم من أن التجريد العلمي يبقى أسلوباً أساسياً وملائماً لتحليل الظواهر الاقتصادية، إلا أن ذلك لا يعني استحالة اللجوء إلى التجارب التطبيقية في الميادين الاقتصادية إذ من الممكن إجراء التجارب على بعض الإجراءات الاقتصادية في نطاق مؤسسة اقتصادية واحدة وذلك للتأكد من إمكانية تعميم نتائج هذه التجربة في المجالات الاقتصادية الأخرى.

ج/المذاهب في علم الاقتصاد:

إذا كانت المهمة الأساسية لعلم الاقتصاد هي البحث في العلاقات والقوانين الاقتصادية السائدة في المجتمعات الاقتصادية المختلفة، يمكن لنا حينئذ أن نستنتج بعض الملاحظات الأساسية:

1. إن دراسة علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع تتم من خلال ربط أشكال هذه العلاقات مع أشكال ومستوى تطور القوى المنتجة، نظراً لأن هذين العنصرين يشكلان معاً نمط الإنتاج الاجتماعي.
2. نظراً للأهمية التي تحتلها العلاقات الاقتصادية في نظام العلاقات الإجتماعية فهي تؤثر وتتأثر بأشكال العلاقات الاجتماعية الأخرى كالعلاقات الحقوقية و السياسية إلا أن علم الاقتصاد لا يتعرض عادة إلى العلاقات الاجتماعية الأخرى إلا ضمن الخطوط العامة للنتائج المترتبة على العلاقة المتبادلة بينها وبين العلاقات الاقتصادية.
3. يتعرض علم الاقتصاد إلى السياسة الاقتصادية للدولة والإجراءات التي تتخذها في المجال الاقتصادي لأن لهذه السياسة وهذه الإجراءات عادة تأثيرها الخاص على مجرى الحياة الاقتصادية وفعل القوانين الاقتصادية الموضوعية،

وبهذه المناسبة من المفيد لفت الانتباه إلى أن ما يسمى بالقوانين الاقتصادية التي تصدرها الدولة أمر آخر يختلف كلياً عن مفهوم القوانين الاقتصادية الموضوعية التي أشرنا إليها في فقرة سابقة.

د/ أساليب البحث الاقتصادي:

هناك طرق وأساليب متعددة يمكن استخدامها في البحث العلمي الاقتصادي، وتتنوع أساليب البحث الاقتصادي تبعا لتنوع الظواهر التي يبحثها الإنسان ويقصد بمنهج البحث العلمي هو الأسلوب الذي يستخدمه الباحث في دراسة ظاهرة معينة والذي من خلاله يتم تنظيم الأفكار المتنوعة بطريقة تمكن من علاج مشكلة البحث، وتتعدد طرق ومناهج التحليل الاقتصادي للظواهر الاقتصادية ومن أهمها:

1/الأسلوب الإستنباطي (الإستدلالي):

وهو الاستدلال الذي ينتقل من الكل إلى الجزء أو من العام إلى الخاص، والاستنباط ينطلقمن مسلمات أو نظريات ثم يستنبط منها ما ينطبق على الجزء المبحوث،من هنا نرى أن ما يصدق على الكل يصدق على الجزء، والاستنباط يمر بثلاث خطوات

نظرية ← فرضيات ← الملاحظة أو البيانات

2/ الأسلوب الإستقرائي:

في المنهج الاستقرائي ينتقل الباحث من الجزء إلى الكل، أو من الخاص إلى العام حيث يبدأ الباحث بالتعرف على الجزئيات ثم يقوم بتعميم النتائج على الكل، ويشمل الدليل الاستقرائي الاستنتاج العلمي القائم على أساس الملاحظة والاستنتاج العلمي القائم على التجربة بالمفهوم الحديث للملاحظة والتجربة، فهو بذلك المنهج الذي يعتمد على التحقق بالملاحظة المنظمة الخاضعة لتجريب فهو يبدأ بالجزئيات ليصل منها إلى قوانين عامة.

الملاحظة أو البيانات ← مشاهدات ← فرضيات ← الخروج

نبدأ بملاحظة ومتابعة موضوع البحث للخروج ببعض المشاهدات بشأن موضوع البحث ثم نبدأ بوضع بعض الفرضيات التي من الممكن التعمق فيها للخروج بنظرية عامة، أي أنه محاولة إستخلاص الكليات أو القوانين من الجزئيات.

ثالثا: اسباب دراسة علم الاقتصاد وعلاقتة بالعلوم الاخرى

إن موضوع الاقتصاد هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة الأفراد، وهذا النشاط يظهر في شكل علاقة مزدوجة: علاقة الإنسان والطبيعة، وعلاقة الإنسان والإنسان.

أ/أسباب الاهتمام بعلم الاقتصاد:

تتعد أسباب الاهتمام بعلم الاقتصاد في جملة من العناصر والتي يمكن إجاز أهمها في العناصر التالية:

1. **تحليل القوى المؤثرة على الاقتصاد:** حيث يؤثر حيث يؤثر الإقتصاد ويتأثر بمجموعة من العوامل، وقراءة الفرص المتاحة والتهديدات المحتملة من الأسواق والسياسات الحكومية، وفهم الطرق التي يتبعها الأفراد والمؤسسات عند اتخاذ القرارات، كما يضع توقعات حول التغييرات المحتملة في العالم.
2. **دراسة الأسواق المالية الدولية:** يستطيع الاقتصاديون الدوليون دراسة الأسواق المالية، بالإضافة إلى دراسة أسعار الصرف وآثار السياسات التجارية المُختلفة على الاقتصاد
3. **تقييم تأثير الاقتصاد على السياسة:** على صعيد الاقتصاد الكلي يؤدي الى تحسين الفرص السياسية او القضاء عليها، أما جزئيا يؤثر النشاط الاقتصادي للمؤسسات على توجهها السياسي.
4. **دراسة هيكل السوق:** يدرس المختصون في علم الاقتصاد هيكل السوق لصناعات محددة، وتكون الدراسة من جهة عدد المنافسين، وقرارات السوق للشركات، وكذلك دراسة الاحتكارات التنافسية وغيرها.

5. **دراسة سلوكيات الافراد وميولاتهم**: علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك كعلاقة بين الحاجات البشرية غير المحدودة والموارد الاقتصادية النادرة ذات الاستعمالات البديلة

ب /علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

ان لعلم الاقتصاد علاقة ترابطية بالعلوم الأخرى فكثيراً ما يستعين المختصون في علم الاقتصاد بالعلوم المختلفة في بناء نظرياتهم وذلك لتفسير الظواهر الاقتصادية، حيث أن المشاكل الاقتصادية وحلولها كثيراً ما ترتبط بهذا العلم أو ذاك.

1/علاقة علم الاقتصاد وعلم السياسة: ان معظم المشكلات الاقتصادية ذات طبيعة سياسية، وأن القرارات السياسية تحمل بين طياتها نتائج اقتصادي،مثل القرارات في رفع أو خفض الضرائب وتحديد الحد الأدنى للأجور واتخاذ اجراءات الأمن الاجتماعي ، كل تلك قرارات سياسية لكنها ذات نتائج وأبعاد اقتصادية وهي في الواقع ظواهر اقتصادية ولكن اتخاذ القرار بشأنها لا يتم من قبل الاقتصادي إنما من قبل السياسي، لذا تكون هناك علاقة مباشرة أو غير مباشرة في مثل هذه المجالات بين علم الاقتصاد والسياسة.

2/علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع: إذ يقدم علم الاجتماع دراسة للجوانب الاجتماعية للحياة الاقتصادية، ويمنح صورة واضحة للعلاقات المتبادلة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيها وترتبط معها في الفهم الخاص للحياة الاجتماعية.

3/علاقة علم الاقتصاد بالرياضيات: هي الأداة التحليلية الثانية التي يستخدمها علم الاقتصاد وتتجلى في أن الرياضيات خدمت النظرية الاقتصادية كثيراً لأنها جعلت للغة المستخدمة في الاقتصاد أكثر اختصاراً وأكثر دقة وإنها منعت الاستطراد. وبفضل الرياضيات أمكن التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بالرموز والمصطلحات الرياضية بدلاً من الكلمات والعبارات

4/علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:بما أن علم الاقتصاد يتناول سلوك الافراد عندما يحاول تحديد ماذا يرغب وماذا يحتاج ولماذا وكيف تكون ردود الفعل لديه عند اختلاف ظروف العمل وماذا يفعل المستهلكون بدخولهم العالية فإن كل هذا ذو علاقة بعلم النفس.

5/علاقة علم الاقتصاد بعلم الفلسفة: حيث أن اتخاذ القرار من قبل المنتج أو المستهلك يكون له علاقة بالفلسفة وبشكل خاص بالأخلاق وبسبب كون الاقتصاد ينبغي أن تقوم دراسته على أساس المنطق.

6/ علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ: تقدم البحوث التاريخية فوائد هامة للاقتصادي لأنها تساعد الباحث الاقتصادي على معرفة الوقائع و الفعاليات الاقتصادية السائدة في عصر ما، فلا يمكن للاقتصادي أن يستغنى عن التاريخ الذي يعينه فيدراسته للحوادث الاقتصادية، و فهم التطور و تعاقب الأنظمة الاقتصادية المختلفة و بالتالي تساعده في فهم الحاضرواستشراف المسقبل.

7/علاقة علم الاقتصاد بالاحصاء: حيث ان علم الاقتصاد يستخدمها كأداة تحليلية فما دام الاحصاء لا يدرس كفاية بحد ذاته انما هو وسيلة (أداة) تستخدم في العلوم الأخرى فإن الدراسات الاقتصادية النظرية منها والتطبيقية لا يمكن لها أن تستغني عنه، وقد اشتبك الاقتصاد والاحصاء أحدهما بالآخر حتى أصبح أحياناً من المتعذر الفصل بينهما لأن أية دراسة اقتصادية معمقة تعتمد إلى حد كبير على الأساليب الدقيقة في جمع البيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها وتفسيرها.

8/علاقة علم الاقتصاد بالقانون: بما أن القانون هو مجموعة القواعد المجردة والملزمة والتي تنضم العلاقات الإنسانية ومن ضمنها العلاقات الاقتصادية، فلا يمكن القيام بالنشاطات الاقتصادية (تملك، إيجار، بيع، شراء...) إلا من خلال إطار قانوني يسمح بذلك، فالقانون هو الذي ينظم العلاقات بالعقود التجارية، ويفض المنازعات القوانين المختلفة الاقتصادية التي قد تنشأ بين الأفراد والجماعات والدول، وعندما يقوم المشرع بسن فإنه يأخذ بعين الاعتبار الظروف والعلاقات الاقتصادية السائدة.

9/علاقة علم الاقتصاد بعلوم الجغرافيا: تشمل العلوم التي تدرس الوسط الطبيعي وتحدد الموارد الطبيعية كالموارد المائية والأراضي الصالحة للزراعة ومعرفة المناخ السائد في هذه المنطقة فاعلم الجغرافيا يحدد لنا ما يتوفر عليها هذا الموقع الجغرافي من إمكانيات، فعلم الجغرافيا بفروعه وخاصة علم الجيولوجيا الذي يهتم بدراسة باطن الأرض الذي يكشف عن الموارد الباطنية القابلة للاستثمار اقتصاديا.

المحاضرة الثانية:

المشكلة الاقتصادية

المحاضرة الثانية: المشكلة الاقتصادية

ينطلق الاقتصاد بالدرجة الأولى من اتخاذ القرار بشأن مختلف القضايا الاقتصادية، وهذا في حد ذاته يعتبر تحدي كبير خصوصا فيما يتعلق بالقضايا الأساسية، مثل إنتاج واستهلاك السلع والخدمات والادخار والاستثمار، ومع ذلك فإن اتخاذ القرار ليس بالأمر السهل أو البسيط، إذ يجب على المرء تقدير الاحتياجات وتوافر الموارد أثناء اتخاذ القرارات بشأن إنتاج السلع والخدمات، وبالمثل يجب أن يتم توزيع السلع المنتجة في المجتمع بشكل صحيح، وبالتالي فإن المشاكل الأساسية التي تشكل محور أي اقتصاد تتعلق بالإنتاج والاستهلاك والتوزيع.

أولا: ماهية المشكلة الاقتصادية

أ/التعريف بالمشكلة الاقتصادية

تنص المشكلة الاقتصادية الأساسية على أن الاحتياجات الإنسانية متنوعة ومتزايدة باستمرار، في حين أن الموارد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات محدودة نسبيا[1].

يقصدها بها كيفية تحقيق أفضل استفادة من الموارد المحدودة أو النادرة، وتوجد المشكلة الاقتصادية لأن احتياجات الناس ورغباتهم لا حصر لها، ولكن الموارد المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات والرغبات محدودة.2

يتأتى جوهر المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة بمختلف أنواعها وأحجامها الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، حيث واجه الإنسان منذ وجوده على سطح الأرض مشكلة التعدد والتزايد في رغباته وحاجاته، في حين أن إمكانياته تتميز بلا محدودية والندرة، وهنا يتضح لنا جليا مضمون المشكلة الاقتصادية التي يحاول علم الاقتصاد إيجاد حلول لها، فنجد

---

[1]-https://www-nagwa-com.translate.goog/en/explainers/165192835925/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_ -

[2]- https://www-economicsonline-co-uk.translate.goog/competitive_markets/the_economic_problem.html/?_

أن هذه المشكلة تواجه الأفراد والمجتمعات سواء بالاقتصاديات المتقدمة أو النامية، وحتى المتخلفة، الرأسمالية منها أو الاشتراكية وحتى التي تعمل بالنظام المختلط.[1]

إن المشكلة الاقتصادية تنشأ بسبب الندرة، فليس هناك حدود لرغبات الناس فهي لا حدود لها، على سبيل المثال، يريد الناس المزيد من الملابس الأفضل، والرعاية الصحية، والبنية الأساسية المحسنة للنقل، ولكن عدد العمال والآلات والمكاتب والمصانع والمواد الخام والأراضي المستخدمة لإنتاج هذه المنتجات محدود، في أي وقت معين على سبيل المثال، لا يوجد سوى عدد محدود من العمال ولا يستطيعون إنتاج سوى كمية محددة، وهذا التفاوت بين ما يريده الناس والحد الأقصى الذي يمكن إنتاجه يؤدي إلى نشوء المشكلة الاقتصادية.

وعليه فالمشكلة الاقتصادية ببساطة تتلخص في مقولة: لا يمكننا الحصول على كل ما نريده لأنه ليس لدينا ما يكفي من الموارد لإنتاج كل ذلك[2].

ب/ أسباب نشوء المشكلة الاقتصادية

تنشأ المشكلة الاقتصادية لعدة أسباب متداخلة لعل من أبرزها[3]:

1/ رغبات غير محدودة: يحتاج الإنسان إلى تلبية احتياجاته الأساسية للبقاء على قيد الحياة، على سبيل المثال، يحتاج الإنسان إلى الغذاء والماء والملابس والمأوى من أجل البقاء على قيد الحياة، هذه هي الاحتياجات الأساسية للإنسان، ولكن لا أحد يرغب في إشباع احتياجاته الأساسية فقط إذا كان بوسعه تحسين حياته، فالناس

---

[1]- كرمية بن شريف ، عبد الحق رايس، **تحليل المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد السياسي**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد06 ، العدد 01،2022. ص:823.

[2]- Albert Pérez, **THE BASIC ECONOMIC PROBLEM: Choice and the allocation of resources**, Unit01, Economics. Juan de la Cierva, p :04. https://www.colegiojuandelacierva.com/files/31/55/71/unit-1-the-basic-economic-problem-pptx.pdf

[3] - Introduction to Economics, CENTRAL PROBLEMS OF AN ECONOMY, The National Institute of Open Schoolin, https://nios.ac.in/media/documents/SrSec318NEW/318_Economics_Eng/318_Economics_Eng_Lesson13.pdf

بطبيعتهم يريدون أكثر مما يحتاجون إليه للبقاء على قيد الحياة، وإذا تم إشباع رغبة واحدة، فإن رغبات أخرى كثيرة تظهر على السطح، ويستمر هذا إلى ما لا نهاية.

2/ الموارد المحدودة: قد يكون لدى الناس دخل مرتفع أو منخفض ولكن ليس دخلا غير محدود، وبالتالي فإن الموارد (أو الدخل) المتاحة للمستهلكين نادرة أو محدودة وتشمل الموارد **أي عوامل الإنتاج**: الأرض والعمالة ورأس المال وريادة الأعمال، وهذه الموارد غير متوفرة بكثرة في هذا العالم، إنها نادرة أو محدودة الندرة تعني أن الطلب على الموارد أكبر من توافرها.

هي الموارد المحدودة وغير الكافية لإشباع جميع حاجات المجتمع نتيجة للطلب عليها من قبل أفراد المجتمع، وتتوفر فيها صفة المنفعة وتتميز بالندرة النسبية، وهذه الندرة يمكن أن تكون نتيجة لمحددات طبيعية كمحدودية المعادن والفحم والنفط أو نتيجة لمحدودية القابليات الفنية أو نتيجة لمحددات مصطنعة مثل الاحتكار أو نتيجة لمحددات اجتماعية كالعادات والتقاليد.. من أسباب الندرة النسبية ما يلي[1]:

- عدم استغلال موارد المجتمع أو سوء استغلالها.
- عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.
- قابلية بعض الموارد للنفاذ.

3/ الاستخدامات البديلة للموارد : وفق لما سبق طرحه نقف عند حقيقة مهمة أخرى وهي أنه يمكن استخدام الموارد بطرق مختلفة، بمعنى يمكن استخدام جميع عوامل الإنتاج في استخدامات بديلة، على سبيل المثال يمكن استخدام قطعة أرض للقيام بالزراعة، أو بناء مصنع، أو تطوير مدرسة أو بناء مستشفى، ويمكن استخدام العمل لحرث حقل، أو بيع الخضروات، ومن هنا نلاحظ أن الموارد لها استخداما ت بديلة، وعليه يوجد لدينا رغبا ت غير محدودة بمقابل موارد (لإشباع الرغبات) محدودة، يشكل ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية الأساسية التي تواجهها كافة الاقتصاديات سواء كان متقدمة أو متخلفة.

تؤدي ندرة الموارد أيضا إلى الاختيار فمثلا لديك 10000دج لإنفاقها ولكنك تريد شراء العديد من الأشياء المحدودة، لذا يجب عليك اختيار ما تريده، فبهذه الطريقة

[1] -https://mawdoo3.com، عبد المجيد فحماوي، أسباب ندرة الموارد الاقتصادية

يحاول المستهلك حل المشكلة الاقتصادية المتمثلة في الرغبات غير المحدودة والموارد المحدودة، وبالمثل يواجه المنتجون أيضا المشكلة الاقتصادية حيث يتعين عليهم تحديد الاستخدام البديل الذي يجب أن يضعوه.

ب/ عناصر المشكلة الاقتصادية:

تتكون المشكلة الاقتصادية من عدد كبير من العناصر التي أدت إلى ظهورها، ومن هذه العناصر ما يأتي[1]:

1/ نقص الأراضي : يشير هذا المفهوم إلى النقص الحاصل في الأراضي الخصبة التي يتاح فيها زراعة الغذاء، وقد أدى التصحر في الصحراء الكبرى إلى تدهور العديد من الأراضي المفيدة للإنسان في إفريقيا، مما فاقم لديها المشكلة الاقتصادية.

2/ ندرة المياه : تؤدي العديد من العوامل إلى جعل المياه الصالحة للاستخدام أكثر ندرة، ومنها الاحتباس الحراري وتغيّر الطقس في بعض أجزاء العالم، وقد أدى هذا إلى نقص في معدّل مياه الشرب لكل إنسان على وجه الأرض.

3/ نقص العمالة: عانت المجتمعات في فترة ما بعد الحرب من نقص في الأيدي العاملة، وقد نتج عن هذا عدد غير كاف من العمال لملء الوظائف، ويتمثّل هذا في عصرنا اليوم في نقص أعداد العمال في المجالات التي تتطلب بعض المهارات الخاصة مثل الطب والتمريض والهندسة.

4/ نقص الرعاية الصحية : أدى هذا النقص إلى وضع قيود حالت بين قدرة الإنسان على الدخول إلى المستشفيات والحصول على الأطبّاء.

5/ النقص الموسمي: يشير هذا المفهوم إلى أن الزيادة في الطلب على منتج ما بشكل موسمي يؤدي إلى نقص مؤقت في المنتج لأن الطلب أكبر من العرض.

6/نقص في الطرق: يشير هذا المفهوم إلى الازدحام الخاص في العديد من مراكز المدن، والذي سببه ازدياد عدد مستخدمي هذه الطرق مقابل نقص الأراضي المتاحة لبناء طرق جديدة.

---

[1]- The Economic Problem", economics online, 13/1/2020,

ج/ أبعاد المشكل الاقتصادية

تضعنا المشكلة الاقتصادية أمام ثلاث أسئلة مهمة تجعلنا في مفترق الطرق

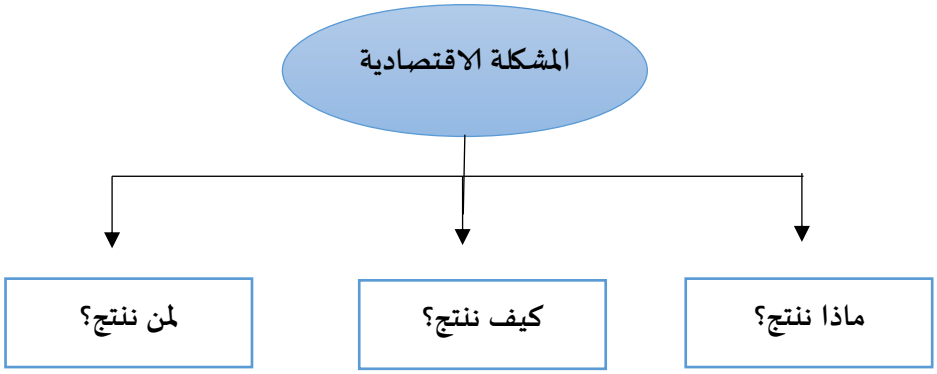

إن المشكلة التي تواجه كل مجتمع اقتصادي هو تخصيص الموارد النادرة لتلبية أكبر عدد ممكن من الاحتياجات.

1/ ماذا ننتج؟ ويمكن تقسيم مشكل "ماذا ننتج" إلى سؤالين مرتبطين

- **ما هي السلع التي ينبغي إنتاجها وما هي السلع التي لا ينبغي إنتاجها؟**

في الواقع الموارد نادرة مقارنة بالرغبات البشرية، ويجب على الاقتصاد أن يختار بين مجموعات مختلفة من السلع والخدمات التي ينبغي له إنتاجها.

- **ما هي الكميات من تلك السلع التي يمتلكها الاقتصاد؟**

يتعين على الاقتصاد أن يقرر مقدار الموارد التي ينبغي تخصيصها لإنتاج السلع الاستهلاكية ومقدار الموارد التي ينبغي تخصيصها لإنتاج السلع الرأسمالية.[1]

إن مشكلة "ما الذي ينبغي إنتاجه" وبأي كميات تواجهها كافة الاقتصاديات، ويتعين على أي اقتصاد أن يختار ما إذا كان يريد استخدام موارده لإنتاج السلع الاستهلاكية أو السلع الإنتاجية، أو إلى أي مدى ينبغي إنتاج السلع الكمالية مقارنة بالضروريات أو السلع الاستهلاكية الجماعية؟ وقد يواجه الاقتصاد أيضا مسألة تحديد كمية السلع المدنية التي ينبغي إنتاجها وكمية السلع الدفاعية التي ينبغي إنتاجها وبعبارة أخرى، تتطلب الموارد النادرة من الاقتصاديات أن تقرر مجموعة

[1]VeenaKumari, **THE ECONOMIC PROBLEM** : SCARCITY AND CHOICES, Patna Women's College, Patna. P:15.

السلع والخدمات التي ينبغي لها أن تنتجها، إن مشكلة تحديد ما ينبغي إنتاجه والكميات التي ينبغي إنتاجها يمكن حلها من خلال قيام الحكومة بتحديد تخصيص الموارد في مختلف مجالات الإنتاج، أو يمكن حلها على أساس تفضيلا ت الناس في الاقتصاد وعلى أساس أسعار السلع والخدمات في السوق.[1]

2/ كيف ننتج.

تعني أي مجموعة من الموارد يجب استخدامها لإنتاج السلع؟ وأي التكنولوجيا يجب استخدامها في الإنتاج؟ وعليه[2]:

- هناك طرق بديلة مختلفة لإنتاج السلع ويجب على الاقتصاد الاختيار من بينها؛
- سيتم استخدام طرق مختلفة لتقنية الإنتاج؛
- كميات مختلفة من الموارد المتنوعة ويعتمد الاختياريين الأساليب المختلفة على وضع العرض من عوامل الإنتاج وأسعار عوامل الإنتاج.
- الأخذ في الاعتبار ندرة وتوافر الموارد، يجب استخدام أساليب الإنتاج التي توفر قدر الإمكان الموارد النادرة.

تتطلب طرق الإنتاج المختلفة مجموعات مختلفة من عوامل الإنتاج، يمكن أن تكون تقنية الإنتاج إما كثيفة العمالة أو كثيفة رأس المال، في عملية الإنتاج عندما يتم استخدام المزيد من وحدات العمل بما يتناسب مع رأس المال، يطلق عليها تقنية كثيفة العمالة، بدلا من ذلك عندما تكون نسبة رأس المال المستخدم أكبر من العمالة، تسمى عملية الإنتاج تقنية كثيفة رأس المال، يعتمد حل مشكلة كيفية الإنتاج على مدى الناتج الذي يتم إنتاجه بمستوى معين من الموارد، يرغب أي منتج في تعظيم مستوى الناتج من الموارد المتاحة، في نفس الوقت، تعد تكلفة استخدام تقنية معينة مهمة للغاية، سيستخدم المنتج تلك التقنية المحددة المتاحة بأقل تكلفة.[3]

---

[1]- Introduction to Economic, 13 **CENTRAL PROBLEMS OF AN ECONOMY,** MODULE - 5 , p:12. https://nios.ac.in/media/documents/SrSec318NEW/318_Economics_Eng/318_Economics_Eng_Lesson13.pdf

[2]- VeenaKumari, Op cit:15.

[3] -Introduction to Economic, Op cit:

3/ لمن ننتج؟

تتعلق مشكلة "لمن ننتج"بكيفية توزيع قيمة الناتج الذي ينتجه اقتصاد ما بين مختلف الناس، فالناس لا يحصلون على الناتج الذي ينتجونه كتعويض لهم، بل يتم بيع الناتج وكسب المال في عملية الإنتاج، ويتم دفع هذا المال كدخل للناس مقابل العمل الذي قاموا به في عملية الإنتاج، ويستخدم الناس هذا الدخل بدوره لإشباع رغباتهم، ومن ثم فإن مشكلة "لمن ننتج" تخبرنا بكيفية تعويض عوامل الإنتاج المختلفة عن عملها[1].

ونظرا لأن الموارد والإنتاج الناتج عن السلع محدودة، فإن القرار الاقتصادي الأساسي الثالث الذي يجب اتخاذه هو "لمن ننتج" وعليه[2]:

- توزيع الدخل القومي يجب أن يتم على أساس المبدأ الماركسي " كل حسب قدرته ولكل حسب احتياجاته؛
- يبدو أن المساواة خيار، لكن المشكلة هي أن توزيع الناتج القومي أو الدخل قد يؤثر سلبا على الحافز لإنتاج المزيد. وإذا تم تدمير هذا الحافز أو تقليصه بشكل كبير نتيجة لتشجيع المساواة، فقد يصبح الناتج القومي الإجمالي المتاح للمشاركة أصغر كثيرا مما قد يؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة للجميع.

ثانيا: الحاجـــــــة

يرتكز علم الاقتصاد على قضية كيفية التي يتم بها تلبية حاجات الإنسان باستخدام الموارد المحدودة، والحاجات الإنسانية متعددة ومختلفة إذ تبدأ بتلبية بالحاجات الحيوية (الأكل السكن، الغذاء،..إلخ). ثم تمتد لتشمل الحاجات الاجتماعية والثقافية (الدراسة، تكوين أسر، الزيارات الاجتماعية..إلخ.) ومحاولة إشباع تلك الحاجات يتطلب عددا كبير من السلع والخدمات الملموسة كالخبز والخضر والفواكه، السيارة والمنزل، مختف الأجهزة المنزلية وسلع غير ملموسة أو الخدمات فتمتد لتشمل خدمة الطبيب، النقل، التعلم،..الخ، وعليه فالحاجات

[1] - VeenaKumari, Op cit:13.

[2] - VeenaKumari, Op cit:13.

الإنسانية متغيرة بتغير الزمان والمكان ومتجددة وإشباع البعض منها يولد حاجات أخرى.

أ/ مفهوم الحاجة: بالرجوع إلى المعنى المعجمي نجد بأن[1]:

1/مفهوم الحاجة لغة: جاء في معجم المعاني: الحاجة: (اسم)

- الجمع : حاجات و حاجٌ وحوائِجُ
- الحَاجَةُ :حائجة؛ **ما يفتقر** إليه الإنسانُ **ويطلبه**

2/الحاجات الاقتصادية والحاجات الإنسانية الأخرى: يكون النشاط الإنساني نشاطاً اقتصادياً عندما يسعى إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد، فكل إنسان له حاجات أو رغبات تتمثل في ذلك الإحساس أليم يريد إزالته أو إحساس بالراحة يريد زيادته، وهناك وسائل قادرة على إشباع هذه الحاجات بإيقاف الإحساس بالألم أو عدم الرضا أو جلب الإحساس بالارتياح أو زيادته، وهذه الحاجات الإنسانية حاجات شخصية، فكل فرد هو الذي يقرر دون تدخل من جانب غيره ما إذا كان لديه حاجة يريد إشباعها ومدى هذه الحاجة. فالحاجة الاقتصادية الحديثة تختلف عن الحاجة الطبيعية وعن الحاجة الاجتماعية وعن الحاجة الأخلاقية وعن فلسفتهم[2].

فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية التي تعبر عن عدد السعرات الحرارية اللازمة للفرد حيث نجدها تختلف عنهم في:

- تختلف أيضا عن الحاجة الاجتماعية التي تأخذ في الحسبان المستوى الحضاري والأوساط التي ينتمي إليها الفرد.
- آما تختلف عن الحاجة بمعناها الأخلاقي والتي تعتمد على معيار النافع والضار وعن بعض القيم الخلقية أو الدينية.

حقيقة أن الحاجات التي يشعر بها الإنسان تحكمها عوامل طبيعية ونفسية وأخلاقية، ولكنها تعتمد قبل كل شيء على المتطلبات الخاصة لصاحب الحاجة، فلا يوجد حاجات حقيقية وحاجات خيالية، والحاجات الإنسانية متعددة بعضها مادي

---

[1]- https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9/?

[2]- Kenneth A. Reinert , Elgar Encyclopedia of Development, Schar School of Policy and Government George Mason University,p:01.

وبعضها غير مادي، بعضها جسدي وبعضها نفسي، وهي تتزايد وتتشعب دون توقف لأن طموحات الإنسان ليس لها حد. فالإنسان يكتشف دائما أهدافا جديدة ووسائل جديدة، آما أن حياة نظرائه تعطيه دوافع متجددة للانتقال من نمط من أنماط الحياة إلى نمط آخر.[1]

3/ الفرق بين الحاجة والرغبة: نظرا لارتباط المفهومين نجد الكثير من يخلط بينهما لذلك كان من المهم جدا أن نميز بينهما فنجد:

الاحتياجات هي كل ما يحتاجه الإنسان للبقاء على قيد الحياة، مثل الغذاء والماء والمأوى والاحتياجات الإنسانية الأساسية، بينما الرغبات هي كل ما يرغب الناس في الحصول عليه أو يرغبون فيه. الدراجة أو الهاتف المحمول من الأمثلة على الرغبات، وعليه فالفرق يكمن في كون[2]:

الاحتياجات هي الأشياء الضرورية لبقاء الإنسان، في حين أن الرغبات هي الأشياء التي قد نرغب فيها، قد تكون الرغبات مفيدة أو تجعل الحياة أسهل، ولكن ما لم نكن لنموت بدونها، فهي لا تعتبر احتياجات.

ب/خصائص الحاجة

للحاجة الاقتصادية مجموعة من السمات التي تميزها عن باقي الحاجات ومن أبرزها نجد[3]:

1/قابلية الحاجة للإشباع :إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق أو الألم فهذا الإحساس تتراوح حدته ونوعه وفقا لظروف الحال، وتقل حدة هذا الشعور إذا أشبع

---

[1]- مختار عبد الحكيم طبلة،المشكلة الاقتصادية، النظم الاقتصادية وبعض جوانب الاقتصاد الكلي وعوامل الإنتاج، جامعة القاهرة كلية الحقوق، 2007. ص: 03.

[2]- David Kane, DOUGLAS HAWKS, Sean Harrington, Needs& Wants in Economics | Definition & Differences, Test Prep Courses / HiSET Social Studies: Prep and Practice, 2023. https://study-com.translate.goog/academy/lesson/the-difference-between-wants-vs-needs-in-economics.html?

[3]- مختار عبد الحكيم طبلة ، مرجع سبق ذكره. ص:05 .

الإنسان حاجاته، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم حتى يتلاشى أو يزول آل ضيق أو ألم، على الأقل في حدود الفترة الواحدة، وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد بظاهرة تناقص المنفعة الحدية ونقصد بها:

- **المنفعة الحدية:** هي المنفعة التي يحققها الفرد باستهلاك وحدة إضافية من الوسيلة المناسبة للإشباع حاجته.
- **تناقص المنفعة الحدية:** وتناقص المنفعة الحدية تدريجا مع زيادت وحدات إضافية من الوسيلة المناسبة لإشباع حاجاته.

2/لانهائية الحاجات: إن حاجات الإنسان لا تنتهي، فإذا ما أشبع حاجة، سرعان ما تظهر له حاجة أخرى، وإذا ما أشبع الأخيرة سرعان ما تجد له ثالثة وهكذا، في سلسلة لا تنتهي، وهذه الخصيصة للحاجات الإنسانية إذ لم يرض عنها أهل الزهد والقناعة لكنها لا شك من أهم دوافع الرقي والتقدم الاجتماعي، فلولاها لبقى الإنسان في مستويات غير مقبولة من المعيشة، قنوعا بما لديه ما دام قادراً على إشباع حاجاته البسيطة

3/ نسبية الحاجات: إن الحاجات التي يسعى الإنسان إلى إشباعها اليوم ليست هي التي كانت بالأمس، وهذه الخاصية انعكاس لضرورات حيوية أو نفسية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان التي يشعر بها الإنسان في مجتمع متمدين، أو في تعبير آخر ليست حاجات الأجداد مثل حاجاتنا والتي سوف تختلف بالطبع عنها حاجات الأحفاد.

ج/ تقسيم الحاجات الاقتصادية:

وتقسم الحاجات الاقتصادية إلى الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية، والحاجات الفردية والحاجات الجماعية، والحاجات الحاضرة والحاجات المستقبلية[1].

[1]- https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=20946&chapterid=5495

1/الحاجة الضرورية و الكمالية : الأولى هي الحاجة التي تتوقف حياة الفرد على إشباعه كالحاجة إلى الشراب والعلاج والطعام، أما الحاجة الكمالية، فهي تلك التي تزيد من متعه الحياة ولذتها كالاستماع إلى الموسيقى والتنويع في الملابس والمعرفة .

2/الحاجة الفرد ية الجماعية : الأولى فهي تلك التي تتصل مباشرة بشخصية الإنسان وحياته الخاصة كالحاجة إلى المأوى وتأسيس المسكن والعلاج . أما الحاجة الجماعية، فهي التي تولد وتظهر بوجود الجماعة وحياة الفرد وسط هذه الجماعة، مثل الحاجة إلى الأمن والدفاع عن الجماعة وممتلكاتها ومكافحة الأمراض وغيرها من الحاجات التي تباشرها الدولة عادة بواسطة أجهزة تمثل الصالح العام.

3/الحاجة المستقبلية والحاضرة: المستقبلية هي تلك المتوقع ظهورها مستقبلاً كما لو قامت الدولة باستصلاح الأراضي وإقامة السدود وذلك بغية إشباع حاجة مستقبلية وهى خلق أو زيادة الرقعة الزراعية اللازمة لإشباع الحاجة إلى الطعام أو إقامة المساكن وغيرها من استخدامات الأرض العديدة. أما الحاجة الحالية أو الحاضرة فهى تلك الإحساس أو الشعور الحال بالألم، مثال ذلك : استهلاك المزارع ما ينتجه من غلة.

ثالثا: الموارد الاقتصادية

أ/المقصود بالموارد الاقتصادية:

هي المصادر المتواجدة في الكون سواء كانت طبيعية أو بشرية يؤدي استخدامها إلى إنتاج السلع والخدمات التي تشبع القدر الأكبر من الحاجات غير المحدودة للإنسان.

وتعرف أيضا بأنها العوامل التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات، وتعد المدخلات التي تستخدم للإنشاء أو المساعدة في الخدمات، حيث يمكن تقسيم الموارد الاقتصادية إلى موارد بشرية مثل الإدارة والعمل، وموارد غير بشرية مثل السلع والأراضي والتكنولوجيا[1].

[1] - https://mawdoo3.comعبد الرحمان القصاص، خصائص المشكلة الاقتصادية

الموارد هي كل ما يصلح لإشباع الحاجات الإنسانية، و الاقتصاد لا يهتم بجميع أنواع الموارد هذه فعلى الرغم من أهمية الهواء القصوى لحياة الإنسان إلى أن الاقتصاد لا يهتم به و يعتبره مورد حر غير نادر ويهتم فقط بالموارد النادرة نسبيا.

ب/ أهمية الموارد الاقتصادية:

بعث الله الإنسان للأرض وسخرها له، حيث تكيف معها وكيفها، إذ يحتوي المحيط الذي نعيش فيه على مصادر عديدة يمكن الاستفادة منها بدعم الاقتصاد المحلي للدولة تسمى بالموارد الطبيعية وهي النوع الأكثر اعتمادًا لتنمية الجانب الاقتصادي، وتتواجد الموارد الطبيعية بأماكن مختلفة فوق سطح الأرض وفي باطن الأرض وبأشكال متنوعة كالمسطحات المائية والطاقة الشمسية والثروة الحيوانية والغطاء النباتي. وتعود أهمية الموارد الاقتصادية في كونها[1]:

- تعتبر الموارد الاقتصادية بأنواعها المختلفة المصدر الأساسي للحصول على الاحتياجات السكانية كمصادر الوقود والغذاء.
- ضمان جودة الحياة للدول التي تمتلك موارد اقتصادية هامة كالموارد البشرية واحتياطيًا جيداً من النفط والمعادن.
- الدخول في مشاريع استثمارية كبيرة تساعد في حل المشكلات الاقتصادية كالفقر والبطالة.
- إشباع الحاجات البشرية من السلع والخدمات للوصول لمستوى جيد من الرفاهية.
- تعد الموارد الاقتصادية المادة الأساسية في عمليات الإنتاج والتصنيع للحصول على سلع تجارية لغايات التصدير.
- الاستفادة من الموارد الطبيعية باستثمارها بأساليب مختلفة للحصول على دخل مادي ودعم الاقتصاد العام وتنميته.

1/شروط الموارد الاقتصادية: يوجد ثلاثة شروط لا بد من توافرها في أي مورد حتى يمكن اعتباره موردا اقتصاديا، وهي:

[1]- "Economics of Natural Resources", WAGENINGEN, Retrieved 29/1/2022. Edited.

1-1-الندرة: وتعين أن أغلب الموارد الاقتصادية محدودة الكمية مقارنة بكميات وأعداد وأنواع السلع المتوقع إنتاجها منها والتي تتزايد مع تزايد عدد السكان وتزايد استهلاك الفرد مع مرور الزمن . وندرة الموارد هي التي تحتم الاختيار بني الرغبات التي يمكن تلبيتها وإشباعها ومقدار كل منها لذا يمس علم الاقتصاد بعلم الاختيار.

1-2-قابلية المورد الواحد لإسهام في إنتاج العديد من السلع: فالأرض تستخدم في الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري والخدمي وكذلك العمل ورأس المال يمكن استخدامها في جميع هذه الأنشطة الاقتصادية.

1-3- حاجة السلعة الواحدة إلى عدة موارد لإنتاجها: فالسلع الزراعية مثال تحتاج لرأس المال والعمل والأرض وكذالك السلع الصناعية والخدمات ولذا فإنه يمكن إحلال أي مورد من هذه الموارد حمل مورد آخر لكن إلى حد ما وذلك بهدف تقليل تكاليف الإنتاج إذ يمكن زيادة العمل وتخفيض رأس المال مع ثبات الأرض إذا كان العمل أقل تكلفة من رأس المال والعكس صحيح ومن هنا جاءت نظرية إحلال الموارد.

رابعا: حل المشكلة الاقتصادية وفقا للأنظمة الاقتصادية

ينبغي لنا أن نحلل وندرس المشاكل الرئيسية التي تواجه العالم، الاقتصاد ولماذا النموذج الاقتصادي السائد حاليا غير صالح ونقدم حلولا جذرية قابلة للتطبيق على الأسئلة الاقتصادية المشكلة، توزيع الثروة، التنمية والنمو[1]، ولأجل التعمق أكثر في الحلول سنتطرق إلى موقف مختلف الأنظمة الاقتصادية للمشكلة الاقتصادية والحل الذي تراه أنسب في علاجها أو تجنبها.

أ/النظام الرأسمالي وموقفه اتجاه المشكلة الاقتصادية

تعود أسس النظام الرأسمالي إلى الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث في كتابه ثروة الأمم المنشور عام 1776م، ثم أتت كتابات لديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل

[1]- **Khalid Osman,** The Economic Problem, ,October 2020. See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/344780754

وألفريد مارشال وجون ماينارد كينز وغيرهم تحدد الأسس النظرية والتطبيقية لهذا النظام .

الرأسمالية أو النظام الاقتصادي الرأسمالي (Capitalism) ويسمى أيضا اقتصاد السوق الحر بالإنجليزية (Free MarketEconomy) أو اقتصاد المؤسسة الحرة Free (Enterprise Economy) وهو النظام الاقتصادي، السائد في العالم الغربي، حيث تكون معظم وسائل الإنتاج مملوكة للقطاع الخاص ويتم توجيه الإنتاج وتوزيع الدخل إلى حد كبير من خلال تشغيل الأسواق. ويعني ذلك أن في النظام الاقتصادي الرأسمالي يحق لأصحاب الشركات إدارة أعمالهم والتحكم فيها وفقًا لمصالحهم، بحيث يحدد الطلب والعرض على منتجاتهم أو خدماتهم الأسعار بحرية في الأسواق بطريقة يمكن أن تخدم أفضل مصالح المجتمع.

1/افتراضات النظام الرأسمالي: يقوم هذا النظام على الفرضيات و العناصر الرئيسية التالية:

- **الملكية الخاصة لموارد الإنتاج** : أي أن جميع الموارد الاقتصادية يملكها أفراد ومؤسسات خاصة ولا تقوم الحكومة بأي دور اقتصادي، وتكفل حرية النشاط الاقتصادي.
- **أهمية دافع تحقيق المصلحة الخاصة**: يعتبر النشاط الاقتصادي هو الدافع المحرك، فالمنتج يهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح والمستهلك يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن.
- **سيادة المنافسة الكاملة:** ولأن المنتجين و المستهلكين يسعون لتحقيق مصالحهم فمن الضروري توافر حرية النشاط الاقتصادي وهذا يتمثل في سيادة المنافسة الكاملة كي يتسنى للجميع تحقيق مصالحهم الخاصة.
- **إعطاء الدور الأساسي لنظام للسوق ونظام الأسعار :** في تحديد التوازن بين العرض والطلب.

2/ حل المشكلة الاقتصادية وفق النظام الرأسمالي:

تتم الإجابة على سؤال «ماذا ينتج» في نظام المنافسة الكاملة عن طريق تسجيل رغبات المستهلكين في السوق، أما الإجابة على سؤال «كيف ينتج » فتتم الاجابة عنه

عن طريق المنافسة الكاملة بين المنتجين حيث يسعى كل منهم لتحقيق أقصى الأرباح من خلال تخفيض تكاليفه واختيار أفضل طرق الإنتاج .

أما السؤال الخاص بكيفية توزيع الإنتاج فطبيعة الملكية الخاصة للموارد كفيلة بالإجابة عنه.

يمكن القول أن النظام الرأسمالي يعالج المشكلة الاقتصادية عن طريق زيادة السلع والخدمات لأنها عبارة عن صراع بين الحاجات اللانهائية والموارد المحدودة فمن الطبيعي أن يرتكز علاج المشكلة الاقتصادية على كيفية زيادة السلع والخدمات و لو فرضنا ان السلع والخدمات المنتجة في مجتمع ما ممثلة بمنحى إمكانيات الإنتاج فسيكون ذلك بزيادة عناصر الإنتاج أو التكنولوجيا. وذلك يتم باكتشاف موارد جديدة أو بالتطور التكنولوجي وهذا ما يسعى لتحقيقه النظام الرأسمالي لعلاج المشكلة الاقتصادية ويرى الباحثون أن هناك توافق بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي، فزيادة التكنولوجيا تقلل من حدة المشكلة الاقتصادية وذلك من حيث ضرورة التنمية الاقتصادية لأنها من ضروريات الاستخلاف وإعمار الأرض و كذلك من حيث ضرورة استخدام جميع الموارد و عدم هدرها دون فائدة.[1]

ب/النظام الاشتراكي وموقفه اتجاه المشكلة الاقتصادي:

يقوم النظام الاشتراكي على فلسفة اجتماعية هدفها الأساسي هو المصلحة العامة و ليس المصلحة الخاصة، حيث تسود هذا النظام مجموعة من المبادئ تتماشى مع فلسفته الجماعية الأساسية فعوامل الإنتاج مملوكة بالكامل أو تكاد للدولة، كما أن الملكية الخاصة محصورة في أضيق نطاق.[2]

1/أسس النظام الإشتراكي:يقوم النظام المركزي على أسس جد مهمة أبرزها[3]:

---

[1]- مريم زكري، **سلسلة محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس علوم سياسية**، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد جامعة تلمسان،2021/2020. ص:08.

[2]- عادل أحمد حشيش و آخرون ، **أساسيات الاقتصاد السياسي**، بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية ،2003. ص:09.

[3]- https://www.alukah.net/culture/

1-1-الملكية العامّة: وذلك من خلال إشراك جميع أفراد الشعب في ملكية وسائل الإنتاج، وتقوم الدولة بعد ذلك بإدارة النشاط الاقتصادي، فهي التي تقرر توزيع الأرض على مجالات الاستخدام المختلفة، وهي التي تحدد كمية الموارد الموجهة لإنتاج السلع الإنتاجية والاستهلاكية.

1-2-عدم الاعتراف بحافز الربح: إن الهدف من النشاط الاقتصادي طبا لهذا النظام هو إشباع الحاجات العامة، أو الجماعة، وليس تحقيق الربح الفاحش، أو السعي للحصول عليه، بل على النقيض من ذلك ينظر إليه على أنه وسيلة من وسائل الاستغلال تؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروة.

1-3-التخطيط المركزي: وذلك من خلال اعتماد الدولة على جهاز التخطيط، من خلال وضع خطة قومية شاملة تحدد الأهداف الوطنية المراد تحقيقها، في شكل مخططات عادة ما تكون خمس سنوات.

2/ طبيعة المشكلة الاقتصادية عند الاشتراكيين

يرى الماركسيون أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية، ومتى تم الوفاق بين هذا الشكل وتلك العلاقات يسود الاستقرار في الحياة الاقتصادية ولا توجد مشكلة اقتصادية، فماركس يرى أن النظام الرأسمالي يتعرض للمشاكل الاقتصادية بسبب أن شكل الإنتاج جماعي حيث أن الجميع يعملون وينتجون بينما علاقات التوزيع فردية حيث أن الذي يتولى التوزيع هو جهاز الثمن أو بعبارة أخرى أصحاب الملكيات الخاصة من ملاك الثروات وأرباب الأعمال- وبالتالي فإن العمال لا يأخذون نصيبهم الحقيقي من الإنتاج بل يحصلون فقط على حد الكفاف ويأخذ الرأسماليون فائض القيمة.

3/علاج المشكلة الاقتصادية كما يرى الاشتراكيون:

وتزول المشكلة الاقتصادية إذا زال التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية عن طريق تحول نظام التوزيع إلى نظام جماعي حيث تحل الملكية العامة محل الملكية الخاصة وتتملك الدولة جميع وسائل الإنتاج وتديرها وتقوم هذه الدولة أو هيئة مركزية تابعة لها بحل عناصر المشكلة الاقتصادية الخمسة الموجودة في النظام الرأسمالي عن طريق وضع الخطط الاقتصادية، إذن الدولة أو الجهاز

الإداري المركزي تحل إحلالاً تامًا وكاملاً محل جهاز الثمن. فالدولة هي التي تحدد كميات الإنتاج ونوعيته وتختار لذلك الطرق والأساليب الفنية في الإنتاج وكذلك فإنها تقوم بتوزيع الإنتاج على الذين ساهموا في العملية الإنتاجية وتعمل على الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك في الفترة الزمنية القصيرة كذلك تعمل على كفالة النمو الاقتصادي في المجتمع.

ب/النظام الإسلامي وموقفه اتجاه المشكلة الاقتصادية

إن الاقتصاد الإسلامي يسعى إلى معاجلة المشكلة الاقتصادية من خلال معاجلة الفرد أولا بإصلاح سجيته وإعادة ترتيب أولوياته، فهي كانت ولا تزال مشكلة أفراد هم من أنشأها وهم من يتحمل نتائجها، وبالتالي فالأرجح القضاء عليها واحتوائها قبل انتشارها، وذلك من خلال طرق ووسائل عديدة تضمن للإنسان كرامته وتحفظ له حقوقه وتراعي أخلاقه.

يختلف موقف الاقتصاد الإسلامي عن موقف الفكر الاقتصادي الوضعي إزاء المشكلة الاقتصادية اختلافا جذريا، سواء من حيث تحديد طبيعة هذه المشكلة أو من حيث أسلوب حلها. إذ يعتبر الاقتصاد الإسلامي المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الموارد النادرة أو الاختيارات البديلة كما يرى الرأسماليون، كما أنها ليست مشكلة التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع كما يعتقد الاشتراكيون، ولكنها مشكلة العمل الصالح المتقن المنتج الجاد والمستمر الذي يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية التي تتسم بالوفرة لا الندرة، قال تعالى في محكم تنزيله" **وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ**"[1]

وهي كذلك مشكلة قصور في الوسائل المتاحة للإنسان لاستغلال الموارد بما يشبع حاجاته ويطور قدراته، إضافة إلى كسل الإنسان واستسلامه لشهواته الحيوانية، بما يغلب جانبه المادي على جانبه الروحي، وهي أيضا مشكلة كثرة الأغنياء نتيجة طغيان المال على نفسياتهم، وما ينجم عنها من شح وبخل وسوء توزيع للثروة، عندما تؤدي هذه الأخيرة إلى فئة قليلة من المجتمع، فتتسلط بما تملك من ثروة على بقية فئات المجتمع التي تمثل غالبيته.

[1]- القرآن الكريم، **سورة النحل**، الآية 18.

إن الاقتصاد الإسلامي لا يرجع المشكلة الاقتصادية إلى نقص الموارد و بخل الطبيعة، فبسبب سوء استغلال الموارد والخيرات التي حباه الله بها، ضيع على نفسه فرصة الاستفادة من هذه النعم، وهو الذي يتسبب في المشكلة الاقتصادية.

وبالنظر في أصول الفكر الإسلامي نلحظ أوّلاً أن القرآن الكريم يشكِّل عموم النظرة من خلال الآيات التالية:

قوله تعالى :﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللهِ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (البقرة: 60)

وقوله تعالى :﴿إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾)الذاريات: 58؛

وقوله تعالى :﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللهِ رِزْقُهَا﴾ (هود: 6)

وقوله تعالى :﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لاَ تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ (العنكبوت: 60)

من خلال هذه الآيات يظهر لنا مصطلح الرزق، وبملاحقة النصوص يظهر أنه عبارة عن الهبات الإلهية للبشر، اقترن بهذه الهبة في النص الأول النهي عن الإفساد في الأرض «إتلاف الهبات الإلهية أو سوء استعمالها». ويحدد النص الثاني أن مصدره هو الله وحده، ذو القدرة المطلقة في إمداد العباد بالموارد، وأن مقادير الرزق المنزَّل خاضعة للحكمة الإلهية، فهو جلَّ وعلا يبسط الرزق لبعض عباده، ويضيّق على بعضهم، والبسط والقبض كلاهما فعل الله الذي لا ينطلق إلاّ من حكمة، ولا يهدف إلاّ لحكمة مطلقة، قال تعالى :﴿وَلَوْ بَسَطَ اللهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ (الشورى: 27)، ومن الآية الشريفة ينتزع أن الله تعالى لو أغدق على الناس الموارد والطيبات لأفسدهم ذلك الإغداق؛ لأن ذلك سيؤدي إلى استغنائهم أو امتناعهم عن العمل، وامتلاك المواهب والمهارات، ولأنهم مكفولون مطلقاً فستكون قواهم متّجهة نحو العدوان والشرّ، بدل البناء والإعمار، فكما أن شح الموارد حافز للعمل فإن وفرة الموارد حافز للعدوان. وقوله :﴿يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ﴾ إشارة إلى الندرة النسبية، والفعل (ينزّل) فيه دلالة على تجدد ظهور الموارد عبر الأزمان. فكما تتجدد الحاجات كمّاً ونوعاً عبر الأزمان، تتجدّد الموارد وتظهر مع تطوّر القدرات العلمية.[1]

[1]- https://elearning-facsceg.univ-annaba.dz/mod/resource/view.php?id=12379

المحاضرة الثالثة:

عناصر الإنتاج

المحاضرة الثالثة: عناصر الإنتاج(العمل، الطبيعة، رأس المال، التنظيم)

تمهيد:

إن الإنتاج هو خلق المنفعة أو زيادتها حيث يرى الفكر الاقتصادي الحديث إن الإنتاج ليس خلق المادة وإنما هو خلق المنفعة،أو إضافة منفعة جديدة، بمعنى آخر إيجاد استعمالات جديدة لم تكن معروفة من قبل[1]، وأن الإنتاج يتطلب اشتراك أربعة عوامل يطلق عليها عوامل الإنتاج وهي (العمل والأرض ورأس المال والتنظيم)، فالجهد الإنساني أو العمل يعد عامل الإنتاجي، ويضاف الجهد البشري لبعض الأشياء الطبيعية كالأرض والتي تعتبر عامل انتاجي لا يمكن الاستغناء عنه.

إن حل المشكلة الاقتصادية يتطلب إشباع الحاجات الإنسانية وهذا الإشباع لا يتم بشكل مباشر من خلال الطبيعة ولكن بإجراء تحويلات وتغييرات عليها لكى تصبح صالحة للاستخدام والإشباع ولن يتم ذلك الا بالقيام بالعملية الانتاجية، فالعاملون يحتاجون العاملون إلى معدات وآلات، هذه المعدات تسمى برأس المال وهو عامل إنتاجي، وعليه فإن اشتراك هذه العوامل الثلاثة وجمعها في الإنتاج والتخطيط له وتنسيقه وتوجيه جهود العاملين فيه يكون ضروريا لذا فإن التنظيم يكون العامل الإنتاجي الرابع، وسنلقي الضوء فيما يلي على كل عنصر من عناصر العملية الإنتاجية في مايلي.

أولا: العمل

في علم الاقتصاد العمل سواء كان يدويا أو ذهنيا الذي يشمل أعلى درجات المهارات المهنية من كافة الأنواع[2]، وتنطلق أهميّة العمل من أنّه الحالة التي تُعبّر عن مدى جدوى الإنسان في الحياة، ففي العمل تحقيق للذّات في المقام الأول، وفي نفس الوقت نفع للوطن.

كما أنّ أسس المجتمع ودعائمه لا تقوم بغير تكاتف أفراده وعملهم، واليد التي لا تعمل لا تستطيع جلب قوت يومها والعيش في ظلّ عالم أصبح الحصول فيه على لقمة العيش ليس بالأمر السّهل، ويمكن تعريف العمل بأنّه بذلُ جَهد عقليّ أو عضليّ لتحقيق نتائج مُحدّدة.

---

[1] عامر علي سعيد ، **مقدمة في الاقتصاد الجزئي** ، الطبعة الأولى ،دار البداية ناشرون وموزعون، عمان،2010، ص218.

[2] أحمد محمد مندور. **مقدمة في الاقتصاد الجزئي**.الدار الجامعة الإسكندرية. 2002 ص. 263.

فما يقوم به الإنسان من أنشطة مُختلفة في كافّة المجالات الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة، والثقافيّة لغرض غير التّسلية واللّهو يُسمّى عملاً.

وقد عرّف أندري لالاند العمل في موسوعته الفلسفية بأنّه عمليّة يُجريها كائن، وتُعتبر من نتاجه بالذّات لا من نتاج علّة خارجيّة.

كما أنّ للعمل معنى تقنيّا في الميكانيكا، حيث هو نتاج طاقة من خلال زمن.

وهو مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات لتلبية حاجياته، حيث أن الاستمرار في التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة.[1]

العمل في المعنى الاقتصادي هو الجهد العقلي أو العضلي الإرادي الذي يبذل في أنتاج السلع والخدمات، ومن هذا التعريف نلاحظ ما يلي:

1. أن العمل هو مجهود أنساني، و عليه فأن المعنى الاقتصادي للعمل يستبعد عمل الحيوانات في إنتاج السلع.
2. أنه يستبعد كل مجهود أنساني حتى وأن كان مرهق أو شاقا إذ لم يؤدي إلى أنتاج السلع والخدمات، فتسلق الجبال لا يعد من قبيل العمل.

أما لماذا لا يعد تسلق الجبال عملا بينما توزيع الرسائل رغم بساطته عملا، السبب في ذلك يعود إلى أن العمل هو ملزم وكلمة الإلزام ليست بمعنى القانوني وإنما هي بالمعنى الاقتصادي، أي التزام الإنسان في إشباع حاجاته والحصول على دخل سواء كان عاملا مستقلا أو عامة أجير، فضلا عن أن العمل هو مصدر أنتاج المجتمع، وقد دارت مناقشات طويلة حول الفعاليات المنتجة وغير المنتجة، فبنسبة للطبيعيين (الفيزيوقراط) يعد العمل الزراعي هو العمل الوحيد المنتج وذلك لأنه يتم الحصول من الزراعة على ناتج صافي، أما الصناعة والتجارة فهي تعمل على تغير شكل المادة لذا فهي عقيمة في رأيهم.

أما ادم سميث فيرى أن العمل الزراعي ليس هو العمل الوحيد المنتج أنما العمل الصناعي أيضا يعد عملا منتجا لان الإنتاج هو ليس خلق المنفعة فقط إنما تغير شكلها يعد إنتاج، وبالنسبة لمجموعة أخرى من الاقتصاديين ادخلوا الخدمات، كعمل التاجر والناقل ضمن الأعمال المنتجة فليس هناك فرق بين من يستخرج

[1]–محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم)**، دار الناشر، القاهرة 2001، ص34.

الفحم وبين من يقدمه للمستهلك، أما ساي فيرى أن العمل المنتج هو عمل يستحدث بصورة مباشرة أو غير مباشرة منفعة جديدة.

ثانيا: الموارد الطبيعة

هي الموارد والقوى التي تعطيها الطبيعة بحرية لمساعدة الإنسان،في الأرض والماء،في الهواء والضوء والحرارة"، إذن الأرض تمثل كافة الموارد الطبيعية التي تكون نافعة ونادر[1].

ويقصد بالموارد الطبيعية كلا من: الأرض، الغابات، مصادر الطاقة، مياه الأمطار والبحار والأنهار، المعادن بمختلف أنواعها والنفط ...الخ، وباختصار هي كل مصدر منشأه الأرض سواء كان فوق الأرض أو في باطنها.

بالمعنى الواسع ترمز إلى جميع الموارد الطبيعية، كما وجدت عليه في الطبيعة، كبحار والموارد المعدنية والغابات، و مقصود بالأرض كعامل أنتاجي هي يجب أن تكون أكثر من منطقة مسطحة فمن وجهة التصنيع يعد الموقع أهم خاصية للأرض وبالنسبة للزراعة تعد خصوبة الأرض هي الأكثر أهمية، وعلى رغم اعتقاد البعض أن الأرض ثابتة من حيث الكم والنوع، ألا أن التقدم تكنولوجي أتاح فرصة تحسين نوعية الأرض عن طريق مشاريع الري وتوفير والأسمدة والمخصبات و ما إلى ذلك، فتغير عامل الإنتاج الأرض مع تغير عامل العمل ورأس المال، فعوامل الإنتاج ستكون مزيج من الأرض و العمل ورأس المال أكثر من هي أرض بحتة.

1/ تصنيف الموارد الطبيعية:

إن التقدم والتطور الحضاري الذي شهدته البشرية وتعقد مطالب الإنسان المادية زادت من كمية وأنواع الموارد التي يستخدمها عما كانت في بداية وجوده بكثير، مما دفع الباحثين إلى الاختلاف حول تصنيف الموارد الطبيعية، فمنهم من يصنفها من حيث التوزيع أو أماكن الوجود، والآخر يقسمها من حيث الأصل أو على أساس تكوينها، ومنهم يذهب إلى تقسيمها حسب أساس العمر الزمني لها وآخرون يقسمونها من حيث مظهرها .

[1] –أحمد محمد مندور، مرجه سابق. ص. 263.

1-1 :تقسيم الموارد على أساس التوزيع المكاني أو الوجود المكاني

فنلاحظ الآتي :[1]

1. -موارد موجودة في كل مكان ... تتوفر هذه الموارد في كل مكان وليس من الصعوبة الحصول عليها (التراب ، الرمال، الهواء ..).
2. موارد تتوفر في أنحاء كثيرة من العالم إلا إن قيمتها تختلف من بلد إلى آخر تبعا لوفرتها أو ندرتها .. فكثير من بلدان العالم توجد فيها أراضي صالحة للزراعة لكنها تختلف في الجودة والوفرة الأمر الذي يترتب عليه اختلاف أثمانها ، فندرة الأراضي الزراعية أدت إلى ارتفاع أثمانها في القطر المصري وبقية الدول المزدحمة بالسكان، أما وفرتها أدت إلى انخفاض أثمانها في أستراليا وغيرها من الدول القليلة السكان .
3. -موارد موجودة في أماكن قليلة .. تتسم هذه الموارد بـ (الندرة النسبية) حيث يقتصر وجودها وتوزيعها على أماكن محدودة مثل النفط ومعظم الخامات المعدنية، والقصدير الذي ينحصر وجوده في ماليزيا وبوليفيا وتايلاند واندونيسيا.
4. موارد موجودة في مكان واحد أي إنها نادرة ومحدودة التوزيع أو معظم إنتاجها مصدره بلد أو إقليم . مثال ذلك الزئبق الذي يتركز نحو 85% من إنتاجه في اسبانيا.

1-2: تقسم الموارد على أساس أصلها وتكوينها :

يهتم هذا التصنيف بدراسة تركيب الموارد الطبيعية والعوامل والظروف التي أدت إلى حدوثها وتقسم إلى[2] :

1. **عضوي**: هي الموارد التي تتكون عن طريق تحلل بقايا الكائنات الحية في طبقات الأرض الداخلية والتي تتحول إلى شكل من أشكال الطاقة مثل الفحم الحجري والنفط وغيرها، والبعض يضيف الغابات والمراعي ضمن هذا التصنيف.

---

[1] أياد عباس عبد اللطيف، **مفهوم الموارد الطبيعية**، جامعة الانبار، ص 4، على الخط
https://www.researchgate.net/publication/355972564_mfhwm_almward_altbyyt_j2_The_concept_of_natural_resources_part_two

[2] –أياد عباس عبداللطيف، مرجع سابق، ص 5

2. -**غير عضوي**: موارد تؤثر وجودها مجموعة من العناصر لكن لا تعد ذات تكون طبيعي رئيسي بل تعتمد وجود عوامل أخرى الماء والمواد الكيماوية التي توجد في الهواء كالنتروجين ، وأحجار البناء والخامات المعدنية .

1-3- تقسم الموارد من حيث مظهرها:

وتقسم إلى[1] :

1. **موارد ملموسة**: ويمكن تميزها بالعين كالحديد والنفط والتربة والغابات والحيوانات والنحاس ..الخ ·
2. **موارد غير ملموسة**: أي كونها ذات صفة معينة تميز الدولة عن غيرها من الدول الأخرى، فصحة العمال أو السياسة الاقتصادية التي تنتهجها لها أكبر الأثر على الإنتاج، فهناك علاقة إيجابية بين إنتاجية العامل وحالته الصحية والمعنوية، كما إن السياسة الحكومية المتعلقة بالحماية الجمركية أو السياسة السعرية لها أكبر الأثر على الإنتاج، فقد تجد الدولة من الضروري وضع تعرفه جمركية لحماية الصناعات المحلية الناشئة أو أنها تضع أسعار مجزية لمحصول معين بهدف زيادة الإنتاج منه، فكان السياسة الحكومية وصحة العمال على الرغم من أنها ليست أشياء ملموسة إلا أنها تؤثر بصورة أو أخرى على الإنتاج.

4- تقسم الموارد على أساس عمر المورد:وتقسم إلى [2]:

1- مجموعة الموارد غير القابلة للنفاد وهي تلك الموارد التي تتوفر بشكل دائم ويستطيع الإنسان الحصول عليها من دون الحاجة إلى استخدام وسائل لتوفرها مثل الهواء والرمال والرطوبة والشمس ..الخ .

2- مجموعة الموارد القابلة للتجديد (الموارد المتجددة) : وهي تلك الموارد التي تنمو أو تزيد عبر الزمن والتي أما إن يكون نموها أو تزايدها خارجيا" أو "مستقلا عن حجم المخزون أي ليس له علاقة بالمخزون المتواجد كمياه الأمطار أو الأنهار ، وأما إن يكون نموها داخليا" أو تابعا" أي يعتمد على حجم المخزون الموجود

[1]-مرجع سابق، ص6.

[2]أياد عباس عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 7-8.

منها أي تتكاثر إحيائيا" وتستمر متى ما حافظ الإنسان عليها وأدارها بشكل صحيح مثل الغابات، المراعي، الحيوانات، النباتات، الثروة السمكية .... الخ .

3- مجموعة الموارد غير المتجددة (قابلة للنضوب) هي الموارد التي يكون المخزون الموجود منها في الأرض ثابتا" في أطار الزمن التخطيطي الواقعي ، حيث تكوينها أو زيادة المخزون منها - إن حدث - يستغرق وقتا جيولوجيا" يزيد على أي مدة زمنية تخطيطية ممكنة، وبذلك يعتبر المخزون منها في الأرض ثابتا" من الناحية التخطيطية ويتحدد عمرها على أساس كثافة استثمارها أو استغلالها وبالتالي تعتبر موارد مؤقتة وهو ما يؤثر في إمكانية الأجيال القادمة من الحصول عليها واستغلالها، وهي تقسم الى قسمين هما :-

- موارد يمكن إعادة استخدامها كالمعادن بمختلف انواعها
- موارد لا يمكن إعادة استخدامها كالبترول.

4- موارد جارية (متدفقة) : ذلك النوع من الموارد الذي لا يتأثر مستوى المخزون منها بما يتم استخدامه حاليا" أو سابقا"، فلا يؤثر استخدام أي مجتمع أو جيل على ما يمكن أن يحصل عليه أي مجتمع أو جيل منها لاحقا" وبعبارة أخرى فأنها موارد مستمرة في التدفق مثل الطاقة الشمسية والأمطار والأنهار وطاقة المد والجزر.

5- تقسم الموارد على أساس هدف صيانتها والمحافظة عليها الموارد المختزنة:

تشمل المعادن ومناجم الوقود والفحم والأحجار والعرض الطبيعي لها محدود ، كما إنها غير قابلة للتجديد ويمكن استبدال بعضها بعد فترة زمنية بموارد أخرى كاستخدام الطاقة الكهربائية بدلا عن الفحم أو استخدام الذرة محل النفط ، غير أنه لا يتوقع زيادة الكميات الطبيعية لهذه الموارد خلال الفترة الزمنية قصيرة الأجل تحت الظروف العادية ... وهذا النوع يمكن تقسيمه إلى قسمين هما [1]:

- موارد يمكن إن تفنى أو تنتهي أو تتغير كيمياويا نتيجة الاستعمال (النفط، الفحم).
- موارد يمكن أن تستهلك ببطء وتستعمل مرة أخرى ومنها المعادن والأحجار.

[1] أياد عباس عبداللطيف، مرجع سابق، ص 9.

ثالثا: رأس المال Capital

لقد استخدم مصطلح رأس المال بمعان مختلفة، فقد عرفه كثير من الاقتصاديين بأنه السلع المنتجة المستخدمة في إنتاج إضافي، أي وسائل الإنتاج (الآلات التي صنعها الإنسان لمساعدته في الإنتاج ككائن والبنايات والطرق الخ)، وتم استثناء في هذا التعريف جميع الموارد الطبيعية لأنها لم يصنعها الإنسان والسلع الاستهلاكية لأنها لم تستخدم في إنتاج سلع أخرى.

1/ مفهوم رأس المال:

ويقصد برأس المال المادي كل أصل منتج وينتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات والتجهيزات، والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية، ويطلق على عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال بالتراكم الرأسمالي، وهي تعبر كذلك عن الاستثمار الذي يعبر بدوره عن الزيادة في رأس المال للمجتمع.[1]

رأس المال هو مصطلح المقصود به جميع المال والمواد والأدوات اللازمة من أجل إنشاء نشاطٍ تجاري أو اقتصادي يكون هدفه الربح، ويعتبر رأس المال حجر الأساس لنجاح وقيام أي مشروعٍ أو استثمارٍ هدفه زيادة القدرة الإنتاجية، ويتكون رأس المال من مجموعة عناصر غير متجانسة مثل: المواد الخام، والأيدي العاملة المتميزة والنادرة، والمواد المساعدة في الإنتاج.

2/أنواع رأس المال: نجد الأنواع التالية:

- **رأس المال الثابت:** يشير مصطلح تكوين رأس المال الثابت إلى واحد من مفاهيم الاقتصاد الكلي المستخدمة في الحسابات القومية الرسمية مثل نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية ولقد ظهر هذا المصطلح أول مرة في دراسات المكتب الوطني الاقتصاد بواسطة Kuznets Simon للتعبير عن تكوين رأس المال في ثلاثينيات القرن الماضي واعتُمدت مقاييسها القياسية في الخمسينيات من القرن الماضي[2]، وهو رأس المال الذي يكون على شكل مواد إنتاجية،

[1] عبد المطلب، عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي"**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2006، ص 468.

[2] نهلة أحمد أبو العز ، **أثر تنمية رأس المال البشرى على إجمالي التكوين الرأس المال الثابت في مصر**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الثالث العدد الثاني، 2022، ص 140.

ويشمل: الآلات، والأبنية، والمنشآت، والتجهيزات والمواد الأولية، والطاقة المحركة، والمواد المساعدة، ومن خلال الدورات الإنتاجية المساعدة ينتقل رأس المال الثابت إلى السلع المنتجة بصورةٍ متفاوتة، وهناك بعض من أشكال رأس المال الثابت التي تستهلك كلياً في عملية الإنتاج مثل: المواد الأولية، والطاقة المحركة، وتنتقل قيمته للسلع.

- **رأس المال المتحول** :وهو رأس المال العامل الذي يتغير مع تغير الزمن[1]، وهو ذلك الجزء من رأس المال الذي يُدفع مقابل قوة العمل على شكل أجورٍ، ويكون هذا النوع من رأس المال سبباً في النمو الرأسمالي.
- **رأس المال المكتسب** :وهو نوع من رأس المال المنتج الذي يشمل ذلك الجزء من الأرباح السنوية للمشروع التي يتمّ وضعها جانباً لمواجهة حالات الطوارئ أو للقيام بتوسعاتٍ جديدة للمشروع، وهو يختلف عن رأس المال الأصلي الذي قدمه المؤسسون للمشروع والمساهمون فيه قبل إنشائه وتشغيله
- **رأس المال المغلق** :وهو نوع من الاستثمار الجماعي الخاص بعددٍ معين من المستثمرين، ولا يمكن إضافة أو إشراك مستثمر جديدٍ بعد إنشاء العملية الاستثمارية، وهنا يبقى رأس مال المستثمر يعمل حتّى تنتهي عملية الاستثمار ولا يمكن ردها على شكل أوراق مالية أو سحب حصته من رأس المال، ويمكن لأحد المستثمرين شراء حصةٍ من رأس المال عن طريق السوق أو سمسارٍ أو مستثمرٍ معين، ويحدد ثمن النصيب في استثمار هذا النوع من رأس المال حسب قيمة الاستثمار وحسب سعره في السوق.
- **رأس المال المفتوح**: وهو نظام استثمارٍ جماعي يتمّ فيه رد الحصص المالية لأصحابها أو إصدار أسهم جديدة للشركة في أي وقتٍ، ويشتري المساهم حصته من المشروع الاستثماري نفسه وليس من المساهمين فيه، وتتغير قيمة الحصة في هذا الاستثمار على أساس سعر الإصدار أو سعر رد الحصة بناء على قيمة الأصول الخالصة.

[1] مجاهد محمد ذياب النابوت، **أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الغذائية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**، رسالة ماجستير في محاسبة، 2019، ص 13.

1. ويشير رأس المال العامل الإيجابي إلى أن الشركة قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وتوفير فائض من السيولة لتطوير أعمالها وخفض الديون.
2. لذلك ينظر المحللون إلى رأس المال العامل كمؤشر على فعالية الشركة في إدارة عملياتها اليومية، فإذا انخفضت قيمة رأس المال العامل، فإن ذلك يزيد من مستوى المخاطرة المالية، وأسوء سيناريو هو التصفية أو الإفلاس[1].

مفاهيم المحافظة على رأس المال:

إن مدخل الأصول والالتزامات: والذي يسمى أيضا بمدخل المحافظة على رأس المال يطرح السؤال عن مفهوم رأس المال والمحافظة عليه، فالدخل يتم الاعتراف به بعد المحافظة على رأس المال أو بعد استرداد تكاليف الاستثمار لذلك يتم التمييز بين العائد على رأس المال gReturn on Capital باعتباره دخلا وبين استرداد رأس المال Return of Capitalباعتباره استردادا للتكلفة أو الاستثمار.

رابعا: التنظيم

وهو يشير إلى مهمة تجميع عناصر الإنتاج (العمل والأرض ورأس المال) وكيفية استخدامها في العملية الإنتاجية وتحمل مخاطر تنفيذها، والمنظم هو ليس مسئول إدارة المشروع فقط، وإنما هو الرائد الذي يضع كل مواهبه ومهارته في خدمة المشروع وتنميته عن طريق أنتاج سلع جديدة أو استخدام طرق فنية جديدة في الإنتاج.

1/مفهوم التنظيم:

يمكن تعريف التنظيم بأنه توزيع الأعمال المؤدية إلى إنجاز أهداف الإدارة على أقسامها وعمالها، مع تحديد علاقات العمل وطرقه وإجراءاته.[2]

وهناك تعريف للعالم الألماني " ماكس ويبر " weber Max وقد قام بإبراز خصائص التنظيم الرسمي، ويقصد بالتنظيم تحديد المسؤوليات والواجبات الخاصة بكل وظيفة ومدى علاقة كل منها بالأخرى[3].

---

[1] مجاهد محمد ذياب النابوت، مرجع سابق، ص13.

[2] ماجد راغب الحلو، **علم الإدارة العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص 287.

[3] عادل حسن، **الإدارة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 37.

ونستطيع القول إنَّ التنظيم عملية إدارية تهتم بتجميع المهام والأنشطة المراد القيام بها في وظائف أو أقسام، وتحديد السلطات والصلاحيات، والتنسيق بين الأنشطة والأقسام من أجل تحقيق الأهداف بأفضل كفاءة ممكنة.

يمكن القول أن التنظيم الإداري هو هيكلة النشاط الخاص بالجهاز الإداري سواء كان جهازا عاما أم خاصا إلى عدة قطاعات وإدارات وأقسام، وذلك بهدف القيام بذلك النشاط بسهولة ويسر وترتيب ومن ثم تحقيق الأهداف التي تطمح الإدارة إلى الوصول إليها.

2/ أنواع التنظيم :

هناك نوعان متميزان من التنظيم هما :

2-1-التنظيم الرسمي :

يعتبر التنظيم من المفاهيم المرتبطة بالعمل الجماعي، وتعتبر المنظمة كيانا اجتماعيا واقتصاديا يسعي إلى تحقيق الأهداف المرسومة المتفق عليها، وبناء على ذلك فإن التنظيم هو حشد طاقات العنصر البشرى واستغلالها استغلالا جيدا وفقا لمعايير علمية مرسومة ومدروسة للوصول إلى الأهداف المطلوبة[1].

2-2-التنظيم غير الرسمي:

يشير التنظيم غير الرسمي على مجموعة من العلاقات الإنسانية بين العاملين في المنظمة الإدارية تنشأ نتيجة الاتصال المستمر والزمالة الدائمة في العمل، ولقد ظهر التنظيم غير الرسمي في المنظمات الإدارية ليسد الفراغ الذي يعجز التنظيم الرسمي عن ملئه في النواحي السلوكية.

ذلك لأنه على الرغم من وجود التنظيم الرسمي وتحديد العلاقات، قد توجد العوامل التي تفتت المنظمة، وتضعف فعاليتها، وتجعل التعاون متعذرا والتنسيق مهمة صعبة، لعدم تعاون الأفراد طواعية لمجرد وجود التنظيم. وهذا النقص في التنظيم الرسمي يولد فراغا لا يتفق مع طبيعة البشر.[2]

والجدول الموالي يبين الفروق بين التنظيمين:

---

[1] موسى اللوزي، **التنظيم و إجراءات العمل** ، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، الطبعة الأولى، 2002 ،ص 33.

[2] عبد الغني بسيوني عبد الله، **أصول علم الإدارة العام**ة، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2006 ،ص ص 299 ،300.

العنصر	التنظيم الرسمي	التنظيم الغير رسمي
ينتج من	الأهداف والمهام الرسمية.	تجمع الأفراد داخل المنظمة وعلاقاتهم بعضهم ببعض.
أهداف التنظيم	هي تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية.	هي اشباع حاجة كل فرد أو مجموعة أفراد في التنظيم.
أهداف الفرد	تأدية الوظيفة.	إشباع حاجاته المادية والمعنوية .
علاقات الفرد	علاقات إدارية رسمية للوظيفة.	علاقات اجتماعية وشخصية.
الاتصالات	تتم وفقا للتسلسل الهرمي.	تتم من خلال التأثيرات والنفوذ .

3- أشكال الخرائط التنظيمية:

3-1- الخرائط التنظيمية التقليدية(الرأسية أو العامودية):

وهو النموذج التقليدي لأكثر استعمالا المعمول به عادة، ويقصد بهذا النموذج أنه سيتم تنظيم الخارطة بحيث تبدو مستويات التنظيم فيها مناسبة من أعلى لأسفل بصورة عمودية، وذلك كما يبينه الشكل الموالي وكما يلاحظ فإن مزية هذا النموذج تتركز في وضوحه، حيث يستطيع الملاحظ أن يتعرف مباشرة على مستويات التنظيم ووحداته وعلاقاته الرئاسية دون عناء.[1]

[1] عبد المعطي عساف، **مبادئ الإدارة العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، ص 293.

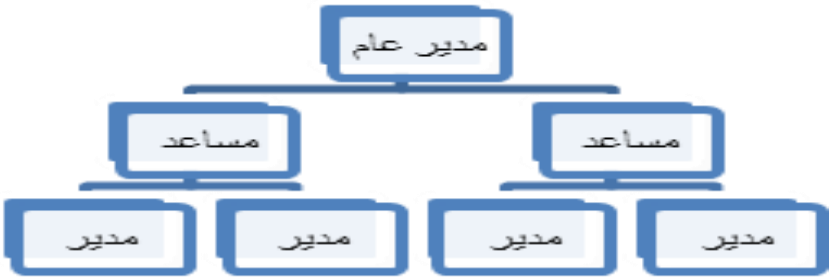

2-3-الخرائط التنظيمية الأفقية:

ولا يختلف هذا النموذج عن النموذج السابق سوى في الاتجاه العام لانسياب خط السلطة والمسؤولية، فبدلا من انسياب من أعلى إلى أسفل تجده ينساب من اليمين إلى اليسار[1]، وذلك كما في الشكل الموالي:

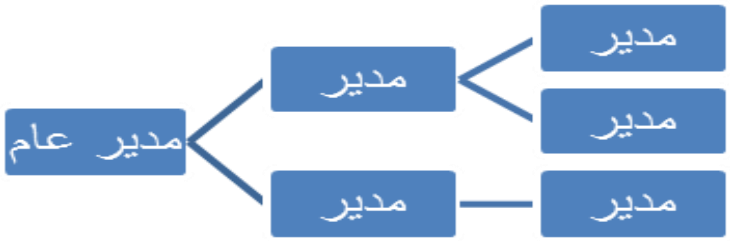

3-3-الخرائط التنظيمية الدائرية

ويقوم هذا النموذج على فكرة العلاقة بين المركز والمحيط حيث يلاحظ أن السلطة المركزية تقع في مركز الدائرة، بينما تتوازع الوحدات والفروع الأخرى على المحيط تبعا لأهميتها ومستواها وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي ، هذا وقد يبرز الشكل في صورته الدائرية ولكن باستبدال شكل المستطيلات المتبع بدوائر أيضا ولا يوجد أية فروقات بين الحالتين[2].

[1] عبد المعطي عساف، مرجع سابق، ص 294.

[2] مرجع سابق، ص295.

4/أهمية التنظيم

للتنظيم أهمية كبيرة في حياة المنظمات الإدارية، ذلك أنه يؤدي إلى عدم التداخل وأبعاد النزاعات حول الاختصاصات والصلاحيات، ويؤدي إلى وضوح الأهداف وتحديدها، كما يسعى إلى توجيه الجهود البشرية للعمل على تحقيق الكفاءة والفعالية والوصول إلى الأهداف المرسومة، فالتنظيم يساعد على الاستخدام الأمثل للكفاءات البشرية من حيث توزيع الأدوار الوظيفية، وتحديد النشاطات وتسهيل عمليات الاتصال الإداري بين المستويات الإدارية، إضافة إلى توضيح عمليات التقييم والمتابعة والمحاسبة[1]

إذا كانت مهمة التخطيط هي تحديد أهداف المنظمة الإدارية وإعداد الإمكانيات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف فان التنظيم يمثل الوسيلة التي عن طريقتها يتم انجاز هذه الأهداف فالتنظيم ضرورة البد منها لترتيب الجهود البشرية وتصنيفها من اجل الوصول إلى الغايات التي أنشأت من اجلها المنظمة الإدارية أيا كان حجمها أو طبيعة عملها .

وعليه فان للتنظيم أهمية كبيرة وفوائد كثيرة لا حصر لها ويمكننا أن نورد جزء منها على النحو الأتي :

- التنظيم يحدد واجبات ومسؤوليات واختصاصات كل عضو من أعضاء المنظمة الكل يعرف واجباته ومسؤولياته ونوع السلطة الممنوحة له ومداها.

[1]– موسى اللوزي، التنظيم وإجراءات العمل ، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، الطبعة الأولى، 2002 ،ص :23.

- التنظيم يحقق أفضل استخدام للطاقات البشرية والموارد المالية المتاحة في المنظمة.
- التنظيم يحدد شكل الإطار العام للاتصالات داخل المنظمة ويحدد علاقات العمل ويعرف كل عضو من أعضاء التنظيم مكانه في نموذج التنظيم ويعرف علاقته برؤسائه ومرؤوسيه.
- التنظيم يحقق التقسيم السليم للعمل والتنسيق الفعال بين مختلف الجهود الفردية والجماعية وبما يقلل من احتمالات التعارض وضياع الجهد.
- التنظيم يسهل مهمة الرقابة والمتابعة ويحقق أهدافهما بالوقوف على الأخطاء والانحرافات وتصحيحها قبل استفحالها.
- التنظيم يرفع من معنويات العاملين نتيجة التحديد الواضح للمسؤوليات ونوع العلاقات داخل المنظمة.

المحاضرة الرابعة:

الأعوان الاقتصاديون أو الوحدات الاقتصادية التي توفر النشاط الاقتصادي

المحاضرة الرابعة: الأعوان الاقتصاديون أو الوحدات الاقتصادية التي توفر النشاط الاقتصادي

تمهيد:

للعون الاقتصادي أهمية كبيرة في الميدان الاقتصادي لما يلعبه من دور في حركية و تنمية النشاط الاقتصادي و لما له من تأثير مباشر في انتاج السلع والخدمات وزيادة رفاهية المجتمع، ويسعى هذا العون من خلال انتاج السلع والجدمات الى اشباع حاجته من من سلع وخدمات أو نقود، وبذلك يؤدي الى خلق نوع من التوازونات بين حاجات الأفرادبما هو متوفر من موارد وامكانيات، وتعددت تعارف الاعون الاقتصاديون وتعددت اشكالهم، ومن خلال هذا المحور سنتطرق الى اهم تعاريفه واشكاله.

أولا: الاعوان الاقتصاديون

أ/تعريف الاعوان الاقتصاديون :

لقد أورد بعض التعريفات للعو ن الإقتصادي نذكر منها ذلك الذي عرفه بأنه كل شخص أو مجموعة تشارك في النشاط الاقتصادي[1].

وقد عرفه المشرع الجزائري خلال نص المادة 03 بند 01 من القانون 04/02 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية بأنه: كل منتج أو تاجر أو حرفي أو مقدم خدمات أياكانت صفته القانونية يمارس نشاطه في الإطار المهني العادي أو بقصد تحقيق الغاية التي تأسس من أجلها[2].

ومن هنا يمكننا اعطاء تعريف للعون الاقتصادي بأنه كل شخص طبيعي كان أو معنوي يزاول نشاط اقتصاديا سواءا كان تجاريا او صناعيا او حرفيا أو خدميا.

ب/الوحدات الإقتصادية:

1/قطاع العائلات(الأسر): household sector

الأسرة عبارة عن بنيان اجتماعي يقوم على علاقات القرابة (النسب والزواج) وتتمثل في مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تحددها الثقافة، والتي توجد بين

[1] – عبد االحليم بوقرين، الجرائم الماسة بأمن و سلامة المستهلك، مذكرة ماجستير،كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان،2009 /2010، ص .12

[2] – المادة 03 ، بند 01 ، من القانون 04/02 ، المؤرخ في 23/06/2004 ، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية

الأقارب الذين يعيشون سويا أو يتفاعلون بدرجة تسمح بذلك باعتبارهم وحدة واحدة.

تعتبر العائلة الخلية الأساسية في المجتمع، ويتمثل نشاطها الأساسي في استهلاك السلع والخدمات وتتكون العائلات من الاسر او مجموعه من الاشخاص الذين يعيشون مع بعضهم البعض وتحت سقف واحد فالعائلات تتشكل من:

- **العائلات العادية:** وتظم شخص او اكثر تربطهم اواصر القرابه والدم.
- **العائلات الغير العادية:** وهي مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد ولا تربطهم أواصر القرابة مثل الجنود في الثكنات.

فقطاع العائلات مصطلح يدل على البنية الأساسية للإنتاج من خلال امتلاكهم لعناصر الانتاج، وفي المقابل يتحصلون على عوائد عناصر الإنتاج (الأجر، الربح، الفوائد، والريع)، التي يقومون بإنفاقها كليا على السلع والخدمات النهائية (إنفاق استهلاكي)، أو جزئيا ليتم توجيه ماتبقى إلى الادخار والاستثمار.

نشاط قطاع العائلات يتمثل في العناصر التالية:

1. تقديم اليد العاملة: حيث أن الأسرة هي المسؤولة عن تقديم عنصر العمل من بين باقي الأعوان الاقتصاديون، أو ما يسمى بتزويد الاقتصاد باليد العاملة، حيث أن مساهمة كل فرد من أفراد الأسرة في الاقتصاد تكون بتقديمه جهد عضلي أو فكري.
2. استهلاك السلع والخدمات: وهي الوظيفة الأساسية للأسر والتي تتمثل في استهلاك السلع والخدمات المختلفة التي يطلبها الأفراد لتلبية حاجياتهم ورغباتهم الغير محدودة.
3. استثمار المدخرات: تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل الكلي المتاح للإنفاق العائلي وبين حجم الاستهلاك العائلي، حيث يستطيع الفرد عن طريق استثمار المدخرات في مشروع معين أن يدر دخلا، إضافة إلى الدخل الذي يحصل عليه الفرد من وظيفته أو مهنته الاعتيادية، ليرفع من مستوى معيشته ومعيشة أسرته، وبالتالي إستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية، وهنا يجب ان نفرق بن الادخار والاكتناز.

4. دفع الضرائب والرسوم: تساهم العائلات في دفع الضرائب والرسوم للدولة مما يساهم في تنويع مصادر إيرادات الدولة بما يمكّنها من الاستمرار في تقديم خدماتها العامة للأجيال المستقبلية بمستوى عال من الجودة والفعالية.

2/ قطاع الاعمال (المؤسسات الاقتصادية):

هو قطاع لا يمتلك عناصر الإنتاج وإنما يقوم بالإنتاج عن طريق عناصر الإنتاج التي يحصل عليها من القطاع العائلي مقابل تقدميه لهم عوائد، فمن خلال تداخل هذه العناصر يقدم سلع وخدمات نهائية والتي تلبي احتياجات القطاع العائلي بالإضافة إلى سلع وسيطة، ورأسمالية التي يحتاجها القطاع الإنتاجي، كما يسعى هذا القطاع إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج وزيادة المداخيل من خلال الاعتماد على التكنولوجيا والاستثمارات الجديدة[1].

المؤسسات الاقتصادية عبارة عن وحدات أين يجتمع العمال من أجل إنتاج السلع والخدمات، وهذا مهما كان ميدان ومجال نشاطهم (زراعي، صناعي، خدماتي، ....الخ)، أو شكلهم القانوني (مؤسسات عمومية، خاصة، مختلطة).

يعتبر القطاع الاعمال بمثابة العنصر الرئيسي في قيام النشاط الإقتصادي، انطلاقا مما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة، والتوجه نحو الإبداع والإبتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة والتأثير إيجابا على عملية النمو الإقتصادي والحد من الفقر، فقطاع الأعمال معني بالدرجة الأولى بالنشاط الإنتاجي وتعظيم أرباح المساهمين والملاك، إلا أنه يجب أن يكون نشاط الشركات معزولا عن أهداف المجتمع والأهداف التنموية، ويفترض أن لايكون تحقيق الأرباح وتعضيمها على حساب العاملين والبيئة و المجتمع ككل.

من خلال ماسبق يمكن أن نلخص أهم عناصر النشاط الاقتصادي لقطاع الاعمال فيمايلي:

- انتاج السلع والخدمات: تعتبر المؤسسة عون اقتصادي يتضمن وظيفة أساسية تتمثل في إنتاج السلع والخدمات الموجهة للبيع في الأسواق سوءا محليا أو عالميا.
- تسديد الضرائب والرسوم الموجهة إلى الدولة والجماعات المحلية .

[1] – تومي صالح، مبادئ الإقتصاد الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص:42.

- تسديد جزءمن مداخيلها في شكل اقتطاعات موجهة إلى صناديق الضمان الاجتماعي والتأمينات والمعاشات.
- تسديد الفوائد المالية إلى البنوك والمؤسسات المالية على الأموال المقترضة.
- استهلاك السلع والخدمات من أجل سيرورة نشاطها.

3/قطاع المال:

تعد المؤسسة المالية عصب النشاط الاقتصادي من خلال تقديم الخدمات المالية التي يحتاج لها النشاط الاقتصادي لممارسة الانشطة الاقتصادية، الوظيفة الاساسية للمؤسسات المالية هي تحويل الاموال من المقرضين إلى المقترضين أو من الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات العجز المالي مقابل فوائد على كل عملية، فالمؤسسات المالية هي التي تجمع بين عارضي وطالبي الاموال مقابل تحقيق ارباحا على الاقراض او تمويل المشاريع عن طريق المرابحة.

اذ يمكن تعريف المؤسسات المالية بأنها منشأة تقوم بجمع المدخرات والودائع المالية للاعوان الاقتصاديين، وتقديمها على شكل قروض لأعوان أخرين مقابل فوائد مالية على كل عملية، ووتخذ هذه المؤسسات المالية عدة اشكال كالبنوك، شركات التأمين، البورصة.....الخ.

وتنقسم المؤسسات المالية إلى قسمين هما :-

- **المؤسسات المالية المصرفية:** وهي المؤسسات المالية التي تعتمد بشكل كبير على ودائعها من ودائع الافراد والشركات الاخرى في عملها سواء في الاقراض أوالتمويل.
- **المؤسسات المالية غير المصرفية:** وهي المؤسسات التي لا تستخدم الودائع في عملها وانما تعتمد على الخبرات الذاتية ورؤوس اموالها المساهم بها من حملت اسهمها ومنها شركات الاستثمارات المالية وشركات دراسات الجدوى الاقتصادية وشركات التأمين، شركات الصرافة.

يساهم قطاع المال في النشاط الاقتصادي في جملة النقاط التالية:

عرفها بأنها " أي مؤسسة مالية تمارس أيا من الأنشطة أو العمليات لصالح العملاء أو لحسابهم أيا كان شكلها القانوني سواء كانت تتخذ شكل شركة أو منشأة فردية والتي تمارس أي من الأعمال التالية:

- تجميع ودائع ومدخرات الاعوان الاقتصاديين الأخرين.
- منح التمويل والقروض للاعوان الاقتصاديين الاخرين مقابل الفوائد .
- تحويل الأموال وتسهيل نقل العملات بين الأعوان الاقتصاديين.
- دفع الضرائب والرسوم الموجهة إلى الدولة.
- استهلاك السلع والخدمات من أجل سيرورة نشاطها.

4/القطاع العام غير اقتصادي:

يقصد بالقطاع العام وحدات قطاع الأعمال أو المؤسسات التي تنشئها الدولة، والتي تقوم على إدارتها ودعمها من أجل القيام بمهمة انتاج السلع والخدمات والتي لا يكون بالضرورة هدفها الوصول الى أرباح عادة ماتكون مجانية او بأسعار محددة أو مقننة، وبصرف النظر عن نوعية التنظيمات وطبيعة نشاطها فهي تتعامل مع موارد اقتصادية تخصص لانجاز أهداف لعامة المواطنين.

فالخدمة العمومية تنظم مجموعة كبيرة و غير متجانسة من الخدمات الجماعية المنظمة من طرف الدولة كما تقوم على خصائص عديدة

4-1-أنواع الخدمات العمومية : تصنف الخدمة العمومية تصنيفات عديدة بحسب الزاوية التي ينظر إليها.

1. **خدمات إدارية:** وهي الخدمات التي تتعلق بالحياة الإدارية للمواطنين مثل: استخراج وثائق الحالة المدنية بالبلديات، جوازات السفر، إصدار وتسليم مختلف الوثائق الإدارية.
2. **خدمات اجتماعية وثقافية:** وتتمثل في مختلف الخدمات ذات الطابع الإجتماعي والثقافي والتي تطورت بشكل ملحوظ وتخدم المواطن من الناحية الإجتماعية والثقافية كالتعليم والصحة، و الإعلام، والمساعدات الإجتماعية بشتى أنواعها.
3. **خدمات صناعية وتجارية:** وظهرت مع تطو ر دور الدولة وتدخلها في الحياة الإقتصادية وفي تحقيق رفاهية المجتمع في مجال احتياجاته الأساسية كخدمات النقل، الكهرباء والغاز، الإتصالات...

4-2- خصائص الخدمة العمومية

- مجانية الخدمات.

- المصلحة العامة.
- غير ملموسة.
- قابلية الخدمة للتلف.
- عدم التماثل.
- التفاعل بين مقدم الخدمة والمستفيد منه.

ومن خلال ماسبق يمكن أن نلخص أهم عناصر النشاط الاقتصادي لقطاع العام غير اقتصادي في النقاط التالية:

- تقديم الخدمات لأفراد المجتمع بدون استثناء.
- تحصيل الايرادات في شكل ضرائب ورسوم من الأعوان الاقتصاديين الأخرين.
- استهلاك السلع والخدمات من أجل ضمان سيرورة نشاطها.
- القيام بالاستثمارات في المجالات العمومية.

5/قطاع العالم الخارجي:

يتكون قطاع العالم الخارجي من جميع الأعوان الاقتصاديين (الغير المتجانسين) المتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الاعوان الاقتصاديين في الدولة المعينة، ويطلق على هذا القطاع أيضا مصطلح باقي العالم[1].

حيث تنشأ ما بين الدول عدة تعاملات اقتصادية، تأتي في مقدمتها المعاملات التجارية والمتمثلة في عمليات الإستيراد والتصدير، بالإضافة إلى المعاملات المالية والمتمثلة في انتقال الأموال والأصول المالية ما بين الدول في شكل قروض واستثمارات مباشرة وغير مباشرة، وتدون المعاملات الإقتصادية التي تقوم بها الدولة مع العالم الخارجي في جدول محاسبي يعرف بميزان المدفوعات.

تنشأ مابن الاعوان الاقتصادين المحليين والاعوان الاقتصادين الخارجين معاملات تجارية لتبادل السلع والخدمات ويدعى ذلك بعمليات الاستراد والتصدير، فيعتبر الإستيراد والتصدير نشاط اقتصادي مهم في سير نشاط المؤسسة من حيث توفير المواد الرئيسية المستعملة في عملية الإنتاج و الغير متوفرة في السوق المحلي وبالنسبة

[1] – ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره.ص:82.

للتصدير فهو يفتح المجال امام المؤسسة للدخول في الأسواق الدولية وعرض منتجاتها وتصرف الفائض من السلع والخدمات.

5-1- مفهوم الإستيراد:

يقصد بعملية الإستيراد تلك العملية التي من خاللها تدخل البضائع أو المنتوجات الأجنبية إلى الإقليم المحلي،لاوالبضائع المعنية بعملية الإستيراد تستقبل في البلد المستو رد إما لسد الإحتياجات المحلية أو بغرض العبور أو إعادة تصديرها بعد تعديلها[1].

5-1-1-أهداف الاستراد:

إن الهدف الرئيسي للإستيراد هو توفير جميع الإمكانيات المادية والمعنوية لتغطية النقص الموجود في التسوية لمساعدتها في القيام بوظيفتها وهناك أهداف أخرى تسطر في عملية الإستيراد منها[2]:

- استمرار عملية الإنتاج حيث يجب القيام بوظيفة الإستيراد على نحو لا تتعرض معه برامج الإنتاج .
- توفير احتياطات المشروع بأقل تكلفة ممكنة خاصة الإحتياجات الغير متوفرة محليا أو تكلفة الإنتاج المحلية تفوق تكلفة استيرادها.
- تموين السوق الداخلي بالمنتوجات والمواد الأولية من خارج البلاد بعد تقدير لمختلف المعلومات.
- تجنب حدوث الإزدواج والتلف وتقادم في جميع السلع المستوردة وذلك عن طريق النظر لكل عملية استيراد في ضوء خطط الإستغلال الطويلة المدى.

5-1-2-أنواع الإستيراد:

إن التعاملات المتنوعة المشروعة والمتعلقة بعملية الإستيراد وكيفية تسير هذه العملية من طرف المؤسسة متعلقة بتوفير النقص الموجود في المواد الأولية أو اليد العاملة المؤهلة وهذا للقيام بعملية الإنتاج، وتلبية رغبات الزبائن، فالمؤسسة تسعى للاستراد من أجل مايلي:

---

[1] - Denis Brume , Le Commerce international , 2 éme edition , Edition breal,mentrenil,1991.

[2] – ديقي محمد عفيفي ، التسويق الدولي ، نظم الإستيراد و التصدير ، وكالة المطبوعات ، الكويت 1973 ،ص: 563.

- الاستيراد بغرض الإستثمار من خلال شراء معدات وتجهيزات الانتاج.
- الإستيراد بغرض توفير المواد الأولية التي تدخل في العملية الانتاجية.
- الإستراد بغرض التجارة وهنا نقصد شراء مواد استهالكية أو صناعية بغرض بيعها.

2-5-التصدير:

التصدير يعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية و خدمية ومعلوماتية وثقافية و سياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى ،بغرض تحقيق أهداف أرباح.

وتم تعريفه بأنه تلك العملية التي ترمي إلى تحويل السلع والخدمات بصفة نهائية من قبل الأعوان المقيمة في القطر الإقتصادي إلى الأعوان غير المقيمة[1].

1-2-5-أهداف التصدير: نجد ان أهداف التصدير يمكن صياغتها كالأتي[2]:

- **الأهداف المرتبطة باالستراتيجية التجارية:**
  1. تجاوز السوق الوطنية المشبعة.
  2. توزيع جغرافي للمخاطر.
  3. التكيف مع المنافسة.
  4. التواجد في السوق الدولية.
- **الأهداف المرتبطة بالجانب المالي:**
  1. الزيادة في رقم الأعمال.
  2. رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.
  3. رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمر.
  4. تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.
- **الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:**
  1. تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة
  2. استغالل الإمتيازات المتوفرة

[1] – غول فرحات، التسويق الدولي مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2008. ص:190.

[2] – حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة 2012 / 2013، ص:51.

3. خفض الكلفة الإنتاجية

3-2-5-أهمية التصدير: تتركز أهمية التصدير في المزايا التي تحصل عليها الدولة منه ومن أهمها:

1. إصالح العجز في ميزان المدفوعات
2. توفير فرص عمل جديدة
3. جذب الإستثمار المحلى والأجنبي.
4. تحقيق معدلات نمو مرتفعة.
5. فتح أسواق وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

ويمكن أن ندرج أهم عناصر النشاط الاقتصادي لقطاع العالم الخارجي في النقاط التالية:

- تصدير واستراد السلع والخدمات.
- انتقال رؤوس الاموال من والى العالم العالم الخارجي.
- توفير فرص عمل جديدة.
- تسديد الضرائب والرسوم الجمركية
- تسديد الفوائد المالية إلى البنوك والمؤسسات المالية على الأموال المقترضة.
- ستهلاك السلع والخدمات من أجل سيرورة نشاطها

والمخطط التالي يوضح التدفقات مابين القطاعات الأربع(قطاع العائلات،القطاع العام، قطاع الأعمال، قطاع العالم الخاجي) المتدخلة في النشاط الاقتصادي :

الشكل (04–01) يوضح التفاعلات بين الوكلاء الاقتصاديين ومختلف الأسواق

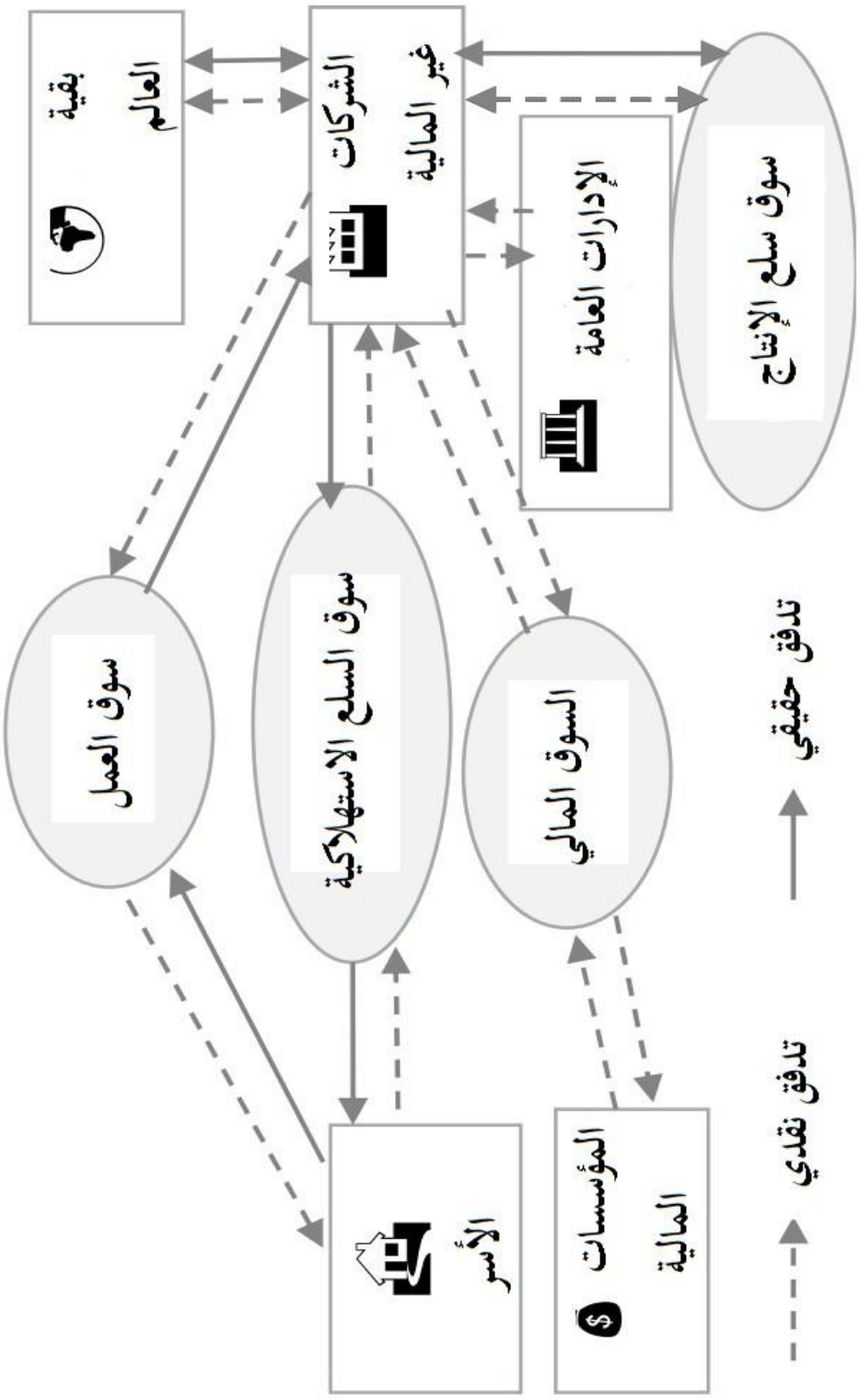

Ute Nikolay, Initiation à l'économie et à la gestion d'entreprise, Walter de Gruyter publication, Berlin, Germany, 2016.p:21. (بتصرف من الباحث)

يمكن أن يكون لطريقة تنظيم التبادلات تأثير على توزيع المكاسب، أو حتى على إمكانية حدوث تبادلات معينة، حيث يعد تنظيم الإنتاج والتبادل مجالا مهما للنشاط والدراسة بالنسبة للاقتصاديين.

ويمكننا تمثيل المؤسسات الاقتصادية ودورها فيما يسمى "الدائرة الاقتصادية" كما هو موضح في الشكل السابق في البداية، نعتبر كيانين مرجعيين الكيان الأول يتكون من الأسر، إن الأسر أو بتعبير أدق أفرادها هم الفاعل الأساسي في جميع الأنشطة الاقتصادية، وهم المبادرون بعملهم ومواردهم إنهم المستفيدون النهائيون، لأن رضاهم هو الذي يجب أن يوجه بشكل أساسي استخدام الموارد.

وتشكل الشركات الكيان الثاني وهي تمثل المكان الذي تتحول فيه موارد الأسرة إلى سلع استهلاكية ذات منفعة، وتقوم الشركات بإدارة تنسيق أنشطة العديد من الأشخاص من أسر مختلفة، تتم التبادلات بين الشركات والأسر من خلال الأسواق، وهي طرق لتنظيم التبادلات في أغلب الأحيان، يكون السعر ثابتا ويتم دفع مبالغ من المال لقاء تحقيق المنفعة وهنا يظهر قطاع المال المكمل لقطاع عوامل الإنتاج والسلع الاستهلاكية، فالمبادلات المالية لاعنا عنها في الدورة الاقتصادية.

المؤسسات أو الشركات تختص في انتاج وتحويل الموارد الى سلع وخدمات، ولكن القطاع العام ينتج أيضا سلعا وخدمات معينة، ويعمل هؤلاء كوسطاء منظمين إلى حد ما بين الوكلاء الاقتصاديين، ويتطلب الأداء السليم للسوق في حد ذاته وجود مؤسسات، غالبا ما يضمن حقهم القطاع العام بحقوق الملكية، واحترام العقود وما إلى ذلك....

في الشكل السابق قد يبدو أن جميع التبادلات تحدث بالضرورة بين الأسرة من ناحية والأعمال التجارية من ناحية أخرى، في الواقع التبادلات المباشرة أيضا بين الشركات فيما بين بعضها البعض، على سبيل المثال عندما يتعلق الأمر بالسلع الاستثمارية (الأدوات والمعدات) أو السلع الوسيطة (كقطع غيار السيارات)، يتم تنفيذ بعض التبادلات من خلال الدولة التي هي في حد ذاتها منتجة لبعض السلع والخدمات، وأحيانا تكون حصرياى كالأسلحة (الدفاع الوطني)، لكن الحكومة تتدخل أيضا بشكل أكثر تحديدا باعتبارها جهة تنظيمية، من خلال فرض قواعد معينة على التبادلات مثل مراقبة الجودة، والتحقق من الأفراد والشركات المتدخلين في النشاط

الاقتصادي، وما إلى ذلك. كما يتم إنتاج النقود نفسها من قبل البنك المركزي ويتم تسهيل تداولها من قبل البنوك التجارية، وأظهرت أزمة سوق الأوراق المالية والمصرفية 1929-1936 والأزمة المالية 2007-2010 كيف يمكن أن يكون لعمل المؤسسات المصرفية انعكاسات على النشاط الاقتصادي بأكمله، مما يؤكد ضرورة دراسة وتنظيم هذه المؤسسات بشكل خاص.

ثانيا: تأثير الوكلاء الاقتصاديين

إن فهم أدوار وتأثيرات الوكلاء الاقتصاديين أمر بالغ الأهمية لتحليل ديناميكيات الاقتصاد. والوكلاء الاقتصاديون، الذين يشملون الأسر والشركات والحكومات، هم الجهات الفاعلة التي تتخذ القرارات وتتفاعل داخل النظام الاقتصادي. وتشكل هذه التفاعلات أهمية مركزية لعمل الأسواق والأداء الاقتصادي الإجمالي. ويتناول هذا التقرير تأثير هؤلاء الوكلاء على الاقتصاد، مستعينًا بالمصادر المقدمة لتشكيل تحليل شامل.

أ/الأسر كمستهلكين ومنتجين:

الأسر هي الوكلاء الاقتصاديين الأساسيين، حيث تعمل كمستهلكين وكثيرا كمنتجين وباعتبارها مستهلكين، فإنها تدفع الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي يؤثر بدوره على قرارات الإنتاج من جانب الشركات، ويمكن أن يكون لأنماط الاستهلاك لدى الأسر تأثير كبير على النمو الاقتصادي والاستقرار، فعندما تكون ثقة المستهلك مرتفعة، تزداد احتمالية إنفاق الأسر، وبالتالي زيادة الطلب وتشجيع الشركات على زيادة الإنتاج. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يؤدي الافتقار إلى ثقة المستهلك إلى انخفاض الإنفاق وتباطؤ محتمل في الاقتصاد.

وعلاوة على ذلك، تساهم الأسر في خلق الثروة من خلال الادخار والاستثمارات، إن المدخرات يمكن أن توفر مصدراً لرأس المال للشركات، وعند استثمارها، يمكن أن تؤدي إلى تطوير صناعات وتقنيات جديدة، وبالتالي فإن قرارات الأسر فيما يتعلق بالاستهلاك والادخار والاستثمار تشكل أهمية بالغة لمسار الاقتصاد.

ب/الشركات والإنتاج:

الشركات، باعتبارها وكلاء اقتصاديين، مسئولة عن إنتاج السلع والخدمات، وتتأثر قراراتها فيما يتعلق بالاستثمار والإنتاج والتسعير بظروف السوق وسلوك

الوكلاء الاقتصاديين الآخرين، وتسعى الشركات إلى تعظيم الأرباح، وبذلك تتخذ قرارات يمكن أن تؤثر على العمالة والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد.

إن قرارات الإنتاج التي تتخذها الشركات تتأثر بشدة بالطلب الاستهلاكي، فضلا عن تصرفات الحكومات من خلال التدابير السياسية، فعلى سبيل المثال يمكن لزيادة الإنفاق الحكومي أن تحفز الطلب على سلع وخدمات معينة، مما يدفع الشركات إلى زيادة الإنتاج وربما توظيف المزيد من العمال، ويؤكد هذا التفاعل بين الشركات والوكلاء الاقتصاديين الآخرين على الطبيعة المترابطة للاقتصاد.

ج/الحكومة كمنظم ومشارك

تلعب الحكومات دوراً متعدد الأوجه في الاقتصاد، إن الحكومات تعمل كجهات تنظيمية، وتضع القواعد التي تعمل في إطارها الجهات الاقتصادية الأخرى، ومن خلال السياسات المالية والنقدية، تستطيع الحكومات التأثير على النشاط الاقتصادي، بهدف تحقيق أهداف مثل التشغيل الكامل للعمالة، واستقرار الأسعار، والنمو المستدام.

إن السياسات الحكومية قادرة على التأثير على سلوك الأسر والشركات من خلال تغيير الحوافز والقيود، على سبيل المثال تستطيع السياسات الضريبية التأثير على معدلات ادخار الأسر وقرارات الاستثمار في الشركات وعلاوة على ذلك، يساهم الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات العامة بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي ويمكن أن يكون له تأثير مضاعف في جميع أنحاء الاقتصاد، كما يؤثر دور الحكومة في إعادة توزيع الدخل وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي على الرفاهة العامة واستقرار الاقتصاد.

لقد تم تحدي الافتراض التقليدي للتوقعات العقلانية للمعلومات الكاملة من خلال العمل التجريبي الذي أظهر أن الجهات الاقتصادية تعمل غالبًا في ظل ظروف المعلومات غير الكاملة. وهذا له آثار كبيرة على ديناميكيات الاقتصاد الكلي، لأنه يعني أن الجهات تتخذ قرارات بناءً على معلومات محدودة أو متحيزة، مما قد يؤدي إلى نتائج دون المستوى الأمثل وزيادة التقلبات في الاقتصاد.

وفي الختام، يلعب الوكلاء الاقتصاديون دورًا محوريًا في تشكيل الاقتصاد. وتشكل قراراتهم وتفاعلاتهم شبكة معقدة تدفع النشاط الاقتصادي. إن فهم سلوك

هؤلاء الوكلاء والتفاعل بينهم أمر ضروري لصناع السياسات والاقتصاديين والأفراد للتنقل في التحديات الاقتصادية بشكل فعال.

يؤثر الوكلاء الاقتصاديون على الاقتصاد من خلال تفاعلاتهم والقرارات التي يتخذونها، تؤثر الأسر على ديناميكيات العرض والطلب، في حين تحدد الشركات مستويات الإنتاج والاستثمار في الاقتصاد يمكن للحكومات توجيه النشاط الاقتصادي من خلال التدابير السياسية، وتنظم البنوك المركزية البيئة النقدية تشكل الإجراءات الجماعية لهؤلاء الوكلاء النتائج الاقتصادية مثل النمو والتوظيف والتضخم والتنمية الشاملة.

المحاضرة الخامسة:

النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية

المحاضرة الخامسة: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية

تمهيد:

يتكون النشاط الإقتصادي من جملة من العمليات المتداخلة والمتفاعلة فيما بينها من انتاج واستهلاك وتبادل واستثمار واستهلاك وادخار، كل هذه العمليات التي تتم بين الفاعلين في النشاط الاقتصادي في شتى المجالات والانشطة الاقتصادية، يجب ان تكون خاضعة لأليات التنسيق للتعامل مع مشكلة الندرة وتعزيز النمو الاقتصادي.

أولا: تعريف النشاط:

هو مصطلح يشير بمعناه العام إلى مجموعة من الافعل والإجراءات يتم اتخاذها لإنجاز مهمّة معيّنة، وفق اطار منسق من العمل الفردي أو الجماعي المراد تنفيذه خلال فترة زمنية معينة، ويختلف تطبيق كل نشاط عن الاخر وهذا حسب الهدف من النشاط بسب تعدد انواع النشاط فمثلا يختلف النشاط العلمي عن النشاط الثقافي.

ويعرف النشاط الاقتصادي عبارة عن مجموعة من الأفعال والمجهودات التي يبذلها كل فرد في المجتمع في شتى الوحدات الاقتصادية التي تتكون منها القطاعات الاقتصادية المختلفة: الزراعية، والصناعية، والتجارية، والتعدينية، والخدمية، ... وغيرها من القطاعات، وذلك فيما يخص: الإنتاج – التوزيع – الاستهلاك – الادخار – الاستثمار، وذلك بهدف إشباع حاجات الفرد ومن يعول أو الحصول على الأموال والخدمات.[1]

كما تم تعريفة بأنه

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن النشاط الاقتصادي عملية لتنسيق جملة من الافعال والمجهودات لخلق منتوج مادي او معنوي يشمل إنتاج السلع أو الخدمات الموجهة للاستهلاك النهائي او للاستهلاك الوسيط(اي استعمالها كمدخلات لانتاج سلع اخرى نهائية)، بدأ من الانتاج مرورا بالمبادلة والتوزيع وصولا الى الاستهلاك.

[1] – عبد الفتاح محمد صلاح، عناصر النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي، https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/999 بتاريخ 2023/05/20.

يمكن ترتيب النشاط الاقتصادي في اطار فروع وقطاعات اقتصادية (زراعية – صناعية – خدماتية – تجارية ....) كالأتي[1]:

تعريف القطاع الاقتصادي: يتكون القطاع الاقتصادي من مجموعه من الفروع الاقتصاديه التي لها نفس النشاط الرئيسي

تعريف الفرع الاقتصادي: يتكون الفرع الاقتصادي من مجموعه من الوحدات الاقتصاديه التي لها علاقه تكامليه فيما بينها

تعريف الوحده الاقتصادية: الوحده الاقتصاديه هي المؤسسه الاقتصاديه التي تقوم بنشاط اقتصادي معين: انتاج- تقديم خدمه- تجاره....

القطاعات الاقتصاديه الرئيسية:

القطاع 1: (secteur primaire) يضم الزراعه- الصيد والغابات

القطاع2: (secteur secondaire)يضم الصناعة- البناء والاشغال العمومية.

القطاع 3: (secteur tertiaire) يضم النقل - التجارة- التجارة الخدمات والإدارات العمومية

ثانيا: العمليات الاقتصادية:

ان الانشطة الاقتصادية للفرد لا زالت موجهة دائما نحو إخضاع الموارد والوسائل المتاحة لاستعمالها، في اشباع حاجياته المتعددة والمتجددة باستمرار في ظل ندرة الموارد المتاحة لبناء اقتصاد متوازن لتحقيق الرقي والتقدم المادي، ان عملية الإشباع الحاجات المتعددة مرتبطة أساسا باستهلاك للسلع والخدمات، هذه السلع والخدمات التي لن تكون جاهزة لإشباع الحاجات في ظل تعدد وتنوع السلع إلا عن طريق إنتاج هذه السلع والخدمات، والتي لا يستطيع انتاج كل احتياجاته بمفرده اذا نراه مطالبا بتبادل سلع مع افراد اخرين مقابل سلع أخرى وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن النشاط الاقتصادي يشمل على جميع تصرفات الأفراد التي تتصل بالعمليات الاقتصادية المتمثلة في العمليات التالية الإنتاج- الاستثمار التبادل- الاستهلاك- الادخار.

أ/الانتاج:

[1] – ضيف احمد، مطبوعة مدخل للاقتصاد، جامعة الجلفة،ص: 77.

يعتبر الفيلسوف وعالم الاقتصاد المشهور آدم سميث أول من استخدم كلمة إنتاج للإشارة العمليّات الإنتاجيّة في عام 1776م، ومن ثم بدأ مفهوم الإنتاج ينتشر في أغلبِ القطاعات الصناعيّة، وفي عام 1900م ربط العالم والمفكر تايلور بين الإنتاج ووظيفة التخطيط بصفتها الوسيلة المباشرة للقيام بالأعمال الخاصة في الإنتاج، وفي عام 1915م تمّ الربط بين الإنتاج والمخزون بصفته من الوسائل التي تساهم في المحافظة على المنتجات بعد تطبيق الإنتاج بشكلٍ صحيح، وبين عامي 1931م - 1935م تمَّ العمل على تفعيل دور الرقابة على جودة الإنتاج، ممّا ساهم في تعزيز مفهوم الإنتاج بشكل كبير، وهكذا أصبح للإنتاجِ دور مهم في العديدِ من أنواع المنشآت الصناعيّة والخدميّة[1].

1/ تعريف الانتاج:

تفاوتت تعريفات مفهوم الإنتاج في الاقتصاد وفقا للفكر الاقتصادي السائد، فيشير الفكر الاقتصادي القديم في تعريفه لمفهوم الإنتاج بأنه: أي نشاط انسان يمارس في النشاط الزراعي، الا ان جاء مذهب الفيزيقراطيه لتعريفه على انه: ذلك النشاط الإنساني الممارس لغايات ايجاد ناتج مادي صافي كما هو الحال بالناتج الزراعي، أما الفكر الاقتصادي الحديث فأشار الاقتصادي آدم سميث إلى أن الإنتاج: عباره عن مجموعه من الجهود والنشاطات التي يمارسها الإنسان لغاية الحصول على أموال مادية وخلقها، ويشمل التعريف هذا المنتجات الزراعيه والصناعيه، واخيرا يمكننا تعريف الإنتاج بأنه ذلك الناتج المادي الناجم عن مجموعة من الممارسات تؤدي لغاية خلق منفعة سواء كانت ماديه ام معنويه غير مسبوقة الوجود، او زياده قدر معين من المنفعة إلى منفعة موجودة مسبقا، وذلك بإشباع حاجيات الأفراد وهناك نوعان من الإنتاج[2]:

- **الإنتاج المادي:** يتخذ هذا النوع من الانتاج عدة أشكال الإنتاج الزراعي، وصناعة الآليات والملابس والطائرات والقطن وغيرها، أي بشكل عام انه اي شيء ملموس يمكن الاستفادة منه.

---

[1] " Prashant Ranka, "History of production and operations management -، Amity Global Business School, Retrieved 19-11-2016. Edited.

[2] - ضيف احمد، ص: 78.

- **الانتاج المعنوي:** أو المعروف بالانتاج الغير المادي، ويشمل كافة السلع المنتجة سواء كانت استهلاكية ام إنتاجية لاشباع الرغبات والحاجات الإنسانية البحثية، كالتعليم والعلاج والتجاره.

2/ عناصر الانتاج: يتم الانتاج بتحويل مختلف عناصر الانتاج الى سلع لتحقيق منفعة للمستهلك، وتتمثل عناصر الانتاج في العمل ، راس المال ،الأرض، التنظيم

2-1/ العمل:

يشار إلى الجهد الذي يبذله الفرد سواءا عضليا او فكريا، فكل وظيفة يشغلها شخص ما هي شكل من أشكال العمال، اذ يعتبر العمال عنصر أساسي من عناصر الإنتاج، اذ يتميز عن غيره من نشاط لأخر ومن مؤسسة إلى أخرى، إذ يضع كل منها معايير خاصة للمهارات المطلوبة، ومدى صعوبة العمل وغيرها.

2-2/ رأس المال:

رأس المال هو مصطلح اقتصادي يقصد به الأموال والمواد والأدوات والوسائل اللازمة لإنشاء نشاط اقتصادي ، ويعتبر رأس المال هو المحرك الأساسي لأي مشروع أو عمل إستثماري يهدف لانتاج سلع وخدمات، ويتكون من مجموعات أساسية غير متجانسة يتفرع من كل منها أشكال فرعية من العوامل القادرة على الإنتاج مثل الأدوات والمواد الخام، وإدارة الموارد البشرية النادرة والمواد المساعدة في الإنتاج.

2-3/ الأرض:

تعتبر الأرض واحدة من أهم عناصر الإنتاج الأساسية، باعتبارها المورد الأساسي لأغلب للمواد الاولية التي تستخدم في انتاج السلع والخدمات ، خاصة أنها تشمل الزراعة والعديد من الموارد الطبيعية الأخرى، مثل المعادن والمعادن النفيسة كالذهب والفضة، والغابات والحيوانات والسهول والوديان والثروات الباطنية كالغاز والبترول .....الخ.

الا أنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار ضمان استمرارية استغلال هذا العنصر الاساسي وديمومته واستهلاكه بطريقة اكثر استدامة بيئيا، من خلال تعميم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.

2-4/ التنظيم:

يُقصد بالتنظيم هنا ريادة الأعمال وهو مصطلح يشير إلى إنشاء شركة صغيرة أو عدة شركات بهدف تنميتها وتوسيعها لتحقيق الربح، فصاحب الفكرة الإنتاجية أو متبنيها يتحمل مخاطر خسارتها على أساس الحصول على عائد هذا المشروع والذي يتمثل في الربح، ويُعتبر هذا العنصر هو ما يجمع بين المكونات الثلاث الأخرى لعناصر الإنتاج المُستخدمة لإنتاج سلعة معينة أو تقديم خدمة ما للسوق الاستهلاكية.

ب/ الاستثمار:

رغم أن الاستثمار لم يكن معروفا بالشكل الحالي خاصة على المستوى الدولي والذي زادت وتيرته العالمية بحدة في وقتنا الحاضر في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، ونظرا للتطور الهائل في أشكال وأنواع الاستثمار وزيادة تدفقاته العالمية في ظل زاد الاهتمام بالاستثمار، وبالتالي تعددت وتنوعت مفاهيمه كل مفكر حسب الزاوية التي تم النظر إليه من خلالها.

1/ تعريف الاستثمار:

الاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاك حاضرة، وذلك أملا في الحصول على إشباع رغبة في المستقبل[1].

الاستثمار هو التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من اجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن انخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم، والحصول على عائد معقول مقابل تحمل المخاطرة[2].

وإجمالا يمكن تعريف الاستثمار بأنه تلك العملية التي يقوم بها أحد المتعاملين الاقتصاديين بتوظيف الاموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق مزيد من الاشباع في وقت لاحق من حيث تراكم رأسمال جديد ورفع القدرة الانتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم.

وإجمالا يمكن تعريف الاستثمار بأنه تلك العملية التي يقوم بها أحد المتعاملين الاقتصاديين بتوظيف الاموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق

[1]- محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1999. ص: 17.

[2]- جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011. ص.45 .

مزيد من الاشباع في وقت لاحق من حيث تراكم رأسمال جديد ورفع القدرة الانتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم.

2/أهداف الاستثمار

إن وفرة رؤوس الأموال واستثمارها في المشاريع المختلفة سواء كان ذلك على المستوى الجزئي (المؤسسة)، أو على المستوى الكلي أي الاقتصاد الوطني، فإنه يرجى منه تحقيق أهدافا في آجال مختلفة كزيادة في الناتج الوطني الإجمال، ولتوفير مناصب الشغل، وتوفير العملة الصعبة، وجلب التكنولوجيا وغيرها من المزايا التي يمكن صياغتها كالتالي :

2-1/ الأهداف الاقتصادية: و تتمثل فيما يلي:

1) تعظيم الأرباح كعائد على رأس المال المستثمر.
2) خلق وفرة في السلع والخدمات والتي ترجع بالفائدة للمستثمر سواء كانت عبارة عن دخل أو ربح وعائد.
3) المساهمة في خلق الثروة وتنمية عوامل الإنتاج وزيادة الدخل الوطني.
4) الحد من الواردات وتحفيز الصادرات نتيجة إتاحة العديد من السلع والخدمات داخل الأسواق المحلية ومنها التوجه إلى الأسواق الخارجية، ومنها تحسين حالة ميزان المدفوعات.
5) خلق التوازن بين الطلب والعرض من خلال تطوير الأدوات المنتجة للسلع والخدمات التي تلبي تطورات حاجيات المجتمع المتعددة.

2-2 / الأهداف الاجتماعية: تشمل على ما يلي:

1) توفير البنى القاعدية الضرورية للمجتمع نتيجة شق وتعبيد الطرقات وتشييد الجسور وبناء المطارات والموانئ وغيرها من الهياكل والبنى الضرورية التي صار النشاط الاقتصادي المعاصر لا يمكنه الاستغناء عنها.
2) تحقيق التنمية الاجتماعية لمواكبة التطورات المختلفة في مجالات الحياة[1].
3) توفير فرص عمل وتحسين مهارات ومعرفة الأفراد للحد من استنزاف الخبرات الوطنية نحو الخارج.

[1]– أوسرير منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، السداسي الثاني، 2009. ص:331.

4) توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المجتمع وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي.

3-2/ **الأهداف التكنولوجية**: وتتمثل فيما يلي:

1) جلب التكنولوجيا واحدث أساليب الإنتاج من الخارج.
2) تجديد أو استبدال التكنولوجيا المحلية القديمة بتكنولوجيا أكثر حداثة وأكثر مردودية للنهوض بالتنمية الوطنية.
3) تدويل الأبحاث والأنشطة التنموية للشركات الكبرى بعدما كانت محتكرة في مناطق معينة.
4) الاستفادة من الأنماط والأساليب التكنولوجية الحديثة التي تتلاءم مع الظروف والاحتياجات التنموية.

4-2/- الأهداف السياسية: يمكن إجمال هذه الأهداف في النقاط التالية[1]:

1) تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات .
2) إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.
3) زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.
4) تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.
5) تغذية القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري أو لاستخدام السلم.

ج/التبادل:

يعد التبادل أحد المفاهيم الأساسية في النشاط الاقتصادي لأنه يعبر عن ظاهرة اقتصادية سادت كل المجتمعات البشرية وبخاصة البدائية منها، يقصد بنظام التبادل انتقال السلع والخدمات في حركة مباشرة بين طرفين، نفترض أن الشخص(

[1]- بن رجم محمد خميسي، الاستثمار وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول:قانون الاستثمار والتنمية المستدامة يومي 27 و 28 نوفمبر 2012 ، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس.

x)يعطي شيئا ما للشخص (y) وعندما يستلم الأخير يقوم بدوره باعطاء شئ ما للشخص(x) وهذا من أجل تبادل السلع والخدمات.

1/ تعريف التبادل:

يعرف التبادل بأنه سلوك ونشاط اقتصادي يتخذه الافراد فيما بينهم للحصول على سلعة أو خدمة لتحقيق منفعة متبادلة تتثمثل في اشباع رغبات واحتياجات الطرفين.

ويتخذ التبادل شكلين وهما التبادل المقيد والتبادل المتعدد وهما كمايلي:

1-1/ التبادل المقيد:

هذا النوع من التبادل يكون بين طرفين محدودين في علاقة متبادلة ومباشرة، أي تكون بن البائع او مقدم الخدمة(A) مباشرة مع المستهلك او متلقي الخدمة(B)، وتأخذ الشكل التالي: **B** علاقة مباشرة **A**

2-1/ التبادل المتعدد:

يعبر هذا التبادل عن علاقة التبادل الغير ثنائية اي تكون متعددة الاطراف، وتمر السلع أو الخدمة من المنتج الى المستهلك النهائي عبر مجموعة من الأطراف، عادة ما تتخذ الشكل التالي: المنتج ـ وكلاء البيع ـ تاجر الجملة ـ تاجر التجزئة ـ المستهلك النهائي.

د/ الاستهلاك:

يعتبر الاستهلاك حلقة مهمة في سلسلة النشاط الاقتصادي، اذ يعتبر الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية.

1/تعريف الاستهلاك:

يعرف الاستهلاك عل أنه انفاق الافراد لدخولهم اوجزء منها للحصول على الإشباع لحاجباتهم ورغباتهم باستخدام أو استعمال السلع والخدمات التي يقومون بشرائها، فهو بذلك يحقق منفعة .

2/أنواع الإستهلاك:

الاستهلاك الوسيط: يعني أن الإنتاج يستهلك وسيطا أي أنه يستخدم في شكله الذي أنتج عليه في إنتاج سلع أخرى و هذا الاستهلاك الوسيط هو ما يعبر عنه مستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطية .

الاستهلاك النهائي: يقصد به الإنتاج الذي يستهلك استهلاكا نهائيا بما ينطوي عليه من استخدام المنتجات من سلع وخدمات والتمتع بها لإشباع رغبات المستهلك بحيث لا تختلف عن هذا الاستهلاك سلعة تصلح لإشباع حاجة ما وفي ضوء ذلك يكون الاستهلاك النهائي في مفهومه الاقتصادي بأنه استخدام السلع والخدمات في إشباع الاحتياجات المباشرة للقطاع العائلي وكما يقسم الاستهلاك أيضا إلى[1]:

- ✓ **الاستهلاك الخاص:** ويقصد به الاستهلاك الذي يشبع الحاجات الفردية
- ✓ **الاستهلاك العام:** ويقصد به الاستهلاك الذي يشبع الحاجات العامة الاجتماعية فالحكومة في سبيل أداء خدمات التعليم والصحة تقوم بشراء العديد من السلع وهذا يعتبر من قبيل الاستهلاك العام.

الادخار:

بعدما تطرقنا سابقا الى مفهوم الاستهلاك والذي يبنى على جزء من الدخل أما الجزء الذي لا يستخدم في عملية الانفاق على السلع والخدمات يطلق عليه الادخار، والادخار من الأنشطة الاقتصادية المهمة التي تعزز النمو الاقتصادي.3

1-تعريف الادخار:

يقصد بالادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يخصص للاكتناز الذي يعد فائضا في الدخل يتم الاحتفاظ به بعيدا عن الاستهلاك والاستثمار اما في صورة نقود سائلة او ما شابه ذللك من اصول اخرى على درجة كبيرة من السيولة وبعبرة اخرى هو الفرق بين الدخل والانفاق الجاري[2].

2-أنواع الادخار:

ينقسم الادخار حسب طبيعة المدخرات حسب نوعين[3]:

2-1/ادخار اختياري (حر): وهو الادخار الذي يقوم به الفرد رغبة منه واستجابة لإرادته بحرية تامة، والذي يكون نتيجة لموازنته بين وضعين: وضع إقدامه على إنفاق دخله، ووضع إمساكه عن هذا الإنفاق.

---

[1] – نوفل ربيع محمود علي، اقتصاديات الأسرة وترشيد الاستهلاك، دار النشر الدولي، الطبعة الأولى الرياض2006،م، ص.56.

[2] – بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثاره على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، اطروحة دكتورة ، جامعة الجزائر،2006-2005،ص.173.

[3] – عمران، سليمان، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر للفترة 1991: 2014، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة أم البواقي، الجزائر2016.ص:08.

وتسهم الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الدولة في زياده حجم (الادخار الحر)، من خلال التوعية بأهمية الادخار وتنميته، وتطوير المؤسسات الادخارية وتوسعها وتحسين خدماتها، ورفع سعر الفائدة؛ لتشجيع الأشخاص على توجيه مدخراتهم إلى القطاع الإنتاجي.

2-2/ادخار إجباري: وهو الذي تنعدم فيه حرية الفرد؛ حيث يجبر عليه نتيجة لأسباب قانونية أو قرارات حكومية أو قرارات الشركات، ومنها ما يلي:

1-2-2/ الادخار التقاعدي:

يتوفر لدى صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية، وهذا النوع له أهمية خاصة؛ لاتساع مجالاته، ولتمتعه بصفتي الاستمرار والثبات.

2-2-2/ادخار الشركات:

هو ما تقرره الشركات لدعم احتياجاتها، من خلال عدم توزيعها لقسط من أرباحها؛ لغرض التمويل الذاتي لمشاريعها (أي تناقص الأرباح الموزعة على المساهمين).

المحاضرة السادسة:

المؤسسات الاقتصادية

المحاضرة السادسة: المؤسسات الاقتصادية(مفاهيمها وتعريفاتها، تصنيفاتها وخصائصها)

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية والمحور الأساسي الذي يدور حوله أي اقتصاد حيث تعمل من خلال وظائفها المختلفة إلى بلوغ وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، فالمؤسسة الاقتصادية هي المحرك الاساسي لكل نشاط اقتصادي والمنبع الرئيس لتحقيق المداخيل وتحقيق فرص العمل للأفراد، وبالتالي تعلعب دورا بالغا في دفع عجلة التنمية .

أولا: مفهوم المؤسسات الاقتصادية

تعد المؤسسات الاقتصادية الركيزة الأساسية لتطور اقتصاديات الدول بحيث لها دور فعال في دفع عجلة التنمية وتعزيز معدلات النمو، ونظرا لأهميتها كانت ولا زالت محل دراسة من مختلف الباحثين في العلوم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وعند البحث عن تعريف للمؤسسة الاقتصادية نجد عدة تعاريف وذلك لعدة أسباب أهمها[1]:

- اختلاف الأزمنة التي وردت فيها تعاريف المؤسسة الاقتصادية بحيث أنها تطورت من فترة لأخرى.
- تعدد الجهات التي تطرقت إلى تعريف المؤسسة الاقتصادية من اقتصاديين واجتماعيين وقانونيين بحيث عرفها كل باحث وفقا لاختصاصه
- اتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية.
- اختلاف الاتجاهات الاقتصادية والأيديولوجية حيث يبرز جليا عند الاقتصاديين الاشتراكيين ونظرتهم للمؤسسة والاقتصاديين الرأسماليين في إعطاء تعريفات مختلفة.

وعموما سنعرض مفاهيم المؤسسة الاقتصادية التقليدية والحديثة:

1. المفاهيم التقليدية للمؤسسات الاقتصاية:

عرفها M Truchy: على أنها الوحدة التي تجمع وتنسق فيها العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي، أما كارل ماركس فعرفها على أنها عدد كبير من العمال

[1] لمياء درامشية، فاطمة بلقاسمي، المؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر (دراسة تأصيلية)، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 05، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016، ص01، بتصرف

يعملون في نفس الوقت تحت إدارة نفس رأس المال في نفس المكان من أجل إنتاج نفس النوع من السلع[1].

يلاحظ من خلال المفهومين السابقين اللذان يمكن اعتبارهما تقليديين لقصورهما وذلك لعدة أسباب أهمها[2]:

- يمكن أن تحتوي المؤسسة الاقتصادية على عدة وحدات فهي ليست وحدة واحدة فقط
- ما دامت المؤسسة الاقتصادية قد تكون عدة وحدات وبالتالي تتوزع فيها العمال في أمكنة مختلفة وليست بالضرورة أن تتجمع فيها في مكان واحد.
- مع التطور التكنولوجي يمكن أن نجد مؤسسات اقتصادية تحتوي على عدد قليل من العمال.
- يمكن للمؤسسة الواحدة أن تكون ذات منتوجات متنوعة وتنتج أكثر من سلعة واحدة.

2. المفاهيم الحديثة للمؤسسات الاقتصادية:

تندرج المفاهيم الحديثة للمؤسسات الاقتصادية ضمن ثلاث سياقات تختلف باختلاف وجهات نظر الباحثين وذلك وفقا لاختصاصاتهم سواء كانت قانونية أو اقتصادية أو اجتماعية وسنعرض في هذا العنصر المفاهيم الثلاثة للمؤسسات الاقتصادية:

تعرف المؤسسة الاقتصادية في سياقها القانوني على أنها تلك الشخصية الاعتبارية المستقلة ماليا تخضع لنظام قانوني يحدد لها حقوقها وواجباتها اتجاه الغير، تحمل اسما مستقلا ولها مميزات ونظام خاص بها، كما لها حسابها المصرفي وخطتها الخاصة بها[3].

تعرف المؤسسة الاقتصادية في سياقها الاقتصادي على أنها وحدة أو مجموعة وحدات اقتصادية تدمج بين عوامل الإنتاج المختلفة للحول على سلع وخدمات

---

[1] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط 02، ص09.

[2] ناصر دادي عدون،مرجع سابق، ص 09.

[3] حورية كيحل، حكيمة بوبعيو، واقع الإشراف في المؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية على المشرفين بمؤسسة سيجيكو بسكيكدة)، مجلة الإحياء، المجلد 20، العدد 24، جامعة الحاج الأخضر باتنة 01، 2020، ص689.

وتحقيق الربح، فالمؤسسة الاقتصادية تمارس النشاط الإنتاجي كما تمارس النشاطات المتعلقة بالتخزين والبيع والشراء[1]، وبذلك تعتبر المؤسسة الاقتصادية كعون اقتصادي له فعالية في النشاط الاقتصادي بحيث يخلق قيمة مضافة ويرفع من معدلات النمو ومستويات التوظيف كما أنه يساهم في التطور التكنولوجي بحيث يرفع من مستويات الإبداع وهذا مما يعزز القدرة التنافسية الدولية.

تعرف المؤسسة الاقتصادية من الناحية الاجتماعية على أنها مجموعة من الأفراد يشاركون وينسقون جماعيا في إطار ما يعرف بالنسق التعاوني يتكون من عناصر مركبة فيزيقية بيولوجية شخصية واجتماعية تنشأ بينهم علاقة منظمة[2] ينجر عليها في الأخير إنتاج سلع أو خدمات، وكما للمؤسسة الاقتصادية دورا اقتصاديا فإن لها أهمية اجتماعية بحيث تعتبر أداة لتحقيق متطلبات ورغبات المجتمع، كما أنها تساهم في تحسين الحالة الاجتماعية للأفراد من خلال توفير فرص عمل لهم بالإضافة إلى أن المؤسسات الاقتصادية تساهم في تحسين أداء مختلف المتغيرات الاقتصادية (كاستقرار الأسعار...) ومن ثم استقرار الحالة الاجتماعية للأفراد.

وبذلك يمكن تعريف المؤسسة الاقتصادية على أنها تلك الشخصية الاعتبارية المستقلة ماليا التي تعمل في إطار قانوني واجتماعي معين تدمج بين عوامل الانتاج المختلفة للحصول على سلع وخدمات وتحقيق الربح.

ثانيا:خصائص المؤسسات الاقتصادية

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص خصائص المؤسسات الاقتصادية فيما يلي[3]:

1. تعد المؤسسة الاقتصادية مركز لتحويل ودمج مختلف عوامل الإنتاج للحصول على سلع وخدمات قابلة للاستهلاك وهذا ما يبينه الشكل لموالي:

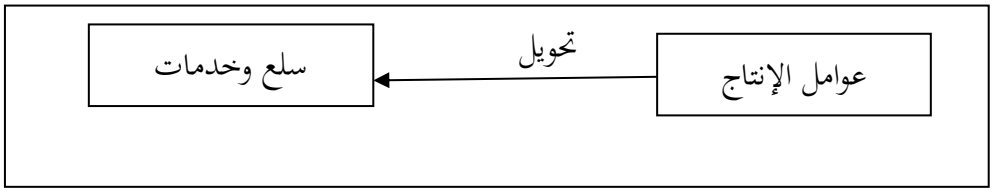

[1] عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات ، الجزائر، ط 03، 2003، ص 024

[2] حورية كيحل، حكيمة بوبعيو، مرجع سابق، ص68.

[3] فرحات غول، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية، الجزائر، ط01، 2008، ص09-10.

2. تعد المؤسسة الاقتصادية مركز لتوزيع وتقسيم الأموال الناتجة عن بيع السلع والخدمات في شكل أجور، أرباح، فوائد والتزامات...الخ.
3. تعد المؤسسة الاقتصادية مركز للحياة الاجتماعية بحيث يقضي أغلب العمال حياتهم مما يؤدي إلى ترسيخ العديد من المظاهر بين المظاهر صراعات محبة رضاء...، ولذلك فإن المدير يحاول التكيف مع الاختلافات في أفكار العمال حتى يحقق الهدف الأساسي الذي وجدت من أجله المؤسسة.
4. تعد المؤسسة مركز لاتخاذ القرارات فيما يخصص نوع السلع، كمية السلع، الأسعار، التوزيع....الخ، تتمثل هذه القرارات في الاختيارات في استعمال الوسائل المحددة للوصول بأكثر فعالية للأهداف[1].
5. تعد المؤسسة شبكة لاستقطاب المعلومات حول محيطها سواء كان مباشرا (الموردون، الزبائن، المنافسون،...) أو غير مباشر (السياسة الاقتصادية...) وذلك من أجل اتخاذ قرارات صائبة تحقق لها أهدافها بكل فعالية.
6. تعد المؤسسة مركز للمخاطرة خاصة في ظل العولمة المالية والاقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية.
7. تعد المؤسسة كمجموعة إنسانية يشترك فيها أعضائها في الأفكار والقوانين والتقاليد وخاصة الثقافة الدينية، وكما نعلم أن المؤسسات التي تعمل في إطار الشريعة الإسلامية تختلف عن غيرها من المؤسسات.

ثالثا: تصنيفات المؤسسات الاقتصادية

توجد عدة تصنيفات للمؤسسات الاقتصادية حسب عدة معايير نذكرها من خلال ما يلي:

1. **تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفقا للمعيار القانوني:** تصنف إلى ما يلي:

أ- **المؤسسات الفردية:** وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص أو عائلة بحيث يكون هو المسؤول الأول والأخير عن أعمال المؤسسة[2].

[1] عبد الرزاق بن الحبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 30-31.

[2] عمر صخري، مرجع سابق، ص26.

ب- **الشركات:** تعبر الشركة عن شراكة بين شخصين أو أكثر بتقديم حصة من رأس المال أو عمل وتوظيفها قصد تحقيق الربح وتنقسم إلى ثلاث أنواع:شركات الأشخاص، شركات الأموال، الشركات الهجينة.

- **شركات الأشخاص:** تقوم على الاعتبار الشخصي بحيث أن الشركاء تجمعهم علاقة ثقة متبادلة وتدعى الشركات ذات المخاطر غي المحدودة لأن فيها نوع من الشركاء لهم مسؤولية غير محدودة اتجاه ديون الشركة، وتنقسم شركات الأشخاص إلى : شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة، شركة المحاصة.

- **شركة التضامن:** تعد شركة التضامن النموذج الأمثل لشركات الأشخاص وذلك لانفرادها بكافة الخصائص المميزة لهذا النوع من الشركات فهي تقوم على الاعتبار الشخصي بحيث تتوقف حياتها على أساسه وتنقضي بزواله ويكتسب فيها الشريك فيها صفة التاجر، وتتميز بالشفافية وذات عدد قليل من العمال[1].
- **شركة التوصية البسيطة:** هي شركة تجمع بين شركاء متضامنين الذين لديهم مسؤولية غير محدودة اتجاه ديون الشركة ويكتسبون صفة التاجر وشركاء موصيين الذين لا يكتسبون صفة التاجر كما أن مسؤوليتهم تقتصر على حصتهم المالية فقط، وعموما شركة التوصية البسيطة تقوم على الاعتبار الشخصي بحيث لا يمكن تداول حصصها إلا بشروط معينة[2].
- **شركة المحاصة:** تقوم شركة المحاصة بين شريكين أو أكثر بشكل مستتر ليس لها وجود مادي ملموس وبذلك تفقد الصفة المعنوية يقوم بإدارتها شريك غالبا ما يبرم التصرفات باسمه وتحت مسؤوليته ويبدو أمام الغير وكأنه يعمل لحسابه الخاص ثم يتم بعد ذلك اقتسام الأرباح بين الشركاء كل بقدر ما ساهم من حصة رأس المال أو وفقا للاتفاق الجاري بينهم[3].

---

[1] فاطمة أمال حلوش، محمد أمين رفاس، مسؤولية القاصر بين المسؤولية المحدودة والمسؤولية غير المحدودة في شركة التضامن، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2021، ص239.

[2] خالد بن عفان، النظام القانوني لشركة التوصية البسيطة، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 03، العدد 06، جامعة الجيلالي اليابس، بلعباس، 2017 ، ص 12 بتصرف

[3] عائشة مرجال، النظام القانوني لشركة المحاصة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة، 2022، ص 938.

- **شركات الأموال:** تعد شركة المساهمة أهم نموذج لشركات الأموال يقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول تختلف عن شركات الأشخاص بحيث تقوم على الاعتبار المالي فالشركاء لهم مسؤولية محدودة في حدود مساهمتهم في رأسمال الشركة وبذلك لا يكتسبون صفة التاجر بالإضافة إلى ذلك لا تنتهي الشركة بانسحاب أو وفاة أحد الشركاء وإنما يتم تعويض حصته، وعموما تستعمل هذه الشركات في المشروعات الكبرى سواء الخاصة منها أو العامة مثل شركة سونلغاز واتصالات الجزائر[1].
- **الشركات الهجينة:** هي الشركات التي تقوم على الاعتبار الشخصي والمالي في نفس الوقت وتنقسم إلى شركات ذات المسؤولية المحدودة وشركة التوصية بالأسهم.

➢ **شركات ذات المسؤولية المحدودة:** هي شركات تجمع بين عدة شركاء لا يتجاوز عددهم 50 شريكا طبقا لنص المادة590 من القانون التجاري الجزائري بحيث يساهم كل منهم بحصة من رأسمالها لانجاز مشروع تجاري أو اقتصادي، تتميز بطابعها الهجين بحيث لها خصائص شركات الأشخاص من حيث العلاقة بين الشركاء وأسهمها التي لا تتداول إلا بشروط معينة، كما لها خصائص شركات الأموال بحيث شركاؤها لا يكتسبون صفة التاجر ولا يلتزمون بديونها إلا في حدود حصصهم، تمنح شركة المسؤولية المحدودة اسما واحدا أو أكر من الشركاء على أن تكون مسبوقة أو متبوعة بكلمات " شركة ذات المسؤولية المحدودة" أو " ش.م.م"[2].

➢ **شركة التوصية بالأسهم:** هي شركة تضم شركاء متضامنين لا يقل عددهم عن اثنين وشركاء مساهمين لا يقلون عن ثلاثة، وبالتالي فهي من الشركات الهجينة التي لها خصائص شركات الأشخاص المتضامنون أسهمهم غير قابلة للتداول ولهم مسؤولية غير محدودة اتجاه الشركة، كما لها خصائص شركات الأموال

[1] منية شوايدية، الشركات التجارية ، مطبوعة موجهة للسنة الثالثة قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة 08ماي 1945 قالمة، 2020-2021، ص 29.

[2] عبد الغني طرايش، شركة المسؤولية المحدودة، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2021، ص 607.

بحيث أن الشركاء المساهمون لا يسألون عن ديون الشركة ويمنعون من تولي الإدارة وأسهمهم قابلة للتداول[1].

2. **تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفقا لطبيعة الملكية:** تصنف المؤسسات الاقتصادية حسب هذا المعيار إلى[2]:

أ- **المؤسسات الاقتصادية الخاصة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكية رأسمالها للقطاع الخاص هدفها الرئيسي تحقيق الربح وتضم المؤسسات الفردية والشركات.

ب- **المؤسسات الاقتصادية المختلطة:** وهي المؤسسات التي يشترك في رأسمالها القطاع العام مع القطاع الخاص بحي غالبا تحوز الدولة على الحصة الأكبر وذلك من أجل التحكم فيها.

ج- **المؤسسات الاقتصادية العامة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكية رأسمالها إلى الدولة تعمل في إطار السياسة العامة للدولة بحي تسعى إلى تحقيق الأهداف العامة التي توافق مصلحة المجتمع بالدرجة الأولى وفي سياق نشاطها تحقق ربحا، وعموما يعين المسؤولين عن إدارة هذه المؤسسات من قبل الدولة يعملون وفقا للقوانين العامة ولا يحق لهم التصرف فيها ببيعها أو إغلاقها إلا بقرار من الدولة.

3. **تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفقا لمعيار الحجم:** يعتمد تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفقا لهذا المعيار على عدد من المقاييس كعدد العمال، رقم الأعمال، المردودية، ...الخ ويمكن أن نجد في هذا الشأن أربعة أنواع تتمثل فيما يلي:

أ- **المؤسسات المصغرة:** تعرف في الجزائر بأنها المؤسسة التي تشغل من 01-09 أشخاص (المدير أحد منهم) ورقم أعمالها لا يتعدى 40 مليون دج ومجموع ميزانياتها السنوية لا تتعدى 20 مليون دج، وغالبا ما تعود هذه المؤسسات لأصحاب الحرف.

ب- **المؤسسات الصغيرة:** تعرف في الجزائر بأنها المؤسسة تشغل من 10-49 شخصا رقم أعمالها لا يتعدى 400 مليون دج ومجموع ميزانياتها السنوية لا

[1] منية شوادية، مرجع سابق، ص 87.

[2] عمر صخري، مرجع سابق، ص 28-29.

يتعدى 200 مليون دج، غالبا ما يعود نشاطها إلى القطاع الحرفي والزراعي وقطاع التجارة الصغيرة، وجودها مرهون بقدرتها على ضمان الاستمرار من خلال استجابتها للطلب الخارجي الذي لا يتعدى السوق المحلي[1].

ج- **المؤسسات المتوسطة:** تعرف في الجزائر بأنها المؤسسة التي تشغل ما بين -250 50 شخصا ورقم أعمالها محصور بين 400مليون دج و 04 مليار دج، ومجموع ميزانياتها السنوية محصورة بين 200 مليون دج ومليار دج.

وعموما تتميز هذه المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) بأن شركائها تجمعهم علاقة معينة بحيث أن هم القائمون على شؤونها في كل أمورها مهما كانت بسيطة مما يجعلها تعاني من زيادة مشاكلها كلما زاد حجم مستخدميها وذلك نتيجة لمركزية التسيير والإدارة[2].

يمكن عرض تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم06-01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المقاييس	المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمل	من 01إلى 09أشخاص	من 10إلى 49شخص	من 50إلى 250شخص
رقم الأعمال	أقل من 40 مليون دج	أقل من 400 مليون دج	من 400 مليون دج إلى 04ملايير دج
الحصيلة السنوية	أقل من 20 مليون دج	أقل من 200 مليون دج	من 200مليون دج إلى مليار دج

المصدر: وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني على الموقع: /https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme

[1] لمياء درامشية، فطيمة بلقاسم، مرجع سابق، ص 02.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص 02.

د- **المؤسسات الكبيرة**: وهي تلك المؤسسات التي يفوق عدد شركائها 500 شخا وتأخذ شكل شركات الأموال بحيث لها قدرات مالية كبيرة نتيجة لكثرة عدد الملاك، تسير من طرف أشخاص ذو كفاءة وخبرة في إدارة شؤون المؤسسة[1].

4. **تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفقا للمعيار الاقتصادي:** لقد قام Colin Clark بوضع تصنيف للمؤسسات الاقتصادية وفقا لهذا المعيار في سنة1947 بحيث قسمه إلى ثلاث قطاعات تتمل فيما يلي[2]:

أ- **القطاع الأول:** يشمل المؤسسات التي تعمل على استغلال الطبيعة كالمؤسسات الفلاحية التي تهتم بالإنتاج النباتي والحيواني والبحري (الصيد) والمؤسسات الخاصة بإنتاج الخشب ...الخ.

ب- **القطاع الثاني:** يشمل المؤسسات التي تقوم بتحويل المواد الأولية والوسيطية إلى منتجات نهائية كمؤسسات الصناعات الثقيلة والاستخراجية (مؤسسات الحديد والصلب، مؤسسات الهيدروكربونات....) ومؤسسات الصناعات التحويلية والخفيفية (مؤسسات الغزل، النسيج، الجلود ...) بالإضافة إلى مؤسسات الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتوجات غذائية وصناعية مختلفة.

ج- **القطاع الثالث:** يشمل مؤسسات الخدمات (كمؤسسات النقل، البريد والمواصلات...) والمؤسسات المالية(البنوك وشركات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي...) والمؤسسات التجارية التي تهتم بنشاطات البيع والشراء (كمؤسسات الجملة، المفرق، سوق الفلاح...).

وهناك من يضيف القطاع الرابع الذي يشمل كل النشاطات المتعلقة بتسيير ونشر المعلومة

رابعا: أهداف المؤسسة الاقتصادية:

تسعى المؤسسة الاقتصاديّة إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها:

1- الأهداف الاقتصادية: تسمح المؤسسة بـ:

- توفير السلع والخدمات من أجل تلبية حاجيات المستهلكين؛

[1] نفس المرجع أعلاه، ص 02.

[2] فرحات غول، مرجع سابق، ص 18.

- تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق الإستثمار مما يؤدي إلى توفير مناصب شغل؛
- المساهمة في التطور التكنولوجي عن طريق دعم البحوث والتنمية من أجل تحسين النوعية و زيادة الإنتاج؛
- تحقيق الربح، لأنه لا يمكن أن تستمر المؤسسة في الوجود دون تحقيق مستوى
- أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها وبالتالي توسيع نشاطها للصمود
- أمام المؤسسات الأخرى المنافسة.

2- **الأهداف الثقافية والرياضية:** تسعى المؤسسة في تحقيق الأهداف التالية:

- توفير وسائل ثقافية وترفيهية للعاملين وذويهم من مسرح ومكتبات ورحالت سياحية، مما يساهم في الرفع من المعنويات ورضا وتفكير العاملين، وبالتالي في تحسين مخرجاتهم؛
- دعم الدورات الرياضية للعاملين التي تعود بالفائدة على العامل والمؤسسة من خالل توطيد العالقات المهنية والإجتماعية بين العاملين وتنمية روح المسؤولية والمبادرة في العمل.

3 - **الأهداف الاجتماعية:** هي مجموعة من الأهداف تُقسم إلى الآتي:

- المساهمة في تطوير مستوى معيشة الموظفين.
- تأسيس أنماط استهلاك محددة من خلال التأثير في أذواق الجمهور بالاعتماد على توفير منتجات جديدة لهم.
- الحرص على تحقيق التماسك بين عملاء المؤسسة، والمساهمة في تحقيق الرضا الوظيفيّ.
- توفير تأمينات ومرافق للعمال: التأمين الصحي ضد حوادث العمل والتقاعد باإلضافة إلى مزايا أخرى مختلفة.

4- **الأهداف التكنولوجية:** هي الأهداف المرتبطة بتطبيق البحث العلمي بهدف تطوير المنتجات، ومواكبة التطور التكنولوجي للمساهمة في المحافظة على القدرة التنافسية في السوق.

المحاضرة السابعة:

السوق

المحاضرة السابعة: السوق

يعتبر السوق المنفذ الوحيد لتصريف السلع والخدمات بالنسبة للمؤسسة ، ويعتبر المصدر الرئيسي لاقتناء السلع والخدمات بالنسبة للمستهلك، اذ يعتبر مكان التقاء العارضين (النتجين) مع الطالبين للسع والخدات (المستهلكين)، وتختلف أنواع السوق وفقا لعدة معايير وعوامل مختلفة فقد يتم تحديدها وفقا للتقسيم الاقتصادي لها، أو وفقا للتقسيم الجغرافي أو وفقا لطبيعة السلعة أو وفقا لطبيعة وتركيب السوق، هذ الاختلاف في الانماط الموجودة يؤثر في كيفية تحديد الاسعار السوقية للسلع والخدمات وخاصة في تحديد السعر التوازني للسوق الذي يرضي كلا من المنتج والمستهلك.

أولا: تعريف السوق بين مفهومه القديم والحديث

منذ القدم استوطنت في أذهان العامة تعاريف شتى للسوق، فبعضهم يصوره كمكان يجتمع فيه العروض والطلبات، وتتبادل السلع والخدمات بين شرائح المشترين والبائعين، بينما اقترح آخرون تعاريف محددة تفصل أنواع الأسواق وتوضح هياكلها، مع التركيز على آليات تحديد الأسعار داخلها. ومن خلال النظرة الاقتصادية، تكشف الدراسات العديدة عن طبيعة السوق وتطوراته، وكيفية تأثير العرض والطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى السعي نحو تحقيق التوازن وضمان استقرار الأسواق.

لكن مفهوم السوق تطوَّر مع تقدم المجتمعات وتطور وسائل التواصل والإنتاج، وتعمق الفهم الاقتصادي، حتى أصبح يمتد ليشمل كل مساحات التنافس والتبادل، سواء بوسائل التواصل التقليدية أو الحديثة.

فقد اتسع مفهوم السوق ليشمل الأسواق المستقبلية، حيث يُبرم الصفقات لسلع لم تنتج بعد، ويتم التعاقد عليها بطريقة غالباً مجردة، دون التزام فعلي بالتسليم أو التسلم.

ومن هنا نفهم أن وحدة المكان لم تعد شرطامطلقا، وأن تشتت التجار لم يعد يعيق العملية التجارية، بل ربما يُعززها بالتنوع والابتكار[1].

[1] سمير عبد الحميد رضوان، أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية. (1996). Égypte: International Institute of Islamic Thought (IIIT).ص23.

ثانيا المتداخلون في السوق

يمكن تقسيم المتدخلين في السوق الى فئتين: فئة المتدخلين في العرض وفئة المتدخلين في الطلب.

1-المتدخلون في العرض: ويمكن حصرهم فيما يلي[1]:

1.1-المنتجون: أو العارضون:

تشمل مجموعة المنتجين في المؤسسة ومنافسيها في السوق، ويسمح تحليل العرض للمؤسسة بالتموقع مقارنة بمنافسيها من حيث الحصة السوقية، نوعية الزبائن وقدرات الإنتاج والتقدم التكنولوجي والسياسة التسويقية (المنتج، السعر، التوزيع، قوة البيع، الاتصال).

2.1-الموزعون:

هي فئة وسيطة بين المنتجين والمستهلكين، تكون نظام التوزيع وتمارس ضغطا على المستهلكين باختيارها للمنتجات المباعة وترقية بعضها، وبالتالي وجب معرفة الموزعين من حيث عددهم وخصائصهم وأماكن تواجدهم وسلوكياتهم ومواقفهم تجاه المنتجين والمستهلكين.

2-المتدخلون في الطلب: ويمكن حصرهم فيما يلي[2]:

1.2- الواصفون :Les prescripteurs يؤثر الواصفون على خيارات المستهلك وتعتبر المواد الصيدلانية أفضل مثال على ذلك كونها لا تباع إلا من خلال وصفة الطبيب، وفي بعض المنتجات يعتبر دور الواصف محددا نهائيا لقرار الشراء لذلك يجب أن يتضمن تحليل الطلب دراسة للواصفين و وصفا ويدخل ضمن فئة الواصفين قادة الرأي لسلوكهم وطرائق تأثيرهم **Les leaders d'opinion** والذين يستطيعون بوساطة مهنهم ومعارفهم و شهرتهم توجيه الشراء (رجال الدين والسياسة، الصحفيون...).

2.2- المستهلكون Les acheteurs (المشترون consommateurs): في أغلب الحالات لا يكون المشترون و المستهلكون نفس الأشخاص، لهذا السبب تظهر الأهمية البالغة للدراسة المفصلة للمستهلكين وسلوكياتهم في تحليل الطلب، كون هؤلاء

[1] مجيد شعباني، واخرون، دراسة السوق كأداة لتحقيق اليقظة الاستراتيجية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد03،2015، ص127.

[2] مجيد شعباني، واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 127.

هم العنصر المحدد للسوق وإليهم تتوجه كل أفعال المؤسسة بطريقة .هذا ويوجد متدخلون آخرون في السوق يلعبون أدورا مباشرة أو غير مباشرة مختلفة كالدولة والإدارات العمومية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ونحو ذلك.

ثالثا: أنواع الأسواق

لقد تعددت أنواع الأسواق وفقا لمعايير وعوامل مختلفة فقد يتم تحديدها وفقا للتقسيم الاقتصادي لها، أو وفقا للتقسيم الجغرافي أو وفقا لطبيعة السلعة أو وفقا لطبيعة وتركيب السوق، وفيما يلي عرضا لكل منها:

1. أنواع التقسيم الاقتصادي للأسواق:

يعتمد هذا التقسيم على وصف الأسواق وتحديد الهيكل وتركيب كل منها لتقسيم السوق من وجهه النظر الاقتصادية، وتعددت أنواع الأسواق وفقا لهذا[1]:

أ. **سوق المنافسة الكاملة**

تتسم هذه السوق بتوافر الشروط التالية:

* أن تكون السلع والمنتجات متجانسة ومتماثلة تماما.
* حرية الدخول والخروج من الأسواق وسهولة حركة السلع والمنتجات من والى الأسواق دون أي عوائق.
* توافر الأنباء والمعلومات والبيانات التسويقية لكافة المتعاملين في الاسواق.
* أن تكون معاملات أي بائع أو مشتري صغيرة بالنسبة لحجم السوق الكلي ولا تؤثر تلك المعاملات السوقية على التوازن.
* الحرية الكاملة للأسعار في الارتفاع أو الانخفاض محدثة التوازن السعري للسلع والمنتجات دون أي لا تدخل من أي طرف.
* تجانس السلع والخدمات في هذا السوق.

[1] فوكراش زوبيدة، محاضرات مقياس دراسة السوق الرياضية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2020/2019، ص10،07.

ب. **سوق الاحتكار الكامل**

هذه السوق عكس سوق المنافسة الكاملة حيث تتسم سوق الاحتكار الكامل بوجود بائع وحيد للمنتج، وتتسم المنتجات بافتقارها إلى بدائل حيدة أو مماثلة لها، ولا يتأثر المحتكر بتقلبات الأسعار أو الإنتاج وهو ما يطلق عليه أحيانا "ملك السوق" أي المحتكر والمتحكم الوحيد في السلعة والسعر، والتوزيع، وزمن البيع ومن أمثالها مؤسسة الكهرباء أو المواصلات السلكية واللاسلكية

ت. **سوق احتكار القلة**

تتسم هذه السوق بقلة عدد البائعين المنتج ما بحيث أن غياب الفرد منهم يعتبر ذو تأثير كبير على السوق، حيث يؤثر غيابه على السعر والكميات المناعة للقلة الأخرى من البائعين وهم ليسوا بمعزل عن بعض ولكن على دراية وعلاقة بالأسواق ومن هذه الأسواق مثلا أسواق أجهزة التليفزيون أي الشركات التي تعمل في مجال صناعة الأجهزة الكهربائية أو ثلاث التي تعمل في مجال إنتاج السيارات.

المنافسة الاحتكارية:

تفترض المنافسة الكاملة توافر أربعة شروط هي تعدد البائعين والمشترين، تجانس السلعة، المعرفة الكاملة بظروف السوق، وحرية الوصول غليها. وفي حال عدم توافر أي من هذه الشروط ندخل مجال المنافسة غير الكاملة. فإذا كان هناك عدد قليل من البائعين / المنتجين المؤثرين، نكون في دائرة احتكار القلّة (oligopoly)، أما الإخلال بالشرط الثاني فهو المنافسة الاحتكارية، أي عندما يلجأ المنتجون إلى إنتاج سلع غير متجانسة تمامًا لكنها متقاربة على حد بعيد. ويرجع عدم التجانس بالنسبة للمستهلكين إلى أسباب مختلفة نادرا ما تكون موضوعية (كاختلاف الجودة والمتانة)، وغالبًا ما تكون أسبابا صورية نجح البائع في غرسها في ذهن المستهلك عن طريق الدعاية أو عن طريق جودة التغليف وحسن العرض

2. **أنواع التقسيم الجغرافي للأسواق:**

يعتمد هذا التقسيم على التوزيع الجغرافي للأسواق وأماكن تواجدها، وأحيانا ما يسمي السوق باسم المنطقة أو القرية التي تتواجد فيها ومن أنواع تلك الأسواق:

أ. **أسواق القرية:** غالبا ما تكون تلك الأسواق في قرية معينة وفي يوم محدد يوم الخميس أو السبت أو الجمعة ويكون معروفا للقرى المجاورة ويتم البيع والشراء في تلك الأسواق بكميات محدودة مقارنة بالأسواق الأخرى.

ب. **أسواق المركز:** يكون في المركز أو المدينة عاصمة المركز وتكون أكبر حجما من أسواق القرية وأكثر نشاطا وقد يحدد لها يوم معين أو تكون على مدار الأسبوع وتقام في مكان معين وقد يوجد أكثر من سوق داخل كل منطقة كما تتعامل مع سلع ومنتجات مختلفة.

ت. **أسواق المدن:** حيث تتواجد تلك الأسواق داخل مدينة ما وتتعامل في سلع مختلفة وقد تتركز داخل عاصمة الدولة ومنها سوق العبور بالقاهرة، وغيرها من الأسواق في الولايات المتحدة الأمريكية وعادة ما تكون تلك الأسواق هي أسواق الجملة.

ث. **أسواق دولية:** عادة ما تعكس أو تمثل مجموعة من الدول على لمستوى العالمي ومنها السوق الأوربية المشتركة أو غيرها من التكتلات التي تعكس شكل التجارة والأسواق في منطقة معينة من العالم أو السوق العربية المزمع قيامها.

3. أنواع تقسيم الأسواق وفقا لطبيعة السلع

حيث تقسم الأسواق وفقا لطبيعة السلع أو القطاع الإنتاجي لها إلى:

أ. **سوق السلع الزراعية** تتخصص تلك الأسواق لتسويق السلع والمنتجات والحاصلات الزراعية وغالبا ما يتعامل فيها العاملين في القطاع الزراعي، وأسواق الجملة ونصف الجملة للسلع الزراعية.

ب. **سوق السلع الاستهلاكية** هي الأسواق المتخصصة في السلع والمنتجات التي تساهم في الإشباع المباشر للمستهلك النهائي، أي الاستهلاك الشخصي المباشر وتنصف تلك الأسواق بكبر حجمها وتعدد السلع والمنتجات فيها.

ت. **أسواق السلع الصناعية** عادة ما تكون تلك الأسواق متخصصة لتغذية صناعات بذاتها حيث يتم الشراء من تلك الأسواق للاستخدام في إنتاج سلع نهائية وكافة الأسواق المتخصصة في تسويق السلع نصف المصنعة أو المكملة لبعض الصناعات.

4. أنواع التقسيم التسويقي للأسواق

ويقصد به توزيع الأسواق وفقا لطبيعة وتركيب السوق ومنها:

أ. **الأسواق المحلية** وهي قريبة من مناطق الإنتاج وتكون صغيرة الحجم وعددها كبير، وتباع فيها السلع والمنتجات لأول مرة حيث يتم تجميعها في تلك الأسواق حسب حجم السوق ويتم البيع مباشرة للمستهلك أو عن طريق الوسطاء المحليين بالمنطقة، وتتميز تلك الأسواق ب[1]:

- ❖ تيسير عملية البيع بسرعة وبأقل مجهود نظرا لتقابل المنتج والمستهلك مباشرة
- ❖ سهولة تعرف المشترين على السلع ودرجة جودتها ونوعيتها نظرا لقلة الكمية
- ❖ تجميع السلع والمنتجات في أقرب مناطق إنتاجها.

ب. **الأسواق المركزية** وهي بمثابة مراكز تجميع وتخزين للسلع والمنتجات ومن ثم فهي حلقة الوصل بين الأسواق المحلية والمنتجين وبين أسواق الجملة والمستهلكين وقد تكون موجودة بالمدن الكبيرة، وقد يتم فيها بعض الوظائف التسويقية مثل التخزين وإعادة التعبئة، والتجهيز وغالبا تكون تلك الأسواق كبيرة الحجم.

ت. **أسواق الجملة:** وهي أسواق كبيرة الحجم ومعدة لتوفير كافة التسهيلات ومعدات الاتصال ووسائل التخزين ووسائل النقل وتوفير العبوات، وكافة المعلومات والبيانات التسويقية من خلال دفاتر الصادر والوارد بتلك الأسواق لكافة السلع والمنتجات وسهولة التعرف على عدد كبير من التجار وكبار الموردين والوسطاء الكبار والموزعون بتلك الأسواق كما تتواجد تلك الأسواق في المدن الكبيرة وفي هذه الأسواق تضاف العديد من المنافع للسلع وذلك عن طريق المنافع الزمنية من خلال التخزين أو المنافع المكانية من خلال التجميع والنقل أو المنافع الشكلية بواسطة تغيير العبوات والتجهيز البعض السلع والمنتجات ومن ثم تقترب أسواق الجملة من أسواق المنافسة التامة.

ث. **أسواق التوزيع** وظيفة تلك الأسواق تجميع السلع سواء من تم توزيعها على المنتجين أو أسواق الجملة تم على تجار التجزئة ومحلات البيع وأسواق التجربة

[1] فوكراش زوبيدة، مرجع سبق ذكره، ص11،12.

الموجودة في المنطقة ومن ثم فيمكن اعتبار تلك الأسواق كأنها وسيط تسويقي يساهم ويساعد في سرعة وسهولة توزيع السلع والمنتجات.

ج. **أسواق التصدير**: تتركز تلك الأسواق في المدن الساحلية حيث يتم من خلالها تصدير السلع والمنتجات إلى الأقطار الخارجية كما يتم استيراد السلع والخدمات من الدول الخارجية للاستهلاك والتصنيع المحلي وتركز تلك الأسواق على الأسعار العالمية وفي تلك الأسواق يتم إعادة تجهيز وتعبئة وفرز وتدريج السلع والخدمات وفقا لمواصفات وشروط كل دولة أو مستورد خارجي وتتوافر في تلك الأسواق وسائل الاتصالات والمراسلات الحديثة وكافة التسهيلات الائتمانية والبنكية ووسائل النقل والشحن وتتصف تلك الأسواق بسهولة التعرف على المعلومات التسويقية العالمية.

ح. **الأسواق المختلطة**: يصعب أحيانا توصيف السوق ومن ثم يكون السوق خليها ما بين الجملة والتجزئة والتصدير والتوزيع وبالتالي يطلق على مثل تلك الأسواق بالأسواق المختلطة المتعددة أو المتنوعة حيث التعدد والتنوع وظائف السوق.

خ. **الأسواق التجزيئية**: وهي أسواق تمثل الحلقة الأخيرة في العمليات التسويقية، وفي هذه الأسواق يتم تجهيز والعيشة وتعليق السلع والمنتجات في شكلها النهائي وتباع مباشرة له، وعادة ما توجد مثل هذه الأسواق بالقرب من القرى والمدن الرئيسية والأماكن ذات الكثافة السكانية

رابعا : كيفية تحديد الأسعار في السوق

يوجد ثلاث طرق لتسعير السلع والخدمات، وتتطلب اختيار الطريقة المناسبة مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى وضع سعر مقبول يناسب كل من البائع والمشتري. تلك الطرق هي: التسعير حسب التكلفة، التسعير حسب الطلب، والتسعير حسب المنافسة.

حيث أن السعر هو الآلية التي يتم من خلالها تحديد قيمة المنتج أو الخدمة، بينما تُعد النقود وسيلة لتمكين هذا التبادل، ويُعتبر هذا النظام الثلاثي من السعر والنقود والتبادل أساسيًا في عمليات السوق الاقتصادية.

أ. التسعير حسب التكلفة

إن طريقة التسعير الأبسط بل الأكثر شيوعاً هي طريقة فائض التكلفة كونها بسيطة وسهلة التطبيق وذلك من خلال إضافة مبلغ قياسي على تكلفة المنتج أو الخدمة. فغالباً ما يستخدم مدراء الأطعمة والمشروبات (F&B) هذه الطريقة وبشكل خاص بالمشروبات على سبيل المثال علبة عصير فواكه سعرها (300) فلس يمكن أن تباع بـ (600) فلس مما يعني إضافة (Markup 100%) إلى التكلفة وبهذا يكون إجمالي الربح (300) فلس وفي بعض الحالات تستخدم التكلفة نسبة من سعر البيع وهذا الأسلوب شائع الاستعمال في صناعة المطاعم على سبيل المثال تكلفة وجبة طعام 400 يضاف إلى هذه التكلفة هامش ربح إجمالي 606 ليصبح سعر البيع لهذه الوجبة %100% ويمكننا توضيح هذا الأسلوب بالأرقام

4.000 دنانير تكلفة الوجبة + 6.000 دنانير هامش ربح إجمالي = 10.000 دنانير سعر البيع للوجبة وهنا لابد من تقديم النصيحة إلى المدراء الذين يستخدمون هذا الأسلوب إذ يتوجب عليهم أخذ التكلفة الأولية (Prime Cost) وتكلفة الطعام والأيدي العاملة (Cost ofLabor and Food) عند تحديد السعر النهائي لوجبة الطعام.والآن يمكننا أن نتساءل هل أن إضافة مبلغ قياسي إلى التكلفة هي طريقة سليمةالتحديد السعر ؟ الجواب كلا لأن هذه الطريقة تهمل جانبين مهمين جدا في عملية التسعيرالا وهما الطلب وحالة المنافسة في السوق[1].

تعكس نسبة الرفع عادة مختلف التوقعات حول تكاليف التشغيل، المخاطر الكامنة، ومعدل دوران المخزون كما تعتمد الرفع على طبيعة السلعة المراد تسعيرها[2].

ب. التسعير حسب الطلب

بينما تضع التكاليف الحدود الدنيا للسعر الذي يمكن أن تقدم به السلعة إلى السوق فإن مستوى الطلب يضع الحدود القصوى لما يستطيع المستهلك دفعه وكما تعلم فإن عملية التبادل تعتمد على مدى الاشباع المتحقق بواسطة الجمعة للمستهلك فإذا كان الاشباع المتوقع من السلعة أقل من السعر المدفوع فإن عملية التبادل أن تتم،

[1] بشير العلاق، حميد الطائي، مبادئ التسويق الحديث مدخل شامل، 2020، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ص176.

[2] محمد إبراهيم عبيدات، احمد محمود زامل، سياسات التسعير الحديثة، الطبعة الأولى، 2010، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص15.

فالطلب على السلعة بعكس السعر الذي عنده يكون المستهلك مستعدا للحصول على سلعة والتي عنده تتساوى المنفعة المتحققة من السلعة مع سعرها المعلن. وبناء على هذا، فإن هذا المدخل يعتمد على مدى استعداد المستهلك لدفع سعر معين واستجابته لقيمة السلعة مقارنة بالسعر. وقد تصبح التكلفة عنصرا عند تحديد السعر عندما تكون استجابة المستهلك لقيمة السلعة أقل من السعر المخطط فعندئذ يجب أخذ التكلفة في الاعتبار قبل تخفيض سعر السلعة [1]"

1 -منحنى الطلب

يعكس العلاقة بين الكمية والسعر، وهذه العلاقة سلبية عموما، أي أنه إذا ارتفع سعر سلعة ما فستقل الكمية المطلوبة، وإذا انخفض السعر زادت الكمية المطلوبة من هذه السلعة مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها[2].

2-مرونة الطلب

المقصود بمرونة الطلب السعرية درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات التي تحدث في ثمن السلعة. فإذا أدى تغير ثمن السلعة بنسبة معينة إلى تغير بنسبة أكبر في الكمية المطلوبة منها يكون الطلب على تلك السلعة طلباً مرناً، وأما إذا تغير الثمن بنسبة معينة فأدى ذلك إلى تغير الكمية المطلوبة بنسبة أقل فيكون الطلب على السلعة طلباً غير مرن، وأما إذا أدى تغير الثمن بنسبة معينة إلى تغير الكمية المطلوبة بنفس النسبة فيكون الطلب على السلعة طلباً متكافئ المرونة حيث تقاس مرونة الطلب السعرية كالآتي[3]:

مرونة الطلب السعرية= نسبة التغير في الكمية/نسبة التغير في الثمن.

3-تأثيرات تغير السعر على إيرادات المؤسسة

الحالة الأولى: الطلب المرن

وهذا يعني أن الطلب يتأثر ويتغير بمعدل أكبر من التغير في السعر، ذلك أنه إذا تم رفع السعر فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض كبير في الطلب وانخفاض في الإيرادات، أما إذا انخفض السعر فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب ومزيد من الإيرادات.

---

[1] محمد فريد الصحن، التسويق مفاهيم واستراتيجيات، 1989، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ص ص 295،296.

[2] ناجي معلا، رائف توفيق، أصول التسويق مدخل تحليلي، الطبعة الثالثة، 2005، دار وائل للنشر، عمان الأردن ص 216.

[3] رائد محمد عبد ربه، الاقتصاد الإداري، 2013، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، ص62.

الحالة الثانية الطلب غير المرن

الطلب لا يتأثر كثيرا بالتغير في السعر، حيث رفع الأسعار قد لا يؤدي إلى انخفاض الطلب، حتى وإن انخفض هذا الأخير فسيكون انخفاضه غير مؤثر على الإيرادات التي ستبقى تميل دائما للارتفاع، أما إذا انخفض السعر فهذا لا يؤدي حتما إلى زيادة المبيعات وإنما من الممكن أن يؤدي إلى انخفاض في رقم الأعمال، وبالتالي انخفاض الإيرادات

الحالة الثالثة: الطلب المتكافئ المرونة

مهما كان التغير في السعر بالزيادة أو النقصان فسينتج عنه حتما نفس المقدار من التغير في الطلب وهذا ما يؤدي إلى عدم التغير في الإيرادات المحصلة[1].

ت. التسعير حسب المنافسة

تعتمد طريقة التسعير على أساس المنافسة على استراتيجية التسعير السائد حيث تقوم منظمات الأعمال بعملية التسعير هذه لغرض تحقيق أعلى مستوى عائد ذي أهمية في حقل المنافسة قياساً بالمنافسين وتعطي اهتماماً قليلاً إلى التكلفة وحالة الطلب في السوق. وتحاول المنظمة تحديد سعرها (نفس، أكثر أو أقل من) أسعار المنافسين الرئيسيين في السوق. وأفضل مثال على ذلك كاميرات (Canon) للتصوير عندما طرحت أسعاراً تنافسية وبجودة مقبولة لتتنافس مع (Nikon, Minolta Pentax) وحققت نتائج تسويقية إيجابية على المستوى العالمي[2].ويتم استخدام مدخل المنافسة في ظل الظروف التالية[3]:

1. وجود العديد من المنافسين في السوق وخاصة المباشرين الذين لهم تأثيرهم على أسعار المنتوج من خلال مستوى الاسعار التي يبيعون بها منتجاتهم
2. أن المنافسين في السوق هم كبار ولهم ثقلهم وليسوا بالمنافسين ذوي المراكز الضعيفة، بل لهم من الهيمنة والتأثير ما يدفع المنشأة إلى أخذ ردود أفعالهم وتصرفاتهم السعرية بالاعتبار عند تسعير المنتوج.

---

[1] هادفي خالد، دور المحاسبة التحليلية في تحديد سياسة التسعير للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجيستير تخصص محاسبة، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص ص 124-125.

[2] بشير العلاق، حميد الطائي، مرجع سبق ذكره، ص 179.

[3] علي الجياشي، التسعير مدخل تسويقي، الطبعة الثانية، 2004، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، ص194.

3. صعوبة تمييز المنتوج وجعله مختلفا في خصائصه واستعمالاته عن المنتجات المنافسة مما يدفع المنشأة إلى اعتماد أسعار منتجاتها وفقا لأسعار المنافسين لها.
4. عندما يكون المنافسين مصدرا قريبا ومتاح للزبائن ويمكن للزنون التوجه إلى أي منافس في السوق دون عائق أو صعوبات، لا سيما السوق المستهدف والذي تمثل السلع فيه بديلا مثاليا في مثل هذه الحالة فإن المؤسسة تضع أسعارها اخذة بالاعتبار أسعار المنافسين الذين يحتمل أن يتوجه الزبون للشراء منهم بسبب السعر.

المحاضرة الثامنة:

النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية

المحاضرة الثامنة: النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية

تمهيد:

إن النظام الاقتصادي عبارة عن مجموع العلاقات الإقتصادية والقانونية والإجتماعية التي تحكم سير الحياة الإقتصادية في مجتمع ما في زمان ما، ويركز النظام الإقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى، ويعد النظام الإقتصادي جزءا لا يتجزأ من النظام الإجتماعي العام يتأثر به ويؤثر فيه.

تسعى الحكومات في أي مجتمع إلى تحقيق عديد من الأهداف ولعل أهم هذه الأهداف يتمثل في: تحقيق مستوى مرتفع من الناتج والوصول بالاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل، والاستقرار في مستوى الأسعار، وتحقيق معدل مرتفع لنمو الدخل، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، والاستقرار الخارجي. ولا يمكن لأي اقتصاد أن يحقق هذه الأهداف بصورة تلقائية بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه، وهذا ما أثبته الواقع والتجارب التاريخية خاصة منذ أزمة الكساد العالمي العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي وظهور النظرية الكينزية، ولذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة باستخدام السياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق أهداف المجتمع ومعالجة جوانب الضعف والقصور في الاقتصاد التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف.

أولا: مفهوم النظام الاقتصادي.

يقصد به مجموعة المبادئ والقواعد المنظمة التي تحكم حركة النشاط الاقتصادي وتحديد نوعه ومستواه ويكون التحكم في حركة النشاط الاقتصادي بالتحكم في حركة عوامل الإنتاج إما عن طريق إلغاء ملكيتها أو تحديد استخداماتها، ورغم تعدد النظم الاقتصادية التي ظهرت على مر العصور، فإن الأمم المتحدة تقسم دول العالم حسب نظامها الاقتصادي إلى قسمين[1] الأول: ويضم الدول التي يرتكز نشاطها على آليات السوق Market Economy (النظام الاقتصادي الرأسمالي)

[1] القاسم عمر الطبولي، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس،1991، ص 45.

والقسم الثاني: ويشمل دول التخطيط المركزي Centrally Planned (النظام الاقتصادي الاشتراكي)[1]، وقد تطرقنا اليهم فيما سبق.

يستخدم تعبير النظام الاقتصادي بمعان عديدة وقد وضعت له تحديدات عديدة التي نشأت أثر تباين واختلاف الاتجاهات الفكرية والنظرة إلى النظام الاقتصادي، فالبعض من الباحثين المفكرين من العاملين في نطاق العلوم الاجتماعية ربط النظام الاقتصادي بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تعيشه المجتمعات البشرية والدول، فيما ذهب البعض الأخر إلى استخدام تعبير النظام الاقتصادي في عمليات التحليل النظري والفكري للوقائع الاقتصادية وبسبب هذا التباين والنظرة كان لابد من ظهور اتجاهين فكريين في الكتابات والأدبيات الاقتصادية بصدد مسألة النظام الاقتصادي .

الاتجاه الأول: يفسر ويحدد مفهوم النظام الاقتصادي بالأسلوب الخاص بالتحليل النظري والفكري للعمليات الاقتصادية وهي تحديدات تنصب عن الأساليب والأدوات والسلوكيات والأنظمة الاجتماعية كالتقاليد والقيم الدينية ... وغير ذلك.

الاتجاه الثاني: وهو الذي عرف بالمادي التاريخي فيذهب إلى ربط النظام الاقتصادي وتفسيره على ضوء مفهوم نمط الإنتاج والمقصود به علاقات وقوى الإنتاج التي تشكل البناء الحقيقي للمجتمع المعين ، ومن هذين الاتجاهين سنحاول عرض مسالة النظام الاقتصادي .

أما النقاط الأساسية التي تكون جوهر النظام الاقتصادي فهي:[2]

1. أهداف يسعى إلى تحقيقها النشاط الاقتصادي في نظام محدد من الترتيبات والمؤسسات.
2. وسيلة تحقيق الأهداف وهي ما يطلق عليها بالفن الإنتاجي المستخدم لتحقيق تلك الأهداف.

---

[2] حمد رضا صاحب ومؤيد عبد الحسين الفضل الاقتصاد الإداري ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، 2013، ص .80

[3] أبو حمد رضا صاحب الخطوط الكبرى في الاقتصاد، دار مجدلاوي، عمان، 2006 أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص 33.

3. تنظيمات سياسية واجتماعية تهيأ الظروف اللازمة لتحقيق الواجبات الرئيسية من خلال الأساليب الفنية المتبعة.

وللنظام الاقتصادي بغض النضر عن نوعه على الأقل من حيث ميدان البحث الاقتصادي له أوجه ثلاثة :[1]

1. القوى الإنتاجية التي تمثل مجموع الوسائل المادية والبشرية التي يمكن بواسطتها إنتاج السلع والخدمات.
2. علاقات الإنتاج التي تتم بين الأفراد بمناسبة عملية الإنتاج وعلى الأخص فيما يتعلق بكيفية تملك وسائل الإنتاج.
3. علاقات التوزيع وتظم طرق اقتسام الناتج بعد تمام عملية الإنتاج بين مختلف أفراد المجتمع فيحبذ قبوله او رفضه.

ب/ المواضع التي يعالجها النظام الاقتصادي: يختص النظام الاقتصادي في معالجة ثلاث نقاط يمكن صياغتهم كمايلي[2]:

1/ ندرة الموارد ودور النظام الإقتصادي:

الموارد في المجتمع جد محدودة حتى مع فكرة الموارد المتجددة: الموارد البشرية، الطاقة المتجددة (الشمسية، الرياح...) يقابلها تزايد في عدد السكان في المجتمع الواحد وفي العالم بأسره، مما يعني تزايد الحاجات، هذا يخلق حالة من الذعر عند الاقتصاديين أو متخذي القرار حتى المواطن البسيط، لذا يأتي النظام الإقتصادى ليضبط العلاقة بين الموارد والحاجات. فحاجات الأفراد الاقتصاديين (الفرد الطبيعي، العائلة، المؤسسة، الحكومة، الدولة) في تزايد مستمر، لذا يعمل النظام الإقتصادي على ضبط الحاجات وترتيبها، ويحدد طريقة توزيع الموارد وكذا توزيع الدخول التي بدورها تعمل على تلبية الحاجات.

2/استغلال الموارد مركزية اتخاذ القرار:

في الاقتصادات التي لا تخضع عملية اتخاذ القرار لآليات السوق، فإنها تلجأ إلى التخطيط أو الخطة،كمحور أساسي أو محدد رئيسي لكيفية توزيع الموارد في المجتمع.

---

[1] – القاسم عمر الطبولي، مرجع سبق ذكره ، ص 48.

[2] – عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الإقتصادية كمحاولة لبناء نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة2، 2016/2015، ص ص: 34-35.

يظهر في هذا المجال من النظام الاقتصادي مصطلحين أو مفهومين يقوم على أساسهما النظام الإقتصادي:

1. إنتاجية العمل،
2. السلع العمومية.

فالنظام الإقتصادي مرتبط أساسا بالعمل كطاقة وكمورد رئيسي، كما أن السلع المنتجة في المجتمع تكون في شكل "سلعة عمومية"، حيث أن الأسعار والسوق لا تلعب دور رئيسي لتحديد قيمة المورد أو السلعة، بل "الخطة" أو "القرار المركزي" هو المحدد الرئيسي (مع العلم أن هذا التحليل خاص بالنظام الاشتراكي).

3/ الخيارات الإجتماعية:

يقصد بها الخيارات فيما يخص استعمال الموارد، أين تنتج السلع والخدمات،ما هي الكمية والنوعية والتي يتم تحديدها من خلال النظام الإقتصادي.

فالخيارات تصنع استنادا إلى الطلب على "عوامل الإنتاج"، وخاصة "التكنولوجيا" المتاحة، والمدعمة بآليات السوق أين تعطي الأسعار جميع المعلومات، فيما يخص أي الموارد يجب استعمالها.

4/ عوامل زيادة النمو الإقتصادي (الكفاءة الديناميكية):

يتحقق النمو الاقتصادي عند الشروط التالية:

1- زيادة كمية العمل: إذا كانت هناك يد عاملة متاحة، واستطعنا أن نوظفها فإن المخرجات تزيد في عملية الإنتاج -زيادة كمية الإنتاج،
2- إثبات جودة العمل: إذا كانت مهارات الأفراد وتعليمهم كفؤة، هذا يجعلهم أكثر إنتاجية،
3- التكنولوجيا العالية: الابتكار والتطوير يزيد في المخرجات في عملية الإنتاج،
4- سهولة المشاريع الجديدة: سهولة الدخول إلى السوق يسمح بدخول منتجات جديدة إلى السوق،

5/ زيادة موارد رأس المال:

استثمار المؤسسات لرؤوس أموال جديدة، يسمح بنمو رأس المال، وخلق وظائف جديدة لاستقطاب العمالة العاطلة في المجتمع.

ج/عناصر النظام الاقتصادي:

هناك مجموعة من العناصر تساهم في خلق النظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية معينة،حيث تتفاعل هذه العوامل فتكسب النظام الاقتصادي وضعا أو شكلا متميزا عن غيره من النظم.هذه العناصر هي:

1/ القوى الإنتاجية: ويقصد بها مجموعة الوسائل التي يمكن بواسطتها إنتاج السلع المادية والخدمات المتنوعة وتتمثل في أدوات الإنتاج،وتجهيزاته،الموارد البشرية التي تتمثل في الأفراد.

2/ علاقات الإنتاج: ويقصد بها الروابط التي تقوم بين الأفراد بمناسبة عملية الإنتاج وعلى الأخ فيما يتعلق بكيفية تملك وسائل الإنتاج من أرض ومصانع،وأدوات الإنتاج.

3/ علاقات التوزيع: ويقصد بها كيفية توزيع الناتج بعد القيام بعملية الإنتاج بين مختلف أفراد المجتمع.

د/ مكونات النظام الاقتصادي:

يتكون النظام الاقتصادي من قطاعين القطاع الخاص والقطاع العام، ويشيران إلى نوعين من الأنظمة الاقتصادية المختلفة، حيث يتم تشكيل كل منهما من خلال مجموعة من القواعد واللوائح التي تحكم العلاقة بين الحكومة والشركات والأفراد.

1/ القطاع الخاص:

يشير القطاع الخاص إلى الجزء الاقتصادي الذي يتم تشغيله وإدارته من قبل الأفراد أو الشركات الخاصة، ويتم تمويل هذا القطاع من خلال الأموال التي تجمع من قبل المستثمرين الخاصين، حيث يتم تشغيل الشركات الخاصة بغرض تحقيق الربح وتعظيم ثروة الملاك أو المساهمين، وتتمتع الشركات الخاصة بحرية كاملة في اتخاذ القرارات الاستثمارية وتحديد الأسعار وتوظيف العمالة، مما يمنحها مرونة كبيرة في التكيف مع التغيرات في السوق والاقتصاد، كما ومن الممكن أن يؤدي نجاح الشركات الخاصة إلى زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي في الدولة.

2/القطاع العام:

يشير القطاع العام إلى الجزء الاقتصادي الذي يتم تشغيله وإدارته من قبل الحكومة، ويتم تمويل هذا القطاع من خلال الضرائب والرسوم التي يتم فرضها على المواطنين والشركات الخاصة، حيث يتم تشغيل القطاع العام بغرض تحقيق مصالح

المجتمع بشكل عام، وليس لتحقيق الربح، وتتمتع الحكومة بسلطة كاملة في اتخاذ القرارات الاستثمارية وتحديد الأسعار وتوظيف العمالة في القطاع العام، ويتم توزيع الأموال والخدمات العامة بشكل متساو على جميع المواطنين، دون تمييز أو تفضيل.

3/ الفرق بين القطاع الخاص والقطاع العام:

توجد العديد من الفروقات بين القطاع الخاص والقطاع العام، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. تمويل القطاع الخاص يتم من خلال المستثمرين الخاصين، في حين يتم تمويل القطاع العام من خلال الضرائب والرسوم التي يتم فرضها على المواطنين والشركات الخاصة.
2. يتم تشغيل الشركات الخاصة بغرض تحقيق الربح، في حين يتم تشغيل الشركات العامة بغرض تحقيق الخدمات العامة وتلبية احتياجات المجتمع.
3. يتم اتخاذ القرارات في القطاع الخاص بشكل مستقل من قبل مالكي الشركات أو المديرين التنفيذيين، في حين يتم اتخاذ القرارات في القطاع العام بواسطة الحكومة أو المسؤولين الحكوميين.
4. يتم تحديد الأسعار في القطاع الخاص بواسطة العرض والطلب، في حين يتم تحديد الأسعار في القطاع العام بواسطة الحكومة أو الجهات الحكومية المعنية.
5. يتم توظيف العمالة في القطاع الخاص بشكل حر، في حين يتم توظيف العمالة في القطاع العام بشكل مرتبط بالوظيفة العامة والمؤهلات اللازمة للعمل فيها.
6. يتم تحقيق الربح في القطاع الخاص من خلال تحقيق الأهداف المالية، في حين يتم تحقيق الأهداف الاجتماعية والخدماتية في القطاع العام.

هـ-/ معايير تقييم النظام الاقتصادي وسياساته

يمكن اختيار بعض المعايير ليتم على أساسها تقييم درجات الأداء الاقتصادي لأي نظام وهي :[1]

1- معيار النمو الاقتصادي :

[1] نفس المرجع السابق، ص 42.

ويشير إلى الزيادة في حجم الناتج الكلي الذي يحققه الاقتصاد والمقياس المتبع هو نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي أو نسبة الزيادة في حصة الفرد في ذلك الناتج ، لكن يعاب عليه أنه غير كامل في قياس أداء النظام إذ ليس المهم الزيادة في الإنتاج وحسب بل نوعية الإنتاج وتوزيعه ، وقد تبين أن النظام الاشتراكي وبالرغم من تحقيقه معدلات نمو عالية إلا أن نوعية وكفاءة الإنتاج كانت متدنية .

2- معيار الكفاءة :

يشير هذا المعيار إلى مدى فعالية النظام الاقتصادي في استخدام موارده خلال فترة زمنية معينة ومن طرق قياس الكفاءة احتساب نسبة الإنتاج المتحقق إلى عناصر الإنتاج المستخدمة فيه فإذا ارتفعت النسبة لإنتاج معين في دولة عنها في دولة أخرى نقول إن النظام في الدولة الأولى أكثر كفاءة في استخدام موارده.

يترك النظام الرأسمالي لنظام الأسعار تحقيق مبدأ الكفاءة أما النظام الاشتراكي فيتركه لبيروقراطية جهاز التخطيط المركزي، وقد تبينت أبعاد الهدر وتدني الكفاءة في النظام الاشتراكي بعد سقوطه .

3 - معيار توزيع الدخل :

ويشير إلى مدى عدالة النظام في توزيع الناتج بين أفراده، فكلما كانت نسبة ضئيلة من السكان تحصل على حصة أعلى من الدخل كلما دل ذلك على سوء توزيع للدخل في النظام . وتتم عملية التوزيع في النظام الرأسمالي من خلال سوق عناصر الإنتاج وتعمل النظم الرأسمالية المعاصرة على التدخل في ميكانيكية هذه السوق لتعديل عملية التوزيع من خلال الضرائب أو الإعانات . وفي النظام الاشتراكي يرتبط التوزيع نظريا بمقدار العمل المبذول .

4- معيار الاستقرار الاقتصادي :

ويشير إلى كثرة أو قلة الهزات الاقتصادية وكيفية الخروج منها والتكاليف المترتبة على ذلك إضافة إلى كيفية تحقيق معدلات متدنية من البطالة أو التضخم المعايير السابقة متشابكة إذ ترتبط الكفاءة بالتوزيع والنمو الاقتصادي ، ويرتبط النمو الاقتصادي بالاستقرار الاقتصادي.

ثانيا: السياسة الاقتصادية:

أثبتت أزمة الكساد العالمي العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، فضلاً عن النظرية الكينزية والنظريات اللاحقة لها، أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية أصبحت ضرورة مسلم بها، كما أنه لا يوجد أي اقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه بدون وجود سياسات اقتصادية تساعد على ذلك.

أ/ تعريف السياسة الاقتصادية:

هي مجموع تدخلات الإدارة العمومية في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف ما ، حيث تمكنها هذه الأهداف من تصحيح الاختلالات.

كما تم تعريفها بأنها مجموع الإجراءات التي تقوم بها السلطات العمومية قصد توجيه النشاط الاقتصادي في المدى القصير أو الطويل، بهدف تصحيح وإعادة بعث النشاط الاقتصادي أو تعديل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية.

إن التعريف الاول يذهب الى تدخل الادارة التي تمثل السلطة الحاكمة في النشاط الاقتصادي قد تحقيق الأهداف المسطرة حيث تمكنها هذه الأهداف المتنوعة من تصحيح الاختلالات التي يمكن أن تقع اثناء التطبيق او تغفل اثناء التنظير، اما التعريف الثاني فهو يتكلم عن الإجراءات التي تقوم بها السلطات العمومية قصد توجيه النشاط الاقتصادي في المديين القصير والطويل تصحيحا وبعثا وتعديل الهياكل الاجتماعية منها والاقتصادية.

ب/أهداف السياسة الاقتصادية:

تتمثل اهداف السياسة المالية في العناصر التالية:

1. تحقيق الرفاهية الجماعية الاقتصادية:
2. رفع المستوى المعيشي للافراد.
3. التقليل أو الحد من عدم المساوة.
4. السهر على استقرار الاقتصاد الوطني.

ج/أساليب السياسة الإقتصادية:

الأساليب الحكومية التي تلجأ إليها الحكومات للتأثير على الاقتصاد هي:

1/ تخصيص الموارد الاقتصادية:

تجمع الحكومات الأموال بعدة طرق، مثل: جمع الضرائب، ثم تخصص الحكومة نسبة عالية من هذه الأموال على الإنفاق العام كالخدمات، والأنشطة المحددة، أو مدفوعات أخرى وبعد ذلك تقرر الحكومات المشاريع الاستثمارية، وذلك بحساب التكاليف والعوائد من هذه المشاريع، فالسياسات الحكومية تنظم الأنشطة التجارية والصناعية، وتؤثر على المنافسة والاندماج مثل: تحديد الحد الأدنى للأجور، ومواقع المشاريع الجديدة، وأنشطة المشاريع القائمة، ويشمل التخصيص أهم التقسيمات التالية :1- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع لخاص.

2- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج (آلات ومعدات) وسلع الاستهلاك.

3- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص.

4- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

2/ الاستقرار الاقتصادي:

تتحكم الحكومات بنوعين من السياسات الاقتصادية (السياسة النقدية والمالية) لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أن مفهوم الاستقرار الإقتصادي يتضمن هدفين أساسين هما:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

2-1/السياسة المالية:

إن تقديم الخدمات العامة، كالتعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، وغيرها من النفقات الحكومية تحتاج إلى التمويل من عدة مصادر، مثل: فرض الضرائب، وطباعة النقود، والاقتراض، وبيع الأصول الثابتة، والاستثمار في العملة المحلية وغيرها، وتؤثر الحكومات على الاقتصاد من خلال التغيرات في مستويات الإيرادات والنفقات، وذلك بالتأثير على إجمالي الطلب، ومستويات النشاط، ونمط تخصيص الموارد، بالإضافة إلى توزيع الدخل، وتتمثل السياسات الحكومية المالية بما يلي:

1. **سياسة مالية محايدة:** تؤثر الميزانية بشكل محايد على النشاط الاقتصادي، لذلك تنفق الحكومة من الإيرادات العامة عند حدوث التوازن الاقتصادي.

2. **سياسة مالية توسعية:** يتوسع الإنفاق الحكومي ويتجاوز الضرائب وغالبا ما تكون خلال حالات الركود.
3. **سياسة مالية انكماشية:** تستخدم الحكومة السياسة المالية الانكماشية لسداد الدين العام، وعندها يكون مستوى الإنفاق أقل من الإيرادات.

2-2/ السياسة النقدية: تحقق الحكومات النمو الاقتصادي والاستقرار، وتحصل على أسعار مستقرة، وتخفض معدل البطالة، عن طريق العرض النقدي والتي تستخدم عدة أدوات لها، مثل: التأثير على سعر الفائدة، وعمليات السوق المفتوحة، والتي تدخل عملة أساسية في السوق عن طريق شراء سندات الخزينة، والعملة الأجنبية، وكذلك خصم نافذة الإقراض، واقراض الودائع الكسرية، والإقناع الأخلاقي، وكذلك العمليات المفتوحة. ويُمثل نظام الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة، وبنك انجلترا، وبنك الشعب الصيني، وغيرها أمثلة على مؤسسات السياسة النقدية.

يوجد عدة سياسات نقدية تستخدمها الحكومات وهي:

1. **السياسة التوسعية:** تحارب البطالة في حالة الركود، وذلك بزيادة حجم عرض النقود بسرعة، والتقليل من سعر الفائدة.
2. **السياسة الانكماشية:** إبطاء التضخم، وتجنب التشوهات في حجم الأصول، ويتم فيها تقليل حجم عرض النقود، وتزيد من سعر الفائدة.
3. **السياسة الملائمة:** تحقق هذه السياسة النمو الاقتصادي من خلال تحديد سعر الفائدة.
4. **السياسة المحايدة:** تحايد هذه السياسة العملية الاقتصادية، إذ لا تزيد من النمو ولا تحد من التضخم.
5. **السياسة المشددة:** الحد من التضخم هو هدف هذه السياسة.

3/اعادة توزيع الدخل: يتأثر الأغنياء والفقراء من السياسات الحكومية على حد السواء، مثل سياسة زيادة الضرائب وتحاول الحكومات إعادة توزيع الموارد بعدة طرق قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، وذلك للقضاء على بعض الظواهر السلبية كالفقر...

المحاضرة التاسعة:

النقود

المحاضرة التاسعة: النقود

تمهيد:

تحمل النقود في واقعنا الحاضر أهمية قصوى، حيث لا يمكننا تخيل عالمنا المعاصر بدون نقود تحت أي شكل من الأشكال، وهاته الأهمية لم تتأتى بين ليلة وضحاها، بل هي امتداد لقرون من التطور المستمر بدءا من نظام المقايضة الذي كان سائدا في القديم إلى أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا حاليا كوسائل الدفع الإلكتروني.

ويعتبر العديد من الباحثين أن النقود نشأت من ظروف متعددة " من الجزية وكذلك من التجارة، ومن دية القتلى ومهر العروس، بالإضافة إلى المقايضة، ومن الطقوس الاحتفالية والدينية، ومن الزينة الباذخة وكذلك من العمل كعامل مشترك بين رجال الاقتصاد، وحتى في الظروف الحديثة لا تزال النقود تحقق عوائد نفسية بالغة الأهمية (مثل المكانة الاجتماعية للفرد أو مكانة الدولة في جدول الناتج القومي الإجمالي)"[1].

أولا:المبادلة عبر نظام المقايضة :

في العصر القديم وفي عز انتشار نظام المقايضة، بدأت تظهر عيوبه الكثير كصعوبة التقسيم إلى وحدات "والتطور الطبيعي للمجتمعات، وتقسيم العمل بين الأفراد والجماعات، وما صاحب ذلك من زيادة في حجم التبادل التجاري، توجهت المجتمعات إلى اختراع سلع وسيطة يتقبلها الجميع لضرورتها ولسهولة اختزانها كي تصبح أداة لمبادلة مواد أخرى بعضها ببعض، وتعرف هاته المرحلة بمرحلة النقود السلعية، حيث اختارت في هذه المرحلة كل جماعة لنفسها سلعة معينة ذات أهمية بالنسبة لها، وتتناسب وظروفها بحيث تلقى القبول العام منها، فبعض الجماعات اختارت أنواعا من الماشية والإبل والماعز، لتنسب إليها قيم غيرها من السلع، كما هو الحال في المناطق الرعوية، في حين أن بعض الجماعات الأخرى اختارت لنفسها بعض السلع المقدسة، لاعتبارات دينية، مثل القواقع والمحار، في حين أخرى استخدمت جلود الحيوانات وفراؤها في المناطق الشمالية، وأخرى استخدمت الحراب وأدوات الصيد

[1] Glyn Davies, **A History of Money From Ancient Times to the Present Day**, university of wales press cardiff, UK, 2002, p xviii.

والعاج في المناطق الاستوائية، وفي المناطق الساحلية استخدمت بعض أنواع الحلي والمعادن النفيسة والسلع النادرة، وهكذا مع باقي الجماعات"[1].

وقد استجاب نظام المقايضة مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمعات البشرية حيث كانت السلع المعدة للتبادل محددة نسبيا، لكن بعد زيادة التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل بين الأفراد تمخض عنه من زيادة في كمية السلع المنتجة وتباين أنواعها أصبح نظام المقايضة عاجز وغير مجد عمليا وغير كافٍ لتسهيل عملية الحصول على السلع والخدمات المختلفة نظرا لصعوبات عديدة التي يثيرها هذا النظام ويمكن حصر أهمها في الجوانب التالية:

أ/صعوبة توافق رغبات الأطراف المتبادلة: بمعنى يصعب توافق رغبات البائعين والمشترين في سوق المقايضة، فوجود كمية من السلع الفائضة عن حاجة الفرد لا تعني بالضرورة انسجام رغباته حول نوعية وكمية السلع المتبادلة وكذلك وقت المبادلة. فالذي يمتلك سلعة فائضة عن حاجته ويرغب مبادلتها بسلعة أخرى قد يجد فعلاً هذه السلعة لدى الطرف الأخر، ولكن هذا الأخير لا يرغب مبادلتها بالسلعة التي بحوزة الأول لأنه بحاجة إلى سلعة أخرى. وهكذا فان الفرد يبذل جهد و وقت كبيرين في الحصول على السلعة المرغوبة والعثور عليها يستوجب توافق رغبات الإطراف المتبادلة .

ب/عدم قابلية السلع على التجزئة: هنا يزداد الأمر تعقيداً عندما تكون السلع الداخلة في عملية التبادل غير قابلة للانقسام إلى وحدات صغيرة، أي لا يمكن تجزئتها مثل (الحيوانات)، وهنا سيواجه الفرد صعوبة متناهية في العثور على سلعة أو مجموعة معينة من السلع المساوية من حيث القيمة لقيمة سلعته .

ج/عدم توفر وسيلة مناسبة لاختزان القيمة في ظل المقايضة : أي لا يستطيع الفرد احتفاظ بثروته أو (القوة الشرائية) المتمثلة في السلعة نفسها التي بحوزته، فلو أراد شخص أن يدخر جزءاً من أنتاجه الجاري لمواجهة ما يحمله المستقبل من ظروف طارئة أو لمبادلته بقيم أخرى عند الحاجة في المستقبل، فأنه سيكون مجبراً على الاحتفاظ بها في صورة مخزون سلعي، لكن هذا الأسلوب في الاحتفاظ بالثروة لا يتم

[1]– محمود السيد سعد الدين نور الدين ورابح رتيب بسطا وأيمن أحمد علي عبد الغفار، التطور التاريخي للنقود، مجلة جامعة أسوان للعلوم الإنسانية، المجلد 04، العدد 01، مارس 2024، ص 62. (بتصرف من الباحث).

دون تكلفة أو حتى خسارة لان السلعة لتي ينتجها الفرد قد يصعب خزنها بسبب تعرضها إلى التلف السريع وانخفاض قيمتها. نتيجة عدم توفر الشروط والظروف الملائمة لخزن السلعة، فضلاً عن أن بعض السلع لا يمكن خزنها أصلاً. وعليه سيندفع الفرد في ظل غياب الوسيط النقدي إلى التخلص بسرعة من السلعة التي في حوزته أما بمبادلتها بسلعة أخرى رغم عدم حاجته أليها، أو استعمالها دون أن تكون له رغبة شديدة في استهلاكها أو مقايضتها بشروط ربما لم يكن يقبلها لو تبدلت الظروف، لذلك تظهر صعوبة أخرى من صعوبات المقايضة تتمثل في عدم أمكانية الاحتفاظ ببعض السلع بصورة مخزن للقيمة أو مستودع لها.

د/عدم توفر وسيلة للدفع المؤجل أو أدارة الادخار: حيث في سوق المقايضة لا يوجد طريقة لتسديد الديون ألا عن طريق السلع العينية التي تستخدم كواسطة لإبراء الذمم بين الدائن والمدين، وقد يحدث خلاف بين الدائن والمدين حول نوعية السلعة المستخدمة لتسديد الديون، فضلاً عن ذلك أن بعض السلع يتغير ثمنها خلال فترة الدين وحتى سداده، ويرتب على هذا التغير في الثمن ضرر لأحد الأطراف المتبادلة وفائدة للطرف الأخر.

هـ/صعوبة تقدير قيم السلع المعدة للتبادل: نظرا لعدم وجود وحدة حساب مشتركة أو أداة لقياس قيم السلع المتداولة، أي عدم وجود وحدة حساب عامة ومشتركة يقاس بها أثمان أو أسعار السلع والخدمات المتداولة في الأسواق، وعليه يصبح من الضروري تقدير قيمة كل سلعة من خلال مقارنتها بالسلع الأخرى لمعرفة قيمتها بالنسبة لمجموع السلع في السوق. وهذا يعني أنه كلما أزداد عدد السلع المنتجة والمعروضة في السوق كلما ازدادت صعوبة تقدير قيمتها نظراً لانفصال الأسواق بعضها عن البعض الأخر، واختلاف تقديرات الأفراد لتقيم السلع والخدمات التي هي بحوزتهم .

ثانيا: التعامل بالنقود:

يعتبر الكثير من المؤرخين أن ظهور النقود في شكلها الحالي (وخاصة المعدنية منها) يعود إلى ما بين القرنين السادس والخامس قبل الميلاد إلى غاية القرن الخامس من الميلاد في الحضارتين المتوسطيتين (اليونانية والشرق الأدنى).

إن تعاملاتنا مع الوسيط المادي للمال في مظاهره العديدة (العملات المعدنية، والمال الورقي، والمعاملات الإلكترونية، وما إلى ذلك) تختلف تماما عن تعاملاتنا في العالم القديم، ففي العصور القديمة كان المبدأ هو أن العملات المعدنية كانت مجرد شكل محدد من أشكال المال، إذ تم تطويرها بشكل جيد وخاص لهذا الغرض، أما بالنسبة لأشكال العملة التي سبقت العملات المعدنية بين المجتمعات فجمعها والتحقيق فيها يمثل تحديا كبيرا لعدم وجود سجلات وشواهد يمكن وصفها بالاعتمادية والموثوقية، وعلى الرغم من ذلك فقد أثبتت الأبحاث أن أشياء مثل الأصداف أو الأدوات الحجرية هي الأنسب للاستخدام خارج غرضها الأساسي، لتكون بمثابة وسيلة للتبادل في حالات مختلفة، وفي هاته الفترة الزمنية بالذات لم يتم بعد تحديد العلاقة بين القيمة والكتلة وكما يبدو فإن القيمة لم تصبح موحدة إلا في العصر البرونزي مع اختراع الأوزان والمقاييس، ومنذ ذلك الحين أصبحت المعادن هي القواسم المشتركة للقيمة والوسيلة الجديدة لتلبية الالتزامات الاجتماعية[1].

عند النظر في تاريخ النقود في العصور القديمة، لا ينبغي لنا أن نتجاهل حقيقة مفادها أن المراحل المختلفة من تطورها حدثت داخل المسارح السياسية والاجتماعية، وكانت الخطوة الأولى من هذه العملية إدخال قطع معدنية موحدة مضروبة بختم رسمي من قبل جهة مصدرة تضمن وزنها وسبائكها، وتطورها إلى نظام عملة ثنائي المعدن قائم على الذهب والفضة، حيث ظهرت بداية داخل مملكتي "الليديين" و"الأخمينيين".

وقد تبنت المدن اليونانية هذه الفكرة الجديدة التي تبدو قابلة للتطبيق بعد فترة وجيزة في شكل عملات معدنية مضروبة، وانتشر إنتاج واستخدام النقود المسكوكة على نطاق واسع منذ القرن السادس قبل الميلاد وحتى الحروب الفارسية، ويبدو أن الانتشار السريع للعملات الفضية في هذا الوقت كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بثلاث عوامل مترابطة:

1. التطور السياسي والاجتماعي للمدن اليونانية والدرجة العالية من الاتصال بين مستوطنات العالم اليوناني.

[1] Stefan Krmnicek, **A Cultural History of Money in Antiquity**, Bloomsbury Publishing Plc, London, UK, 2019, p 01-02. (بتصرف من الباحث)

2. استغلال مصادر المعادن.

3. تشكيل مراكز اقتصادية فوق إقليمية.[1]

الشكل 09-01 : عملة معدنية مضروبة حوالي عام 500 قبل الميلاد.:

source: Stefan Krmnicek, op, p 06.

يوضح الشكل (01) عملة معدنية مضروبة في المدينة اليونانية قديما "سيزيكوس" والمسماة حاليا "كابو داغ" بتركيا، ونلاحظ أن وجه العملة يصور كبشا راكعا على اليسار، ورأسه متجه للخلف، وفي الأسفل سمكة تونة، أما الوجه الخلفي للعملة فبه مربع مزخرف بنمط شراع الطاحونة.

تشير هذه الصور المضروبة على العملات المعدنية إلى شارات أو شعارات، وفي نظر المعاصرين فهي تعطي انطباعا بأنها محلية في المقام الأول وثانيا أسطورية أو دينية في النية، وتشمل هذه الزخارف الحيوانات والمنتجات المحلية أو غيرها من السمات المنسوبة إلى مدينة معينة أو حتى التصاميم التي تشكل تلاعبا من طرف السلطة المصدرة لها.

وقد عرف هذا النوع من النقود انتشارا واسعا وسريعا شرقا إلى الإمبراطورية الفارسية وغربا عبر بقية جزر البحر الأيوني وخاصة صقلية، كما انتشرت أيضا شمالا إلى مقدونيا وتراقيا والبحر الأسود، ولكنها لم تقبل إلا جزئيا وعلى مضض ومتأخرا في مصر، كما كانت إيطاليا في البداية بطيئة إلى حد ما في قبول الابتكارات المالية

[1]Ibid, p06.

اليونانية، أما صقلية فقد كانت على النقيض من ذلك فقد تبنت هذه العملات بسرعة.[1]

أ/ مفهوم وأنواع النقود:

"وسائل الدفع أو التبادل"[2].: النقود بأنها العالم الاقتصادي **"بول ساموبلسون"** يعرفها بأنها "الأصول المستخدمة على نطاق واسع والمقبولة كوسيلة للدفع"[3]، كما يعرفها **"بن برنانكي"** على أنها "وسيلة للتبادل وتخزين القيمة"، ويعرفها معجم **"أكسفورد"** الشهير للمصطلحات الاقتصادية بأنها وسيلة وقد تتكون هذه الوسيلة من أشياء مادية، أي الأوراق النقدية والعملات المعدنية، أو من قيود الكتب أو الكمبيوتر، أي الودائع المصرفية، وقد كان المال في الأصل مادة مادية مثل الذهب أو الفضة، والتي كانت تقدر لذاتها قبل أن تستخدم كعملات معدنية، والآن أصبحت العملات المعدنية والأوراق النقدية عبارة عن رموز تكون قيمتها الجوهرية أقل من قيمتها الاسمية"[4].

تعرف النقود على أنها أي شيء يؤدي وظيفة النقود ويحظى بالقبول العام، وهذا هو التعريف الوظيفي للنقود، أي تعريف النقود حسب وظائفها، وحتى تؤدي النقود وظيفتها كأداة مبادلة مقبولة يجب أن تتمتع بصفة القبول العام، سهولة حملها، استحالة بلاها وتآكلها، قابليتها للتجزئة، تجانس وحداتها، وندرتها النسبية.[5]

والنقود بشكل عام أي شيء يرغب الناس في قبوله كدفعة مقابل السلع أو الخدمات أو الأصول المالية، ويميل عامة الناس إلى التفكير في المال من حيث العملات المعدنية والأوراق النقدية، ومع ذلك لا تشكل هذه العناصر سوى نسبة صغيرة مما يتم قبوله كأموال متداولة في الاقتصاد الحديث.

---

[1] Glyn Davies, **A History of Money From Ancient Times To The Present day**, the university of Wales Press, cardiff, UK, 3rd edition, 2002, p 66.

[2] Paul A. Samuelson and William D. Nordhaus, **Macroeconomia**, (spanich edition), McGraw-Hill Education, México, 2010, p 396.

[3] Andrew B. Abel, Ben S. Bernanke, and Dean Croushore, **Macroeconomics**, Pearson Education Limited, 11th Edition, 2024, p 667.

[4] John Black. Nigar Hachimzade. And Gareth Myles، **Oxford Dictionary of economics**، oxford university press، Oxford، UK، 2017، p 790.

[5] ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد -الجزء الثاني-، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 2014، ص17.

ومن الواضح أن النقود هي وسيلة للتبادل في المعاملات الاقتصادية في المجتمع الحديث، فتاريخيا كان نمو الأسواق وتوافر وحدة عملة مشتركة يسيران جنبا إلى جنب، إن النقود في أشكالها المتلفة هي العنصر الوحيد ذو القيمة الذي يقبله أي شخص في مقابل السلع والخدمات أو الأصول المالية التي يوفرها.[1]

ب/ أنواع النقود:

كما ذكرنا سابقا كان لتوسع وتطور المعاملات بين المجتمعات الإنسانية قديما دور كبير في الرفع من الحاجة إلى وسيط يملئ فراغ المعاملات ويجعلها سهلة، وفي هذا الجزء من دراستنا سنسلط الضوء على الأنواع المختلفة للنقود والتي سنقدمها في شكل عناصر.

1/النقود السلعية:

منذ قديم الزمان فكر الأفراد باختيار سلعة معيارية يستطيعون من خلالها تقويم السلع الأخرى، وقد تحددت السلعة المعيارية حسب طبيعة المجتمعات والنمط الإنتاجي السائد فيها، ففي المجتمعات الزراعية اعتمدت كمية من القمح أو الشعير كوحدة معيارية يتبادل الناس على أساسها سلعهم، وفي المجتمعات الرعوية كانت هذه الوحدة هي رأس الماشية، كما أن تباعد هذه المجتمعات عن بعضها جعلها تعتمد وحدات متباينة وغير متجانسة لتعبر عن طبيعة الحياة الاجتماعية السائدة آنذاك وتبعا لعوامل تميز البيئات المختلفة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية كإمكانية الحصول على السلع بكميات كافية، ودرجة تمثلها للثروات المعروفة في ذلك الحين، كما أن اختيار مثل هذه السلع لا بد وأن يكون قد خضع لاعتبارات تتصل بمستوى التفكير السائد وأذواق الجمهور وعادات وطبيعة الشعائر الدينية.[2]

وبشكل عام يمكن القول أن السلع التي استخدمت كوسيط نقدي لتسهيل عملية التبادل وتقدير قيم الأشياء كانت تتسم بشيوع استعمالها وتحظى بالقول العام من قبل عموم أفراد المجتمع. وعلى الرغم من استخدام السلع كوسيط نقدي استطاع التغلب على العديد من صعوبات المقايضة، ألا أنه لم يسمح بتوسع دائرة المبادلات

---

[1] Sunil K. Parameswaran, **An Introduction to Money**, Tata McGraw Hill Education Private Limited, New Delhi, INDIA, 2011, p p 01-02. (بتصرف من الباحث)

[2] ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، جامعة بنها، مصر، 2008-2009، ص ص 55-56.

على المستوى المحلي والدولي ، ذلك لان إذا كانت سلعة معينة نافعة في منطقة ما ومقبولة قبولاً عاماً فأنها ليس بالضرورة مقبولة في مجتمع أخر. ومع تطور حاجة المجتمعات إلى وسيلة تلبي متطلبات التبادل التجاري المحلي والخارجي بدأ الأفراد يستخدمون أنواع جديدة من النقود السلعية تمثلت أولا بالمعادن الغير ثمينة كنحاس وبرونز عندما كانت حجم التجارة صغير ولكن مع التوسع التجاري أخذت المعادن النفيسة (الذهب والفضة) تفرض نفسها تدريجياً كأدوات نقدية. ويرجع تفضيل الأفراد للمعادن النفيسة إلى الخصائص الفريدة التي تتميز بها[1]:

1. عدم أمكانية التحكم بإنتاجها، مما يجعلها تتمتع بقيمة سوقية أكثر استقراراً من غيرها من السلع.
2. قابليتها على الخزن وعدم تعرضها إلى التلف. ومن ثم قدرتها على القيام بوظيفة كمخزن للقيمة.
3. سهولة تجزئتها وحملها ونقلها.
4. تمتع المعادن النفيسة بالندرة النسبية وارتفاع قيمتها يجعلها قادرة على شراء كمية أكبر من السلع بوحدات صغيرة.
5. المكانة الخاصة التي تحتلها المعادن النفيسة في تفضيلات الأفراد والحكومات على المستوى المحلي والدولي.
6. يتسم كل من الذهب والفضة بصفة التجانس التام مما يجعلها أكثر صلاحية للاستخدام كوسائل دفع ومعيار للقيم الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدمت لمعادن النفيسة في بداية الأمر كوسائل دفع بصورة سبائك، ألا أنها لم تكن سهلة الاستعمال بسبب تفاوت درجة نقاوتها ووزنها وجودتها، مما يسبب حالات من الغش والتزوير، لذا عمدت السلطات الدينية والسياسية في العصور القديمة والوسطى إلى إصدار مسكوكات معدنية تحمل ختم معين يؤشر فيه وزن المعدن ودرجة نقاوته وبدلك أصبحت القطع المعدنية أكثر انسجاماً في تأدية متطلبات التبادل التجاري.

2/النقود المعدنية:

[1]- محاضرات عن النقود من الموقع https://faculty.uobasrah.edu.iq/uploads/teaching/1694806404.pdf

وهي النقود المصنوعة من أي معدن مثل الذهب والفضة، وما إلى ذلك وتسمى النقدية، توجد في شكل :عملات معدنية، ولها نوعان هما

2-1- العملات المعدنية كاملة التغطية:

في هذه الحالة تكون القيمة الاسمية للعملة مساوية لقيمة المعدن الموجود في العملة، وتسمى العملة المعدنية كاملة التغطية، والعملات الذهبية والفضية في العصور القديمة هي أنسب مثال على هذا النوع من العملات المدنية.

2-2- النقود الرمزية:

عندما تكون القيمة الاسمية للعملة المعدنية أكبر من قيمة المعدن الذي تحتوي عليه، تسمى نقودا رمزية، وفي بلدنا مثلا، جميع العملات المعدنية هي نقود رمزية.

3/ النقود الورقية:

تشير النقود الورقية إلى أوراق نقدية ذات قيمة مختلفة مصنوعة من الورق والتي يصدرها البنك المركزي أو حكومة :البلد، ويمكن تصنيف النقود الورقية إلى الأنواع التالية[1]:

1- **النقود التمثيلية:** هي النقود التي تدعمها احتياطات معدنية متساوية بالكامل، ويمكن لحامل الورقة النقدية بسهولة تحويلها إلى شكل معدني (ذهب وفضة) عند الطلب.

2- **النقود القابلة للتحويل:** شكل من أشكال النقود التي يمكن تحويلها إلى ذهب أو فضة أو احتياطات معدنية ولكن كل هذه الأوراق النقدية التي تصدرها الحكومة ليست مدعومة بالكامل بالذهب، حيث أن كمية الذهب التي تحتفظ الحكومة هي نسبة معينة من الأوراق النقدية الصادرة.

3- **النقود غير القابلة للتحويل:** وهي الشائعة كثيرا ونحملها في جيوبنا ونستخدمها في الأعمال اليومية، والقيمة الاسمية لهذه النقود أكبر من قيمة الورقة، وعلى سبيل المثال قيمة الورقة النقدية بقيمة 1000 دج تكاد تكون

---

[1]- :جامعة "**جواهر نهرو**" عبر الرابط التالي:

https://jncollegeonline.co.in/attendence/classnotes/files/1622608422.pdf بتصرف من الباحث (تاريخ الإطلاع 2024/01/15)

معدومة ولكن قواتها الشرائية تساوي 1000 دج وهي تتمتع بهذه القيمة لأنها أعلنت من طرف الحكومة كعملة قانونية لذا فهي مقبولة عموما كوسيلة للتبادل.

4/ النقود المصرفية:

تمثل هذه النقود أرقى أنواع النقود و أحدثها و أكثرها انتشارا، و تتمثل النقود المصرفية في الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية التي تتداول ملكيتها من فرد إلى آخر من خلال الشيكات، و بالتالي فان الشيكات ليست النقود المصرفية و إنما هي وسيلة أو أداة تداولها، بينما النقود المصرفية فهي تتمثل في الوديعة ذاتها أو القيد الدفتري لدى البنك التجاري.

تعتبر النقود المصرفية هي الشكل الأكثر حداثة للنقود، وتسمى أيضا بالائتمان، وتتكون مما يلي[1]:

4-1- الشيكات: الشيك هو أمر غير مشروط من العميل إلى بنكه بدفع مبلغ معين من المال له أو لأي طرف آخر.

4-2- الكمبيالات: الكمبيالة هي أمر من الساحب إلى المسحوب عليه بدفع مبلغ من المال للساحب أو لأي طرف آخر.

5/ النقود الرقمية (العملات الرقمية) :

تاريخيا نادى العديد من الأفراد بضرورة تحييد البنوك من دور الوسيط لعدة أسباب لعل أهمها اتهامهم للبنوك بالجشع وعدم استحقاقهم للعمولات والرسوم المفروضة على العمليات النقدية، وقد أدت الثورة التكنولوجية الهائلة في بداية القرن الحالي إلى استغلال وإحياء هاته المطالبات من طرف مطوري برامج الكمبيوتر، ما جعلهم يصممون برامج لإصدار وتنظيم الأموال من خلال السماح لشبكات الكمبيوتر بأداء المهمة، وتسعى هاته الفئة من النقود إلى إلغاء أو استبدال الوسطاء التقليديين، وبذلك تعمل على تقليل هامش الربح في إدارة الأموال، بينما تحرر الاقتصاد من تدخل الحكومة، ومن أمثلة العملات الرقمية التي فشلت أثناء ظهورها الأول في أوائل التسعينات مثل Liberty Reserve وE- gold بعد اتهامهما بغسيل

[1]- المرجع نفسه (بتصرف من الباحث).

الأموال وإغلاقهما من قبل الحكومة، أما حاليا مثل فأكثر عملة رقمية ناجحة هي عملة Bitcoin[1] .

ثالثا: وظائف النقود:

هناك مجموعة من الوظائف و كذا الفوائد و الخدمات التي تقدمها النقود و توفرها العملة للمتعاملين في المجاالت المختلفة، يمكن تلخيص تلك الوظائف و الفوائد في العناصر التالي:

أ/ الوظائف الأساسية للنقود: و هي التي جاءت للقضاء على صعوبات المقايضة فكانت النقود

مرتبطة بالنشأة، و تتمثل فيما يلي[2]:

1/ النقود كوسيط للمبادلة: إن اعتبار النقود كوسيط للتبادل يعني قبول المتعاملين لها في السوق أي أن تكون مقبولة قبوال عاما من جانب جميع الأفراد، والقبول العام للنقود يتطلب درجة عالية من الثقة في قيمة الوحدة من النقود، و قيمة الوحدة من النقود لا يقصد به قيمتها النقدية حيث أنها ثابتة لا تتغير بل تمثل قيمة النقود الحقيقية، حيث يرتبط القبول العام للنقود من المتعاملين في السوق على درجة الثقة في قيمتها.

وبذلك تعتبر وظيفة النقود كوسيط للمبادلات الوظيفة الأولى و الأساسية التي استعملت النقود من أجلها، حيث استخدمت النقود كواسطة بين البائع و المشتري.

2/ النقود كمقياس للقيم: تعتبر هذه الوظيفة هي الوظيفة الأساسية الثانية المباشرة للنقود إذ تعتبر النقود وسيلة للتعبير العددي للسلع والخدمات الموجودة في السوق ونسبة كل سلعة إلى السلع الأخرى، فهي أداة تمكن المشتري من الربط بين كل مادة ينبغي شراؤها بقيمة معينة وبالتالي هي وحدة محاسبة، فالنقود تلعب دور مقياس للقيمة لتسهل الحساب الاقتصادي وتمنح تجانس في أسعار السلع والخدمات.

---

[1] Tim Di Muzio and Richard H. Robbins, **An Anthropology of Money**: **A Critical Introduction**, Taylor & Francis published, New York, USA, 1ST edition, 2017, p p 118-119.

ويشترط الستخدام النقود كمقياس للقيم أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها بصفة عامة في فترة محددة وفي منطقة محددة، وهذا ما يمكنها من أداء وظيفتها كمقياس للقيم بصفة مرضية و بكفاءة و دقة.

3/ النقود كمخزن(مستودع) للقيمة: تتمثل هذه الوظيفة في قيام الأفراد بالاحتفاظ بجزء من ثرواتهم في شكل نقود لغرض استعمالها كوسيط للتبادل في المستقبل، وهذه الوظيفة هي امتداد لوظيفة النقود كمقياس للتبادل أو مشتقة منها، ولكن النقود ليست المستودع الوحيد للقيمة حيث توجد مستودعات أخرى للقيمة بخلاف النقود و هي الأصول الحقيقية الأخرى كالعقارات و المباني والسيا ارت والأصول المالية كالأسهم والسندات، ونجد في الواقع لكل مستودع من مستودعات القيمة مزايا و عيوب مزايا أحدها عيوب الآخر والعكس صحيح.

ب/الوظائف المكملة(الثانوية) للنقود:

تتمثل الوظائف الثانوية للنقود في العنصريين التاليين:

1/ النقود كمقياس للمدفوعات الأجلة:

هذه الوظيفة تعني أن النقود مثلما هي أداة صالحة التسوية المبادلات الانية فهي أيضا أداة مناسبة لتسوية المبادلات الاجلة وهي و بذلك تسهل عملية الاقتراض ، وفي الوقت الحاضر والاقتصاديات الحديثة تبرز أهمية هذه الوظيفة حيث التوسع الهائل في عمليات التعاقدات الاجلة على مستوى الأفراد والدولة حيث يستطيع الجميع من تسوية ما بذمتهم من ديون بواسطة النقود وهكذا وجدت أسواق الائتمان والتعامل بها وغيرها من المؤسسات المالية

2/ النقود كأداة للتراكم الرأسمالي :

لقد انتقلت وظيفة النقود من مجرد أداة لتسهيل المبادلات في الإقتصاد النقدي المعاصر إلى أداة أساسية مرتبطة بأسواق رأس المال، بحيث تعتمد هذه الأخيرة على النقود في تحويل الأرصدة المالية من أصحاب الفائض (المدخرين) إلى جانب أصحاب العجز المالي (طالبي الاستثمار).

ج/النقود كأداة للتأثير في النشاط الاقتصادي:

يقصد بهذه الوظيفة أن النقود لها أثر على حركة الاستثمار والإنتاج والدخل والاستخدام والأسعار، وأن لها دور في توجيه هذه المتغيرات الكلية التي تحكم سير النشاط الاقتصادي.

إن الأفكار الاقتصادية التي بدأت بالظهور في مطلق القرن العشرين أبرزت الدور الفعال للنقود في الاقتصاد من خلال تأثيرها على ديناميكية الاقتصاد، ويظهر في تأثير النقود على حركة النشاط الاقتصادي عن طريق العلاقة بين عرضها (كميتها) والطلب عليها (حاجات السيولة النقدية) فلو زاد المعروض النقدي عن المطلوب منه نتيجة أتباع سياسة نقدية توسعية، فأن ذلك سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك إلى المنتجين، مما يشجع المنتجين على زيادة إقراضهم مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ويرتفع الأنفاق الكلي على السلع والخدمات وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج والاستخدام. والنتيجة هي ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي وهكذا يشهد الاقتصاد حركة توسعية في مستوى فعالياته الاقتصادية ككل.

ويحدث العكس لو انخفضت كمية النقود المتداولة بالنسبة إلى الطلب عليها، ففي هذه الحالة سترتفع معدلات الفائدة وتزداد كلفة الاقتراض من البنوك، وبالتالي سينخفض حجم الائتمان المصرفي المطلوب لتمويل الإنتاج وبالتالي ستقلص حجم الاستثمارات ويهبط حجم الإنتاج والدخل والاستخدام مما يسبب حركة انكماشية في مستوى النشاط الاقتصادي.

رابعا: خصائص النقود :

لكي تؤدي النقود وظائفها بكفاءة عالية ينبغي أن يتوافر منها بعض الخصائص التي نلخصها بما يلي[1]:

1. دوام البقاء ، ويعني بذلك أن وجود فترة زمنية فاصلة بين استلام النقود واستعمالها في المدفوعات المستقبلية، يستدعي الاحتفاظ بها لفترة من الزمن. والاحتفاظ بها انتظاراً لأنفاقها في المستقبل يجب أن لا يعرضها إلى التلف أو فقدان قوتها الشرائية أي قدرتها في الحصول على السلع والخدمات. بعبارة

[1]- محاضرات عن النقود من الموقع https://faculty.uobasrah.edu.iq/uploads/teaching/1694806404.pdf

أخرى أنها أداة مناسبة للادخار ويمكن الاحتفاظ بها دون خسارة أو التلف لفترة طويلة من الزمن.

2. التجانس ، ونعني به أن كل وحدة نقدية تتساوى مع قيمة العملات الأخرى المماثلة لها، وعدم وجود أي فروق في النوعية أو في قوة الإبراء الذي تمنحه وحدات نفس الفئة إلى مالكها.
3. قابلية الانقسام ، ويقصد بذلك أن تكون الوحدة النقدية الواحدة قابلة للتقسيم أو التجزئة إلى أجزاء صغيرة، دون أي تكاليف أو نقصان في قيمتها، بحيث أن تمكن شراء مختلف السلع والخدمات مهما كبرت أو صغرت قيمتها.
4. سهولة الحمل ، أي أن يكون الشيء الذي يتخذ كنقود ملائماً في حجمه ووزنه بحيث يسهل حمله عند أدائه لوظائفها المختلفة.
5. أن لا تتسم بالوفرة بالنسبة للسلع المعروضة في السوق، لان ذلك يعرض قيمتها التبادلية (قوتها الشرائية) إلى الانخفاض، كما يجب أن لا تكون نادرة إلى الحد الذي يجعل الحصول عليها بعيد المنال، وعليه يجب أن تكون كمية النقود المعروضة ملائمة مع حجم المعروض السلعي.
6. تتمتع النقود بطلب عام، وتكون سهلة التصريف والجميع يقبل التعامل بها بسهولة ويسر.
7. أن تكون النقود ذات منفعة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع، حيث أن منفعة النقود تختلف عن منافع السلع الاقتصادية، وذلك لان النقود قادرة على إشباع الحاجات البشرية من خلال الحصول على السلع والخدمات مقابل التخلي عن عدد من الوحدات النقدية، أي أنها تستطيع أن تشبع الحاجات البشرية بصورة غير مباشرة من خلال ما تمنحه لحائزها من قوة، وتتجسد هذه القوة الاقتصادية في حرية اختيار حائز النقود الأشخاص الذين يرغب التعامل معهم والحصول على مختلف السلع المعروضة من أي مكان وفي أي زمان.
8. صعوبة تزويرها، يجب أن تكون النقود مصنوعة من مواد معينة وألوان يصعب تقليدها وتزويرها وتكون مقاومة للظروف المناخية وأيضاً تكون مقاومة للماء.

المحاضرة العاشرة:

المشكلات الاقتصادية الكبرى

المحاضرة العاشرة: المشكلات الاقتصادية الكبرى

يعتبر التضخم والبطالة من أهم المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها دول العالم على إختلاف نظمها الإقتصادية والسياسية، لهذا نجد أن هاتين الظاهرتين أصبحتا ذات إهتمام كبير وأصبحتا من أكثر المشاكل التي تعرضت للبحث والتحليل وهذا لما تخلفانه من أثار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول.

أولا: التضخم

أ/ أساسيات في مفهوم التضخم:

لقد تعددت تعاريف التضخم وتضاربت بين من يعرفه بأنه ظاهرة سعرية أو ظاهرة نقدية، وهذا ما دفعنا إلى التطرق لأهم تعاريف التضخم وإبراز أكثرها دقة وشمولا ثم بوادر التضخم وبعدها أسبابه وأخيرا طرق قياسه.

1/ تعريف التضخم:" التضخم هو الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار".

ولا يعد ارتفاع الأسعار الإسمية تضخماً، حيث يجب أن يكون الإرتفاع هو لمجمل الأسعار وبشكل دائم ومتواصل وغير عرضي،[1] وأيضا التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه حيث هو:" عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار"، سواء ظهرت هذه الزيادة من خلال عرض النقود (الأرصدة النقدية أو التوسع في خلق الائتمان)، أو من خلال الطلب على النقود(الإنفاق النقدي)،[2] وكدلك التضخم كظاهرة سعرية يمكن تعريفه من خلال آثاره بأنه: " تواجد مستمر ومحقق نحو ارتفاع الأسعار"، وعليه فالتضخم يعني ديناميكية مستمرة نحو إرتفاع المستوى العام للأسعار أياً كان سبب الارتفاع (زيادة في العرض النقدي أو عدم التوازن بين حجم النقد المتداول والحجم السلعي)،[3]ومن خلال ما سبق يتضح لنا ان التضخم هو:" ظاهرة نقدية سريعة تعني الإرتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار الناتج عن الإختلالات بين كمية النقد المتداول وحجم الإنتاج والسلع الموجودة في الأسواق"، حيث زيادة النقد المتداول يؤدي إلى تدهور قيمته وانخفاض في القدرة الشرائية

[1] – مجدي محمود شهاب، إقتصاديات النقود والمال والنظرية والمؤسسات النقدية، الإسكندرية، إدارة الجامعة الجديدة، بدون سنة نشر، ص70.

[2] – مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 70.

[3] – مروان عطون، النظريات النقدية، دار البحث، قسنطينة، 1989، ص 78

والذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الإنتاج والسلع ويجعل الأسعار ترتفع بسبب ندرة السلع بالنسبة للنقد، وكثرة الطلب عليها خوفاً من زيادة غلائها في المستقبل.

2/ بوادر التضخم[1]: تتجلى هذه البوادر من خلال ما يلي:

1. الارتفاع العام والمستمر في مستوى الأسعار.
2. ارتفاع أسعار الذهب بالعملة المحلية
3. ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.
4. ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية (أراضي، مباني،...)

3/ أسباب التضخم: يرى معظم الاقتصاديين أن أسباب ظهور التضخم ترجع إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات أو زيادة تكاليف الإنتاج ومن بين هذه الاسباب:

1. التضخم الهيكلي.
2. التضخم الناشئ عن زيادة الطلب على العرض[2].
3. لتضخم الناشئ عن زيادة التكاليف[3].

4/ قياس التضخم: تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها متوسطات نسبية وزمنية للأسعار حيث تعكس هذه الأرقام التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، والتي تستخدم في الإنفاق على البنود المختلفة للمعيشة ما بين فترتين زمنيتين، ومن أهم صيغ الأرقام القياسية هي صيغة لا سبير laspeyres وصيغة باش Péache وصيغة فيشر Fisher

5/ آثار التضخم: مما لا شك فيه أن التضخم أصبح ظاهرة عالمية تعاني منها معظم إقتصاديات دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة، وعلى اختلاف أنظمتها وفلسفتها الإقتصادية ولو بمعدلات متباينة، فالتضخم يعتبر شيء غير مرغوب فيه وينجم عنه العديد من الأثار الإقتصادية والاجتماعية التي تصيب الإقتصاد القومي وتؤدي إلى شل حركته وفيما يلي سنقوم بإستعراض هذه الآثار على النحو التالي:

---

[1] – مروان عطون، مرجع سابق، ص79.

[2] – ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، العراق، بدون سنة نشر، ص 270.

[3] بوشاشي بوعلام، الأمين في الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص 326.

1- **الأثار الاقتصادية للتضخم:** يترتب عن التضخم أثار على عناصر البناء الإقتصادي الأساسية المتعلقة بالنشاط الإقتصادي النقدي، وهذه الآثار تتعدد وتختلف تبعاً لنوعية التضخم، وعلى أية حال فهي تؤدي إلى حدوث تغيرات على الأداء الوظيفي لعناصر البناء الاقتصادي: جهاز الأثمان، التغيرات في هيكل الإنتاج، الجهاز النقدي الداخلي، القطاع الخارجي، توجيه رؤوس الأموال.

2- **الأثار الاجتماعية للتضخم**[1] : يتمثل الأثر الإجتماعي الضار للتضخم من خلال عملية توزيع الدخول حيث يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول واجتذاب القوة الشرائية من جانب أصحاب الدخول التحليلية والثابتة (العمال أصحاب المعاشات ، صغار المدخرين) لصالح الدخول المرتفعة والمستثمرين، الأموال التي تؤدي إلى إختلال العلاقات الإجتماعية وتعميق الصراع بين القوى الإجتماعية المختلفة و الذي يطفوا على السطح بين الحين الأخر، متخذاً شكل الإضرابات العمالية من جانب العمال ومنه ثم تعطيل الإنتاج وزيادة الطاقة غير المشغلة في الإقتصاد.

ب/ استخدام أدوات السياسات الاقتصادية في معالجة التضخم:

1/استخدام أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم

مما لا شك فيه أن كثير من الدول وبصفة خاصة الدول الأخذة في النمو تعاني من حدة المشكلة الاقتصادية، وهذا ما يدفعها دائما إلى إعادة النظر في سياستها الاقتصادية وسياستها النقدية بصفة خاصة، ولذلك يجب عليها ممارسة سياسة نقدية أكثر تشددا وتقييدا إلا أن هذا الإجراء لا يتحقق إلا عن طريق إستخدام أدوات السياسة النقدية التي تعتبر بمثابة الأساليب الوحيدة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ومن بينها سعر اعادة الخصم وتتعتبر هذه السياسة من أقدم الوسائل، إستخدمها لأول مرة بنك انجلترا سنة 1839 يطلق عليها أيضا سعر البنك ، وفي أثناء التضخم يرفع البنك المركزي سعر الفائدة لترتفع تكلفة حصول البنوك التجارية على القروض من البنك المركزي ، وهذا يؤدي بدوره إلى إرتفاع تكلفة حصول الأفراد على

[1] – مرجع سابق ذكره ، ص 344 .

النقد والقرض من البنوك التجارية وبذلك يكون البنك المركزي قد أدى دوره في الرقابة على الإئتمان والتأثير على حجم الإنفاق الكلي .

2/استخدام السياسة المالية:

إن السياسة المالية تعتبر العنصر الأساسي للسياسة الإقتصادية العامة للدولة وتحتل موقعا هاما بين السياسات الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق مختلف أهداف الإقتصاد الوطني ، حيث تؤثر في كافة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية من أجل تحقيق مستوى أعلى من الدخل الوطني من جهة ، والحد من إنتشار التضخم والكساد والبطالة من جهة أخرى .

إن السياسة المالية تتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الإجتماعي وعندما تزيد الإيرادات العامة على النفقات العامة فستكون الميزانية في حالة فائض والعكس في حالة زيادة النفقات العامة عن الإيرادات أي هناك عجز ، أما حالة التوازن فتكون النفقات العامة تساوي الإيرادات العامة .

ففي حالة الفائض سيكون في إستطاعة الحكومة زيادة النفقات الإستثمارية والجارية وتسوية ديونها ، وفي حالة العجز تلجأ إلى وسائل مختلفة لتمويل عجز الميزانية من هذه الوسائل الإقتراض من المصادر المحلية (المصارف التجارية ، الأفراد) أو المصادر الخارجية (القروض الأجنبية) من الهيئات والمؤسسات الدولية [1].

1-2- إستخدام الضرائب في معالجة التضخم: تعتبر الضريبة إحدى أهم الوسائل التي تؤثر تأثيرا مباشرا على سلوك المستهلكين وتوجهاتهم كما أنها من أهم مصادر إيرادات الدولة.

فالضريبة إذن أداة من أدوات التوجيه المالي في الإقتصاد بشكل غير مباشر لتدخل الدولة ، كما تعمل على جمع الموارد لتغطية النفقات ، و يمكن الإشارة إلى أن السياسة الضريبية في الإقتصاديات المتقدمة تؤدي دور إعادة توزيع الدخل الوطني وعلاج المشاكل الخاصة بالحلقة الإقتصادية و تغذية الميزانية الحكومية فدورها في هذه الدول دور علاجي إصلاحي ، أما في الدول النامية فهو دور إنشائي بنّاء يتكفل

[1] – طارق الحاج ، علم الإقتصاد ونظرياته ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1992 ، ص 314 .

عمومًا بإيجاد الموارد المالية لتمويل التنمية الإقتصادية لهذه الدول [1]، خاصة وان النظام الضريبي فيها يتسم بعدم المرونة حيث لا تستطيع الدول زيادة حصيلتها كلما دعت الحاجة إلى ذلك [2].

2-2- إستخدام الإنفاق العام في معالجة التضخم

الإنفاق العام هو أحد أوجه السياسة المالية المعتمدة من قبل الدولة ، من أجل التأثير المباشر على الواقع الإقتصادي والإجتماعي ، ومنه يمكن أن نعرف النفقة بأنها " **مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"** [3]. ويمكن تعريفها أيضاً بأنها "**المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الدولة أو إحدى المؤسسات العامة وذلك من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق الصالح العام "**[4].

إذا تتبعنا تطور النفقات العامة في الدول المتخلفة أيا كانت نظمها وظروفها الإقتصادية نلاحظ أن هذه النفقات تزداد زيادة مطردة على مرّ السنين وهذا ما أدى إلى عجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات ، وبما أن إجمالي الإنفاق الفائض هو السبب الأول للتضخم ، فإن أي تخفيض في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تقليل الضغوط التضخمية [5]، و يكون هذا التخفيض من خلال العمل على تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها وتركها للقطاع الخاص، والعمل في ذات الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة بخصوص الخدمات التي لا يمكن إيكالها للخواص،

أما في حالة الكساد فيتم إعتماد سياسة التوسع الإنفاقي من قبل السلطات الحكومية للتأثير على حجم الإنفاق الخاص ، وتعويض الإنخفاض الطارئ في مستوياته باستحداث عجز في الميزانية يمول عن طريق الإقتراض أو الإصدار النقدي .

ثانيا: ماهية البطالة وأنواعها

البطالة واحدة من المصطلحات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي لا تزال تلقى الكثير من الخلاف، وإلى الدرجة التي يمكن القول معها أن تعريفا جامعا ومانعا لها من الصعب الوصول إليه. إن عدم الإتفاق قد أتى أساسا من اختلاف وجهات النظر بين

---

[1] – محمد مبارك حجير ، السياسات المالية والنقدية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ص 96 .

[2] – نبيل الروبي ، التضخم في إقتصاديات الدول المتخلفة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، بيروت ، بدون سنة نشر ، ص 243 .

[3] – سوزى عدلي ناشد ، الوجيز في المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة ، 2000 ، ص 27 .

[4] – علي العربي عبد المعطي عساف ، إدارة المالية العامة ، كلية التجارة ، جامعة الكويت ، بدون سنة نشر ، ص 32 .

[5] – السيد عطية عبد الواحد ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية ، دار النهضة ، بيروت ، 1993 ، ص 567 .

مفكري هذا المجال في أمور كثيرة تتعلق أصلا بتوجههم نحو مفاهيم أخرى مثل العمالة، والتشغيل، والتشغيل الكامل، والتشغيل الناقص، ومدى التعطل،وأنواع التعطل، وأنواع البطالة، وغير ذلك من المقولات التي تدخل في صلب المشكلة.

وانطلاقا من هذا، فإن الوصول إلى تعريف متفق عليه للبطالة، كما جاء بدائرة معارف العلوم الإجتماعية أمر صعب بعيد المنال، حيث يتوقف التعريف بها على الظروف القائمة في الزمان والمكان المعينين.

أ/ تعريف البطالة: بطل الشيء يبطل بطلا، وبطلانا: ذهب ضياعا وخسر فهو باطل،والباطل:نقيض الحق. والتبطل: فعل البطالة وهو إتباع اللهو والجهالة، وبطل الأجير-بالفتح- يبطل بطالة وبطالة أي تعطل فهو بطال، فالبطالة مصدر بطل وبطل تعني عدم توافر العمل للراغبين فيه، والقادرين عليه[1].

وتعريف البطالة بأنها " مجموع الأفراد في سن العمل الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولا يجدونه، وبذلك يكون مفهوم معدل البطالة على أنه مجموع العاطلين عن العمل كنسبة من مجموع القوى العاملة"[2].وهناك من يعرف البطالة عن طريق تعريفه للشخص المتعطل: " أن الشخص المتعطل هو الشخص القادر على محاولة عمل له قيمة اقتصادية واجتماعية، ويسعى إلى الحصول عليه لكنه لا يجد هذا العمل "[3].و يعرف البطالة آخرون بأنها: " عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه".[4]ويرى بأنه كي ينطبق على الأشخاص العاطلين عن العمل مفهوم البطالة،فإنه لابد من توفر شرطين أساسيين وهما السن والرغبة بالعمل[5].

ب/ أنواع البطالة

---

[1] ابن منظور، **أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب**: ج11 دار صادر،بيروت(1994) ص 56-57.

[2] طلاحفة،حسين، والفهداوي،خميس خلف ، **دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الإقتصاد الأردني خلال الفترة 1968-1996**: مركز الدراسات الأردنية، الأردن 1998 ص9.

[3] -محمد عمر علي ، **مشكلة العطالة**، المجلس القومي للبحوث، السودان(1974) ص 13.

[4] بدوي أحمد ،ومصطفى محمد، **معجم مصطلحات القوى العاملة ك مؤسسة شباب الجامعة** ، الإسكندرية(1984) ص 224.

[5] خميس، موسى يوسف **دراسات في التخطيط والتنمية**، دار حنين، عمان(1995) ص 210.

1-البطالة الدورية: هي البطالة الناجمة عن عدم سير النشاطات الإقتصادية على وتيرة واحدة،أو منتظمة، في الفترات الزمنية المختلفة، بل تنتاب هذه النشاطات فترات صعود وهبوط دورية[1].

2-البطالة الموسمية: أو ما يعرف أيضا بالبطالة المؤقتة وهي ذلك النوع من البطالة التي يكون الأفراد بمقتضاها يعملون فترات ولا يعملون فترات أخرى، وذلك مثلما يحدث في معظم الأرياف العربية، حيث يشتد دوران عجلة العمل في فترات ويهبط في غيرها وقد ينتفي في ثالثة،وكأن يعمل الطلاب في فصل الصيف فقط

ولا يعملون في بقية فصول السنة(ولو أن من الطلاب من لا يفترض أن يدخلوا في مرحلة العمالة أساسا).هذا وجدير بالذكر أن هذا النوع من البطالة يتداخل مع ما يعرف بالبطالة الجزئية على أساس أن العامل لا يعمل طوال السنة.

3-البطالة الجزئية: رغم أن التداخل الكائن بين البطالة الموسمية والبطالة الجزئية ، فإن الأخيرة توجد إذا كانت القوى العاملة المتاحة غير مستخدمة استخداما تاما،أي أن يعمل الأفراد ساعات عمل أقل من ساعات العمل العادية، إنه إذا كان من الممكن اعتبار البطالة الموسمية نوعا من البطالة الجزئية،فإن هذا لا يمنع من وجود اختلاف بين النوعين، يتمثل في أن الأخيرة تكون فيها عمالة كاملة في فترة من الفترات(السنوية) ولا عمالة إطلاقا في فترة أخرى.

4-البطالة الإحتكاكية: هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة،وهي عادة ما تحدث بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل عن الفرص المتاحة فيه، إن نقص هذه المعلومات يطال الباحثين عن العمل كما يطال صاحب العمل أيضا بمعنى أن فترة البحث عن العمل قد تطول نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية عن العمل سواء لدى أصحاب الأعمال أو الباحثين عن العمل، رغم أن كلا منهما يبحث عن الآخر[2]. وفي هذا الاتجاه يرى عدد من الباحثين أن البطالة الإحتكاكية تقل كلما ارتفعت نفقة البحث عن العمل، كما يرون أن إعانة البطالة التي تقرر الدول المتقدمة صناعيا عادة صرفها للعاطلين، ويؤمل أن تأخذ بها الدول النامية وفي المقدمة منها الدول العربية، تسهم في حجم

---

[1] رمزي زكي، **الإقتصاد السياسي للبطالة**،تحليل الأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ،عالم المعرفة ،الكويت أكتوبر 1998،ص 22-24

[2] رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره، ص 29.

ومعدل البطالة الإحتكاكية لأنها(أي الإعانة) قد تجعل العاطل يتقاعس في البحث عن عمل فتطول بالتالي مدة تعطله.

5-البطالة الهيكلية: البطالة الهيكلية، أو ما يعرف أيضا بالبطالة البنائية هي ذلك النوع من البطالة ا لذي يشير إلى التعطل الذي يصيب جانبا من قوى العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الإقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة وخبرات الباحثين عن العمل، وتلك التغيرات قد تكون بسبب دخول نظم تكنولوجية حديثة(كالمكينة والروبوت والتكنولوجيا عامة...) أو إنتاج سلع جديدة، أو تغير في هيكل الطلب على المنتجات، وكذلك دخول فئات ومهارات إضافية (غير متوقعة غالبا) إلى مجال العمل، إننا في هذه الحالة نواجه فائض عرض في سوق عمل ما وفائض طلب أي نقص عرض، وفي سوق عمل أخرى، ويظل هذا الإختلال قائما الى أن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب. [1]

6- البطالة الإجبارية: البطالة الإجبارية تعرف أيضا بالبطالة الإضطرارية وهي تكون عندما يضطر أو يجبر العامل على ترك عمله لسبب أو لأخر،كأن يعلن مشروع عن إفلاسه مثلا، أو يغلق أحد المصانع ابوابه ويستغني عن العاملين فيه أو بعضهم بغير إرادتهم.

إنها ذلك النوع من البطالة الذي يتعطل فيه العامل بشكل جبري،أي على غير إرادته،وهي تحدث عن طريق تسريح العاملين،أي الإستغناء عنهم بشكل قسري، رغم أن العامل يكون غالبا في العمل وقادرا عليه وقابلا لمستوى الأجر السائد.وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح مراحل الكساد الدوري، وخاصة في البلدان الصناعية وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية.

6-البطالة الإختيارية :يعرف هذا النوع من البطالة بالبطالة الإرادية أو الطوعية ، كما قد يطلق عليها أيضا مصطلح التبطل الذي هو تعبير يقصد به قعود الشخص عن العمل اختياريا رغم قدرته عليه.

ووجود فرصة متاحة أمامه دون أن يكون له مورد ثابت للرزق أو وسيلة مشروعة للعيش، أما البطالة الإختيارية أو الإرادية أو الطوعية فهي تكون حين يقدم العامل استقالته من العمل الذي كان يعمل به بمحض إرادته،إما لعزوفه عن العمل

[1] رمزي زكي، نفس المرجع، ص32.

وتفضيله لوقت الفراغ(مع وجود مصدر آخر للدخل) أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن.

7- البطالة المقنعة: تعرف البطالة المقنعة أيضا بالبطالة المستترة، وهذا النوع من البطالة هو الأشهر في الفكر الإجتماعي الإقتصادي، على اعتبار أن كل ما سبق من أنواع وأشكال البطالة يمكن أن تنضوي-بصورة أو بأخرى- تحت مظلتها .وفي الوقت نفسه،فإن هذا النوع من البطالة كان(متفشيا بين الدول التي كانت تدور في فلك الإقتصاد الإشتراكي) وما زال هو الأكثر

انتشار في بناء الاقتصاد العربي عامة والاقتصاد الزراعي- ومعه اقتصاد الخدمات الحكومي- خاصة.

والبطالة المقنعة- كما تنقلها منظمة العمل الدولية عن ربنسون تعبر عن حالة الأفراد الذين يمارسون أعمالا تنخفض فيها إنتاجيتهم الحدية عن المستوى المفترض وفقا لمستواهم التعليمي و التدريبي و المهاري ، وذلك بسب تعرض الاقتصاد لحالة من الركود نجم عنها تراجم عنها تراجع حاد في طلب الكلي وفي فرص العمل المتاحة في المجتمع كما أنها تصف حالة من سوء استخدام عنصر العمل التي تمثل في نقص تشغيل هذا العنصر عن مستوى معياري معين أو ما يعرف التشغيل

ج/ العوامل المسببة للبطالة وآثارها:

لعل أهم ما يميز الدول النامية عن غيرها الجانب المتعلق تزايد عدد السكان خاصة النشطين منهم،فقد ظلت البطالة تتراكم بهذه الدول منذ السبعينيات، ففي الوقت الذي كانت تنموا فيه قوة العمل 4% سنويا فإنه يتعين عليها أن تحقق معدلا للنمو الإقتصادي لا يقل عن 6 % سنويا، حتى يمكنها امتصاص الزيادة التي ستحدث في قوة العمل، وهو ما لم يتحقق، وإذا أرادت أن تمتص تراكم البطالة فإن عليها أن ترفع بمعدل نموها الإقتصادي إلى مدى يتراوح بين 8% و9% سنويا، وتلك في الحقيقة تقديرات يصعب تحقيقها، إن لم نقل استحالتها على الأقل في الظروف الإقتصادية الراهنة. لذا رأينا من المفيد الإشارة إلى أهم هذه الأسباب بالدول النامية.

1/فشل جهود التنمية[1]: على الرغم من محاولات التنمية والتصنيع، من خلال ما رصد لها من إمكانيات مادية وبشرية هائلة،إلا أن ذلك لم يمكنها من تجاوز التخلف وتغيير الهياكل الإنتاجية

بما يضمن لها الإستقلال الإقتصادي ويعزز موقعها في الإقتصاد العالمي.فقد راهنت هذه الدول على تنمية

وتعظيم معدل نمو الإنتاج الداخلي لها، دون الأخذ بعين الإعتبار مكوناته و المدة الزمنية اللازمة لتحقيقه، إذ كان الإعتقاد السائد هو: أن إستراتيجية التصنيع ستمكن من رفع معدل النمو سواء تلك

الموجهة للتصدير، أو التي تقوم على الإحلال محل الواردات،فقد كان ينظر إلى : " أن ارتفاع هذا المعدل سنعكس إيجابا على مختلف فئات المجتمع،وأن التوزيع ستحل مشكلاته بعد أن يتحقق النمو"

2/تفاقم أزمة المديونية [2]: انفجرت أزمة المديونية مع سنوات الثمانينات تحت تأثير عاملين أساسيين: أولهما اعتبار أزمة التمويل العائق الرئيسي لجهود التنمية،وان اللجوء إلى الإستدانة من شأنه أن يرفع من معدل النمو الإقتصادي وبعبارة أخرى ربط نمو هذا المعدل بحجم الإستثمارات فقط، وفي ذلك إهمال لعوامل أخرى لا تقل أهمية عنه مثل: كفاءة القوى العاملة، مردودية عوامل الإنتاج خاصة العمل منها، أساليب التسيير،أنظمة الرقابة والمحاسبة...الخ أما العامل الثاني فيتمثل في تفاقم عجز موازين مدفوعاتها تحت تأثير زيادة أسعار الإستيراد وانخفاض عائدات الصادرات، مما يجعل منها اقتصادا تابعا.

3/اضطراب بيئة الاقتصاد العالمي[3]: ما يهمنا في هذا السياق هو الجانب المتعلق بالبطالة، بغض النظر عن مفهوم العولمة وما لها من تأثير سلبي على اقتصاديات الدول النامية، فقد حدد مضمون العولمة في منطق الرأسمالية العالمية على أنها: الحراك الحر وغير المقيد للسلع ولرؤوس الأموال، يفهم من ذلك أن اقتحام الأسواق والحدود لقوة العمل غير مسموح به، نتيجة لتفاقم مشكلات الركود والبطالة في

---

[1] رمزي زكين المرجع السابق، ص104.

[2] رمزي زكين نفس المرجع السابق، ص 489-493.

[3] رمزي زكي، نفس المرجع، ص 106-112.

الدول المصنعة، فبعدما كانت الهجرة إلى الخارج من بين قنوات تصريف فائض العمالة بالدول النامية مثل الجزائر وبعض الدول الإفريقية والآسيوية باتجاه أوربا والولايات المتحدة وكندا وغيرها بحثا عن فرص أفضل للتوظيف وسعيا وراء أجور أعلى، وإن كانت ذات طاقات محدودة.

د/الآثار الناجمة عن البطالة: موضوع الآثار الناجمة عن البطالة بات موضوعا يشد انتباه الباحثين ويلفت نظرهم إلى ما يترتب عليها من أوضاع اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية أو نفسية أو سياسية، وبطبيعة الحال، فإن هذه التأثيرات المترتبة على البطالة تتفاوت ليس فقط من حيث الزمان والمكان وكم ونوع البطالة، وإنما من حيث حدتها ودرجة إلحاحها.

على أية حال، تشكل البطالة سببا رئيسيا لمعظم الإمراض الاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديدا واضحا للاستقرار الاجتماعي والسياسي، فالبطالة بمعناها الواسع لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته وإنما أيضا حرمانه من الشعور بجدوى وجوده، إنه إذا كان من المستقر عليه أن العمل حق وواجب وشرف وحياة وكيان، فإن العاطل يكون من هذا المنطق مجردا من هذا الحق وذاك الشرف لا تتاح له الفرصة لأداء واجبه الإنساني الاجتماعي الوطني والأخلاقي، ليكون على هامش الحياة فاقدا للكيان.

وفي إجمال للآثار الناجمة عن البطالة قد أجمعت الغالبة العظمى من المهتمين بهذا المجال على آثار بعينها: اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وأمنية.

1/ الآثار الاقتصادية: إن وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل بدون عمل يعد بمثابة إهدار لأحد عناصر الإنتاج الهامة في المجتمع وبالتالي خفض حجم الإنتاج المحتمل، فالبطالة تعني ترك بعض الإمكانات المتاحة للمجتمع دون استغلال ودون استثمار،ويعتبر ذلك بمثابة إهدار للموارد البشرية، ومن الناحية الإقتصادية يعد العجز عن المساهمة في النشاط الإقتصادي هدر أهم وأثمن المصادر المتاحة للإقتصاد، حيث يترتب على هذا الهدر حدوث فاقد مهم يتمثل في الفارق بين الإنتاج الإجمالي الممكن والإنتاج الإجمالي الفعلي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عنصر العمل يختلف عن بقية العناصر الأخرى(كرأس المال مثلا) في أنه غير قابل للتخزين، فالعمل

إذا لم يستخدم في حينه لن يستخدم أبدا وبالتالي فهو يؤثر على حجم الإنتاج والناتج القومي .وتنعكس تبعاته على مستوى الإقتصاد الكلي والجزئي.

2/الآثار الإجتماعية والثقافية والنفسية: بإشارتنا في الجزئية السابقة إلى المشكلات الإقتصادية التي من ضمنها تدني الدخل الفردي، نكون قد وصلنا إلى مقولة التأكيد على الارتباط التكاملي بين الآثار الإقتصادية والآثار الاجتماعية والثقافية والنفسية الناتجة عن هذا التدني في الدخل الفردي-وهو الناجم أصلا عن تفشي البطالة،وانطلاقا من هذا الترابط، يكون من المفيد إعادة تأكيد أنه نتيجة للبطالة، وقلة الدخل- أو انعدامه تنشأ مشكلات كثيرة متشابكة، و يأتي في مقدمتها الفقر وعدم إشباع الحاجات والحرمان، وتدني جودة الحياة ومستوى المعيشة و المستويات الصحية و التعليمية والترويحية وغيرها، وتفشي مظاهر اليأس وخيبة الأمل وعدم الرضا والإحباط وضعف الإنتماء وقلة الولاء والدخول في دائرة

هـ/ السياسات الاقتصادية لمعالجة مشكل البطالة: يمكن التمييز بين الأنواع التالية للسياسة الاقتصادية:

1/**سياسة الضبط:** تتعلق سياسة الضبط بمايلي:

1- المحافظة على التوازن العام بخفض التضخم؛
2- المحافظة على توازن ميزان المدفوعات؛
3- استقرار العملة؛
4- البحث عن التوظيف الكامل.

أما بالمفهوم الواسع فسياسة الضبط تعني: "مجموع التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليص الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة للأزمة)".

2/ **سياسة الإنعاش:** في هذه المرحلة فإن المستوى العام للأسعار يميل إلى الثبات، أما النشاط الاقتصادي في مجموعه فيزداد ببطء، وينخفض سعر الفائدة، ويتضاءل المخزون السلعي[1].

يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية، مستخدما العجز الموازني، حفز الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيلات القرض، ...الخ.

[1] – بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص05.

وهي مستوحاة من الفكر الكينزي. ونلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار.

3/**سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي**: وتعبر عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، وتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل[1].

4/ سياسة الانكماش: ويعبر الانكماش عن الحالة العكسية للتضخم، أي الحالة التي تعمد فيها السلطات النقدية إلى إنقاص كمية النقود والائتمان، وهنا يهبط مستوى الأسعار والأجور وتتفشى البطالة بين العمال، ولاكتمال صورة أحوال الاقتصاد لا بد من تعريف الدورة الاقتصادية وهي تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي، ولكنها تختلف عن بعضها البعض من حيث توقيتها وطول مداها[2].

وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية. وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

5/ سياسة التوقف ثم الذهاب: وهي سياسة تم اعتمادها في "بريطانيا" وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

[1] – قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] – بخراز يعدل فريدة، مرجع سبق ذكره، ص05.

وفي الشكل التالي نبرز مسار هذه السياسة.

الشكل رقم 10-01: مسار السياسة الاقتصادية

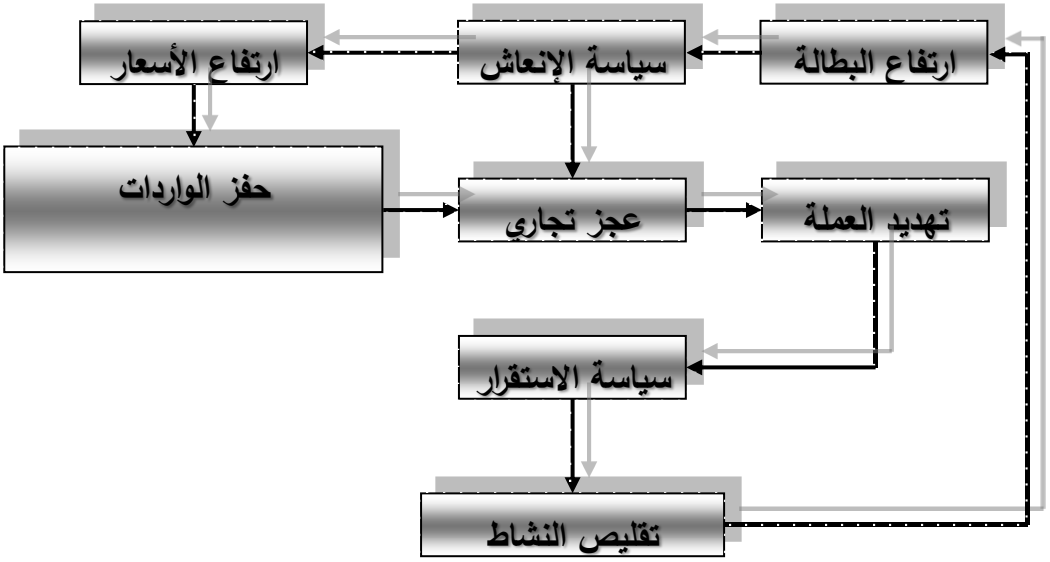

المصدر: قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 33.

في الأخير يمكن القول ان تحقيق الإستقرار الإقتصادي في ظل النمو المتوازن من أهم أهداف السياسة الإقتصادية ، والتي هي عبارة عن مجموع الإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي المتعاون مع السلطات المالية بهدف التأثير على المتغيرات النقدية والوصول بها إلى المستهدفات التي تتضمن تحقيق الأهداف الإقتصادية المنشودة

وحتى تستطيع هذه السياسات تحقيق التوازن يجب أن يكون هناك توافق في إستعمالها، كمايمكن القول أن التضخم ظاهرة سلبية ومؤثرة لم ينجو منها لا الإقتصاد القومي ولا الأعوان الإقتصاديين ولا حتى الأفراد ، فكل قد مسته الأثار السلبية لهذه الظاهرة وتقودنا هذه الحقيقة على وجوب التفكير والبحث عن حل لهذه المشكلة الإقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة والدول المتخلفة على حد سواء، و تجنب مخاطرها عن طريق رسم السياسات المالية والنقدية الملائمة .

المحاضرة الحادية عشر:

المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية

المحاضرة الحادية عشر: المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية

تمهيد:

يعتبر مؤتمر "بريتون وودز" بالولايات المتحدة الذي ضم ممثلون لأربع وأربعين دولة في عام 1944م، والذي مهدت له دراسات كل من الإقتصاديين كينز البريطاني، و هوايد الأمريكي، حيث استمر لمدة 03 أسابيع من أول جويلية إلى 22 يوليو عام 1944م، لوضع الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية، ووضع قواعد التعاون الدولي والذي انتهى بتوقيع اتفاقية "بريتون وودز" التي تعد بمثابة إعلان للنظام النقدي العالمي الجديد، كل هذه الظروف أدت إلى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية لتصل الى أبعد منذلك والوصول لأعلى درجات من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعا.

أولا: المؤسسات الاقتصادية الدولية:

في خضم الحرب العالمية الثانية، وتحديدا في شهر أوت عام 1941 وفي لقاء ثنائي غير معلن جمع الرئيس الأميركي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل والذي استمر لأربعة أيام، تم وضع التصور الأساسي للنظام العالمي وخاصة الشق الاقتصادي لما بعد الحرب، وأهم ما اتفق عليه هو تخفيف القيود التجارية وحرية البحار،والتعاون الاقتصادي العالمي، وذلك يشبه إلى حد قوي نقاط الرئيس الأميركي ولسون الأربعة عشر التي طرحها في مؤتمر فرساي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى والتي تم تجاهلها في حينها[1].

بدأت ترجمة التصور الذي وضعه روزفلت وتشرشل حتى قبيل انتهاء الحرب بإنشاء ركائز ثلاث لإدارة الاقتصاد العالمي وهي: منظمة للتجارة الدولية (ITO) وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي للإعمار والتنمية . (IBRD)

أ/صندوق النقد الدولي :

تم انشاء هذا الصندوق عام 1944 على أثر اتفاقية (بريتون وودز) في الولايات

[1]– حبيب البدوي، علي طباجة، منظمة التجارة العالمية ودورها في حل النزاعات الدولية، مجلة دراسات مالية، محاسبية وجائية، المجلد 02/ العدد 02، جامعة البويرة، ديسمبر 2022،ص: 167.

المتحدة اذ تم تكوين هذا الصندوق للمراقبة على النظام المالي الدول واستقراره وهو يشغل ما يقارب 2700 شخص ويضم 191 دولة عضو وتتعدى ميزانيته 600 مليون دولار.

ان تغير دور صندوق النقد الدولي بعد عام 1971 ليتحول إلى التركيز في منح قروض الحجز التجاري للدول ولكن بعد اندلاع ازمة الديون عام 1980 عاد الصندوق ليلعب دوره الاساسي كمنقذ من الازمات المالية والدولية.

يعمل صندوق النقد الدولي على تحقيق النمو والرخاء على أساس مستدام لكل بلدانه الأعضاء البالغ عددها 191 بلدا عضوا، وهو يقوم بهذه المهمة عن طريق دعم السياسات الاقتصادية التي تعزز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي التي تمثل ضرورة للإنتاجية وخلق الوظائف والرفاهية الاقتصادية. والصندوق تديره بلدانه الأعضاء وهو مسؤول أمامها، وتتمثل المهام الحيوية للصندوق في ثلاث مهمات وهي[1]:

1. تعزيز التعاون النقدي الدولي.
2. تشجيع التوسع التجاري والنمو الاقتصادي.
3. تثبيط السياسات التي من شأنها الإضرار بالرخاء.

ولتحقيق هذه المهمات الثلاث، تعمل البلدان الأعضاء في الصندوق على أساس تعاوني فيما بينها ومع الهيئات الدولية الأخرى لتحسين حياة المواطنين.

ب/ البنك الدولي:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلدا، وباعتباره أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وكذلك من خلال تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية.

أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 1944 لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وانضم مع المؤسسة الدولية للتنمية، وهي الصندوق المعني بمساعدة أشد البلدان فقرا، ليشكلا معا البنك الدولي. ويعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير

[1] -https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance

والمؤسسة الدولية للتنمية عن كثب مع جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي والقطاعين العام والخاص في البلدان النامية لإنهاء الفقر وبناء الرخاء المشترك.

يجب التمييز ما بينه وما بين مجموعة البنك الدولي والتي تضم خمسة منظمات هي :

1. البنك الدولي لاعادة البناء والتنمية (BIRD) والذي أنشأ من اجل اعادة اعمار اوربا ولكنه بعد ذلك ذهب لتمويل الدول النامية.
2. الشركة المالية الدولية (SFJ) التي ظهرت عام 1956 لتمويل القطاع الخاص بالدول النامية.
3. الجمعية الدولية للتنمية (AID) ظهرت عام 1960 وتقدم قروض للدول الفقيرة.
4. المركز الدولي لفض النزاعات المتعلقة بالاستثمار (CIRDI) ظهر سنة 1966 لتدبير نزاعات المصالح.
5. الوكالة متعددة الجنسيات لضمان الاستثمار والتي أنشأت سنة 1988.

ج/ المنظمة الدولية للتجارة

في سنة 1986 صدر الإعلان الوزاري لوزراء تجارة الدول الأطراف في الجات معلنا بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف (جولة أورجواي)، وتضمن لأول مرة في تاريخ المفاوضات حول تحرير التجارة العالمية.

أسفرت جولة أورجواي (1986 – 1993) على عديد من الاتفاقيات الدولية متعددة وعديدة الأطراف، وفي 15 أبريل 1994 تم التوقيع عل الوثيقة الختامية التي تتضمن نتائج جولة أورجواي فى مدينة مراكش بالمغرب .

توفر منظمة التجارة العالمية منتدى للتفاوض بشأن الاتفاقات التي تهدف إلى تقليل العقبات أمام التجارة الدولية وضمان تكافؤ الفرص للجميع، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية، كما توفر منظمة التجارة العالمية إطارا قانونيا ومؤسسيا لتنفيذ ورصد هذه الاتفاقيات، فضلا عن تسوية النزاعات الناشئة عن تفسيرها وتطبيقها..[1]

[1] – https://www.ungeneva.org/ar/about/organizations/wto

ثانيا: التكتل الاقتصادي:

أ/ تعريف التكتل الاقتصادي:

يعرف التكتل الاقتصادي على أنه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول[1].

كما تم تعريفه بأنه العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز ما بين الوحدات الاقتصادية، والتي تؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على مستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي[2].

بالنسبة" للتكامل الاقتصادي"، هناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما في تحديده[3]:

1/الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرف التكامل على أنه" أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة "وينتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل كل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية، وهو ما يجعل من التكامل مفهوما لا معنى له، كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

2/الاتجاه الثاني: فهو اتجاه أكثر تحديدا يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة ومن ثم فإن عملية التكامل تتضمن نقل الاختصاصات في مجالات معينة من الدولة إلى هيئات ومؤسسات إقليمية.

ب/ أهداف التكتلات الاقتصادية

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص: 3.

[2] - Gunnar Myradel, An international Economy : Problems and Prospects, Harper&Row, New York,1965. p:08.

[3]- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر،2000.ص:41.

تسعى التكتلات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتبادلة عبر مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تتمثل أهمها فيما يلي:

1) تساهم التكتلات الاقتصادية في رفع النمو الاقتصادي للدول المنطوية تحتى لواء هذا التكتل نتيجة لزيادة الاستثمارات وزيادة عدد المستهلكين من خلال تضاعف حجم السوق وبالتالي ارتفاع الطلب والذي يقابله زيادة العرض، وبذلك تنشط حركة التجارة الدولية لتفتح أفاق للتبادل السلعي والخدمي، كما تساهم في تنقل الأفراد وحركة رؤوس الاموال وتوطينها داخل التكتل، مما يحرك عجلة التنمية نحوى الأمام بالإضافة إلى اتاحة الفرصة أمام تكامل القطاعات وتعمق عملية التكامل التجاري والاقتصادي داخل هذه التكتلات فمثلا نجد دولا ذات وفرة في النتاج الزراعي والأخرى تساهم في الصناعات التحويلية لهذه المنتجات الزراعية.
2) تزويد الدول الأعضاء بالإجراءات الضرورية والكافية لإحداث التغيرات اللازمة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية ومن بين هذه الإجراءات[1]:
   - يؤدي التكامل الاقتصادي بالدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الوطنية في كيان يؤدي التكامل الاقتصادي بالدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، واحتواء الاقتصاديات اقتصادي جديد يعرف بمرحلة التكامل.
   - إجراءات تتعلق بتنسيق السياسات وتجانسها والمتضمنة التدابير الخاصة بالسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية (السياسات المالية والنقدية والاستقرار الاقتصادي والتجارة الخارجية).
   - إجراءات تتعلق بالإشراف وتتمثل في إجراءات توحيد المؤسسات الاقتصادية والنقدية.
3) تحقيق الوفورات الداخلية، حيث تؤدي عملية التكامل إلى اتساع الأسواق مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتوجات في الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية،

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره. ص: 22.

وبالتالي زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليف الإنتاج خاصة بالنسبة للمؤسسات ذات المرونة الموجبة، أي التي يتناقص فيها منحى التكاليف، وتصبح تكلفة الوحدة الواحدة أقل من السابق، ويسمى هذا الانخفاض في التكاليف بالوفورات الداخلية[1].

4) تساهم التكتلات الاقتصادية في زيادة التبادل التجاري فيما بين هذه الدول وتخفيض وارداتها بالعملة الأجنبية من العالم الخارجي، مما ينعكس بالإجاب على تعديل الميزان التجاري للسلع والخدمات وبالتالي ميزان المدفوعات.
5) تساهم التكتلات الاقتصادية في تطوير التكنولوجيا بالدول الأعضاء، وهذا من خلال التطوير المشترك لتكنولوجيا الإنتاج وخاصة في الصناعات الثقيلة ذات التكنولوجيا المتطورة.
6) لاشك أن ما يترتب على التكامل الاقتصادي، من اتساع حجم السوق وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، سيؤدي إلى خلق فرص للعمالة داخل الدول المتكاملة في شتى الميادين، من جهة أخرى فإن التكامل الاقتصادي يعمل على تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهكذا كفيل بإظهار مهارات وقدرات اليد العاملة، وبالتالي يسمح بتنميتها والاستفادة منها بالشكل الأمثل[2].
7) يخلق التكتل الاقتصادي جوا ملائما وأرضا خصبة لبناء اقتصاد المعرفة وهذا عائد للتطور والتبادل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مما يسهم في زيادة الإنتاج المعرفي المباشر وغير المباشر، وتعزيز الاستثمار برأس مال المعرفة وبالتالي تدعيم الصادرات بالمنتجات المعرفية.
8) يساهم التكامل في زيادة القدرة والقوة التفاوضية تجاه الأطراف الخارجية وتحسين العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الأخرى[3]، وهذه القوة تفاوضية تزداد بازدياد قوة هذا التكتل فكلما كانت منطقة التكتل أكبر عدد وأوسع نطاقا وذات أكثر تنوع للموارد زادت قوتها التفاوضية.

---

[1]- براهيمي عبد الحميد، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1980.ص ص: 289-290.

[2]- مبروك نزيه عبد المقصود، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار رؤية للنشر، الإسكندرية، مصر2007 . ص:36.

[3]- محمد إبراهيم السقا، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998.ص: 271.

ج/ مقومات التكتلات الاقتصادية:

تستند التكتلات الاقتصادية حزمة من المقومات الأساسية لقيامها وكذا بعد قيامها لضمان استمراريتها وبقائها لمدة أطول، فهذه المقومات تعتبر من بين المحفزات والدوافع لإنشاء هذا التكتل وتكثيف العلاقات الاقتصادية، وتشمل هذه المقومات فيما يلي:

1) التقارب الجغرافي للدول داخل التكتل وهذا لإتمام صفقات التبادل الدولي بأقل التكاليف وأسرع وقت ممكن.
2) الوفرة في الموارد الطبيعية لدى بعض الدول والتي جراءها تدخل معها الدول التي لا تتوفر على هذه الموارد في تكتل اقتصادي لتبادل المنفعة، إذ أنه في هذا المجال يعتمد على مبدأ التخصيص وتقسيم العمل الدولي بوصفهما الأساس الذي تقوم عليه عملية التبادل الدولي.
3) تقارب مستويات التنمية والدخل لأن اقتصاديات الدول المتكاملة، يجب أن تكون في مستوى واحد من التنمية تقريبا، وأن تؤمن لمواطنيها مستوى متقارب من الدخل الفردي، فإذا لم يتوفر هذا الشرط فان التكامل لا يكون مفيدا لجميع الدول الأعضاء، فقد يفيد البعض على حساب الأخر[1].
4) توفر المورد البشري المؤهل والتي تلعب دورا هاما في نجاح التكتل الاقتصادي وتثبيت دعائمه، فمن خلال هذا المورد يمكن استغلال الموارد بكفاءة عالية لزيادة معدل الانتاج الكلي ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع ككل داخل هذا التكتل.
5) الاشتراك في الروابط التاريخية والثقافية فهذه الروابط تقوي وتثمن أواصر شعوب الدول الأعضاء بعضها البعض مما يؤدي الى تماسكها.
6) استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية للدول إذ لابد من وجود مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث نجاح هذا التكتل مقترن بمدى تضمن هذه التكتل على قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية، بالإضافة إلى وجود الرغبة والإرادة السياسية في تهيئة مناخ سياسي موحد ومشترك هدفه انجاح هذا التكتل.

[1]- محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، سوريا، 1972.ص: 33.

د/ درجات التكامل الاقتصادي:

إن أدبيات التكامل الاقتصادي تتعرض لخمسة أشكال أو درجات هي:

1) **منطقة التجارة الحرة:** حيث تعمد البلدان الأعضاء إلى تحقيق الرسوم الجمركية والقيود الكمية بالتدريج حتى النزول بشكل تام وتتم حرية انتقال السلع، ولا تتضمن منطقة التجارة الحرة هذه بالضرورة حرية انتقال الأسواق والأشخاص، ويحتفظ كذلك بموجبها كل بلد بتعريفاته الجمركية تجاه البلدان غير الأعضاء.
2) **الاتحاد الجمركي:** ويتميز بإلغاء جميع أصناف التميزات والحواجز فيما يتعلق بحركة البضائع داخل نطاق الاتحاد، وتوحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي ولا يتضمن ذلك بالضرورة حرية انتقال الأموال والأشخاص.
3) **السوق المشتركة:** وتشكل هذه المرحلة درجة أعلى من السير نحو الوحدة الاقتصادية، لأن الإلغاء لا يشمل التعريفات الجمركية والقيود الإدارية فقط، بل يتعدّاه ليقرّ حرية انتقال عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال والأشخاص.

لقد انطوت جميع مراحل المناقشة حتى الآن على تخفيض أو إلغاء القيود الجمركية إزاء انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء.

وتبقى الدول الأعضاء في ظل هذه الترتيبات حرة في تبني سياسات مالية ونقدية خاصة بها تحقق لها أهدافها الاقتصادية الكلية كأهداف التضخم والعمالة.

4) **الاتحاد الاقتصادي:** التي إلى جانب زوال القيود على انتقال السلع وعوامل الإنتاج بهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية القومية بين الدول الأطراف بغية إزالة التمييز الناشئ عن اختلاف هذه السياسات.
5) **الاتحاد الاقتصادي والنقدي:** أو ما يسمى بالاندماج الاقتصادي الكامل ويفترض توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية وتلك الخاصة بمحاربة الأزمات الدورية، مع إنشاء سلطة فوق قومية على صعيد أطراف الاندماج تكون متمتعة بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة للدول الأطراف.

ويرى العديد من الاقتصاديين أن المراحل الأربعة الأولى من درجات سلم التكامل الاقتصادي تعد بمثابة تكامل سطحي كونها مرتكزة بشكل رئيسي على إلغاء جميع

العوائق الفنية والتعريفية على المبادلات التجارية وانتقال عناصر الإنتاج المختلفة وتنسيق البعض من السياسات الاقتصادية فيما بين الدول المتكاملة، في حين تعتبر بقية المراحل الأخرى من التكامل أكثر عمقا.[1]

هـ/ أهم التكتلات الاقتصادية العالمية:

يمكن حصر أهم التكتلات الاقتصادية العالمية في التكتلات التالية:

1/الاتحاد الأوروبي European Union: يعتبر من بين أهم مراكز العولمة، حيث بدأ هذا الإتحاد كمنطقة تجارة حرة بموجب اتفاقية" روما" عام 1958ثم تدرج مستوى الاندماج وتعمق بشكل مستمر الى أن وصل عدد الدول الأعضاء في إلى الاتحاد الى 27 دولة بعد انضمام دول أوربا الشرقية فأصبح من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالا من حيث البني والهياكل التكاملية، ومن حيث الاستمرار في المسيرة التكاملية. ومن حيث الإمكانيات فإن هذا التكتل يهيمن تجاريا على أكثر من ثلث التجارة العالمية، ويحصل على أكبر دخل قومي في العالم كما يعتبر أضخم سوق اقتصادي داخلي حيث بلغ عدد سكانه أكثر من 380 مليون نسمة وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا، ويلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي يتخذ استراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي ويسعى بكل قوة إلى أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، ويمكن أن نلتمس ذلك من خلال تحكمه في 34 % من التجارة العالمية بإجمالي صادرات قدره 5.90 تريليون دولار حسب منظمة التجارة العالمية.

2/ التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية(NAFTA) North America Free Trade Area: يعتبر كذلك من يبن اهم مراكز العولمة، نتيجة لتواجد أهم وأقوى دولة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر مصادقة الكونغرس الأمريكي في 17 .11. 1993 على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هي البداية لإنشاء هذا التكتل، غير أن سريان الاتفاقية لم يبدأ إلا في أول جانفي 1994، ويضم بالإضافة للولايات المتحدة كل من كندا والمكسيك، وبالرغم من كونه لا يضم إلا ثلاث دول

[1]- KYAMBALESA Henry and HOUNGNIKPO.C.Mathurin, *Economic integration and development in Africa*, Ashgate Publishing Limited, Hampshire, England ,2006, p:02.

كبيرة، فإنه يمثل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تقريبا بحجم اقتصاد يقارب 7تريليونات دولار عند النشأة، وعدد منتجين ومستهلكين يناهز 360 مليون نسمة، كما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي 670 مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية 1017 مليار دولار عام 1991، ناهيك عن الإمكانات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة. وإذا تفحصنا أهداف هذا الاتحاد نجدها لا تختلف كثيراً عن أهداف الاتحاد الأوروبي، فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء تعطي كل أولوياتها لتعزيز القدرة التنافسية مع التكتلات الاقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي وخصوصا الاتحاد الأوروبي[1].

3/ جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية(APEC) Asia-Pacific Economic Cooperation: يعتبر هذا التكتل بمثابة أحد مراكز العولمة تتكون هذه الجماعة من ثمانية عشر دولة على رأسها اليابان والصين واستراليا والولايات المتحدة وكندا والمكسيك ونيوزيلندة وكوريا الجنوبية، ودول رابطة الآسيان. وقد جاء إنشاء هذا التجمع الاقتصادي العملاق كرد فعل على إعلان قيام أوروبا الموحدة عام، ويسيطر التجمع على حوالي 50% من الناتج القومي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية.

4/ رابطة جنوب شرق آسيا Association of Southeast Asian Nations : (ASEAN): يعتبر هذا التكتل بمثابة أحد أشباه توابع العولمة، ويتكون تكتل الآسيان هذا من 10 دول هي:تايلاند، سنغافورة، ماليزيا، بروناي، إندونيسيا، الفلبين، اللاوس، ماينمار، فيتنام، كمبوديا. وقد أنشئ هذا التكتل 1967 وكان هدفه آنذاك أن يكون حلفا سياسياً مضاداً للشيوعية، وبعد الأضرار التي لحقت بدول التكتل جراء السياسات الحمائية المتبعة من قبل الولايات المتحدة وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول، الأمر الذي جعلها تهتم بالتعاون الاقتصادي وهكذا أنشأت تكتل (الآسيان) فيما بينها، والذي أرسى خطوة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة للتكتلات الاقتصادية الأخرى ثم أخذ دوره يتزايد في التجارة الدولية باستمرار، فبعد أن كانت صادرات المجموعة لا تمثل سوى3%من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي 5. 11%

[1] CD – ROM : « **ENCYCLOPIDIE ENCARTA 99** » édition Micro Soft coorporation 1995 USA.

من إجمالي صادرات الدول النامية، وصلت هذه الصادرات إلى 5%من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي 18%من إجمالي صادرات الدول النامية.

5/ الوحدة الكراييبية (Caraibean Community(CARICOM: يعتبر هذا التكتل من بين توابع العولمة وهو تكتل هامشي لحد كبير،أنش هذه الوحدة في 1973 وجاءت في مكان الرابطة الكراييبية للتبادل الحر **CFTA** التي أنشأت في 1968 وكانت أهدافه سياسية واقتصادية تنشد إيجاد مكانة في الساحة الدولية حيث تبلغ عدد سكان هذه الوحدة 10 ملايين حسب إحصائيات 1994 و دخلهم يتجاوز 15 مليار دولار و يضم هذا التكتل كل من : آنتيغوا ، ويربودا ، برباد ، بولينر ، دومينيك ، غرينـاد ، غويان ، جامايكا ، مونيرا ، سان كينس نوفيس ، سانت لوس ، سانت فانسوار، غرينادين ، تغينيتي توباكو، ولتحقيق أهداف هذا التكتل تم تحديد آلية توحيد التعريفة الجمركية الخارجية بحلول 1993 ولكن لم تنجح و ضف إلى ذلك عملية تحرير عوامل الإنتاج هي الأخرى لم تر وجهتها إلى حيز التطبيق وهذا الفشل يرجع إلى تفاقم المشاكل خصوصا بعد تراجع أصحاب القرار السياسي في تحقيق **CARICOM** بالإضافة إلى عوامل اقتصادية خارجية كان لها الوقع الكبير على دول هاته المجموعة بسبب ضعفها وقلة حجمها سواء المادي أو البشري[1].

6/ مجموعة البريكسBRICS :

تجدر الإشارة الى أن كلمة بريكس هي مختصر للأحرف اللاتينية الأولى من أسماء الدول الخمس التي تكون مجموعة بريكس وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، بدأت المجموعة في عام 2006، واجتمعت البرازيل وروسيا والهند والصين في قمة بريكس الأولى في عام 2009، وانضمت إليها جنوب أفريقيا بعد عام، ويقع مقرها في مدينة شنغهاي الصينية، ومنذ جانفي 2024، انضمت 5 دول رسميا إلى تكتل بريكس، وهي مصر والسعودية والإمارات وإيران وإثيوبيا.

وتضم بريكس بشكلها الحالي أكثر من 45% من سكان العالم (3.25 مليارات نسمة) و 33.9% من إجمالي مساحة اليابسة، ويبلغ حجم اقتصاد المجموعة 29 تريليون دولار، بما يمثل حوالي 29% من حجم الاقتصاد العالمي، وبحسب بيانات البنك

[1]- OCDE : « INTEGRATION REGIONALE ET PAYS EN DEVELOPPEMENT » édition OCDE Paris, 1993. P: 56.

الدولي أضافت الدول الخمس الجديدة 3.24 تريليونات دولار إلى اقتصادات المجموعة، ويمثل حجم الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة "بريكس" بناء على معيار تعادل القوة الشرائية نسبة 36.7% من الاقتصاد العالمي، وتشكل حوالي 16% من التجارة العالمية، حيث يساهم التكتل بحوالي 16% من حركة الصادرات، و15% من واردات العالم من السلع والخدمات[1].

[1] - https://www.aljazeera.net/news/longform/2024

قائمة المراجع

1. ابن منظور، **أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب**: ج11 دار صادر،بيروت، 1994.
2. أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002.
3. أحمد محمد مندور. **مقدمة في الاقتصاد الجزئي**.الدار الجامعة الإسكندرية. 2002 .
4. أوسرير منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، السداسي الثاني، 2009.
5. أياد عباس عبد اللطيف، **مفهوم الموارد الطبيعية**، جامعة الانبار، على الخط https://www.researchgate.net/publication/355972564_mfhwm_alm ward_altbyyt_j2_The_concept_of_natural_resources_part_two
6. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
7. بدوي أحمد ،ومصطفن محمد، **معجم مصطلحات القوى العاملة ك مؤسسة شباب الجامعة** ، الإسكندرية، 1984.
8. بشير العلاق، حميد الطائي، مبادئ التسويق الحديث مدخل شامل، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2020.
9. بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثاره على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، اطروحة دكتورة ، جامعة الجزائر،2006-2005.
10. بن رجم محمد خميسي، الاستثمار وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول:قانون الاستثمار والتنمية المستدامة يومي 27 و 28 نوفمبر 2012 ، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس.
11. بوشاشي بوعلام، الأمين في الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر.
12. تومي صالح، مبادئ الإقتصاد الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

13. جامعة "**جواهر نهرو**" عبر الرابط التالي:
14. جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
15. حربوش، ا. فلسفة الاقتصاد: علم الاقتصاد علم انساني، مجلة دراسات انسانية واجتماعية. جامعة وهران2، المجلد 11، العدد11، 2022
16. حمد رضا صاحب ومؤيد عبد الحسين الفضل الاقتصاد الإداري ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، 2013 .
17. أبو حمد رضا صاحب الخطوط الكبرى في الاقتصاد، دار مجدلاوي، عمان، 2006 .
18. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة 2012 / 2013 .
19. حورية كيحل، حكيمة بوبعيو، واقع الإشراف في المؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية على المشرفين بمؤسسة سيجيكو بسكيكدة)، مجلة الإحياء، المجلد 20، العدد 24، جامعة الحاج الأخضر باتنة 01، 2020، ص689.
20. خالد بن عفان، النظام القانوني لشركة التوصية البسيطة، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 03، العدد 06، جامعة الجيلالي اليابس، بلعباس، 2017 .
21. خميس، موسى يوسفن **دراسات في التخطيط والتنمية**، دار حنين، عمان، 1995.
22. ديقي محمد عفيفي ، التسويق الدولي ، نظم الإستيراد و التصدير ، وكالة المطبوعات ، الكويت 1973 .
23. رائد محمد عبد ربه، الاقتصاد الإداري، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2013.
24. رمزي زكي، **الإقتصاد السياسي للبطالة**،تحليل الأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ،عالم المعرفة ،الكويت أكتوبر 1998.

25. سمير عبد الحميد رضوان، أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية. (1996). Égypte: International Institute of Islamic Thought (IIIT).
26. سوزى عدلي ناشد ، الوجيز في المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة ، 2000 .
27. السيد عطية عبد الواحد ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية ، دار النهضة ، بيروت ، 1993 .
28. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد -الجزء الثاني-، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 2014 .
29. ضيف احمد، مطبوعة مدخل للاقتصاد، جامعة الجلفة.
30. طارق الحاج ، علم الإقتصاد ونظرياته ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1992 .
31. طلاحفة،حسين، والفهداوي،خميس خلف ، **دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الإقتصاد الأردني خلال الفترة 1968-1996**: مركز الدراسات الأردنية، الأردن 1998 .
32. عادل أحمد حشيش و آخرون ، **أساسيات الاقتصاد السياسي**، بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية ،2003. ص:09.
33. عادل حسن، **الإدارة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
34. عامر علي سعيد ، **مقدمة في الاقتصاد الجزئي** ، الطبعة الأولى ،دار البداية ناشرون وموزعون، عمان،2010.
35. عائشة مرجال، النظام القانوني لشركة المحاصة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة، 2022.
36. عبد االحليم بوقرين، الجرائم الماسة بأمن و سلامة المستهلك، مذكرة ماجستير،كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان،2009 /2010.
37. عبد الرحمان القصاص، خصائص المشكلة الاقتصادية، https://mawdoo3.com
38. عبد الرزاق بن الحبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

39. عبد الغني بسيوني عبد الله، **أصول علم الإدارة العامة**، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2006 .
40. عبد الغني طرايش، شركة المسؤولية المحدودة، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2021.
41. عبد الفتاح محمد صلاح، عناصر النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي، https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/999 بتاريخ 2023/05/20.
42. عبد المجيد فحماوي، أسباب ندرة الموارد الاقتصادية، https://mawdoo3.com
43. عبد المطلب، عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي"**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2006.
44. عبد المعطي عساف، **مبادئ الإدارة العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع.
45. عرجون، ش. النظريات الجديدة في الاقتصاد السياسي الدولي. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد08، العدد02، جامعة المسيلة2021، 86..
46. علي الجياشي، التسعير مدخل تسويقي، الطبعة الثانية، 2004، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن.
47. علي العربي عبد المعطي عساف ، إدارة المالية العامة ، كلية التجارة ، جامعة الكويت ، بدون سنة نشر .
48. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات ، الجزائر، ط 03، 2003.
49. عمران سليمان، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر للفترة 1991: 2014، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة أم البواقي، الجزائر2016.
50. عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الإقتصادية كمحاولة لبناء نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة2، 2016/2015.

51. غول فرحات، التسويق الدولي مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2008.
52. فاطمة أمال حلوش، محمد أمين رفاس، مسؤولية القاصر بين المسؤولية المحدودة والمسؤولية غير المحدودة في شركة التضامن، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2021.
53. فرحات غول، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية، الجزائر، ط01، 2008.
54. فريدن، ج. الاقتصاد السياسي للسياسة الاقتصادية. مجلة التمويل والتنمية،7.2020.
55. فوكراش زوبيدة، محاضرات مقياس دراسة السوق الرياضية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2020/2019،.
56. القاسم عمر الطبولي، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس،1991.
57. القرآن الكريم، **سورة النحل**، الآية 18.
58. كرمية بن شريف ، عبد الحق رايس، **تحليل المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد السياسي**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد06 ، العدد01، 2022.
59. لمياء درامشية، فاطمة بلقاسمي، المؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر (دراسة تأصيلية)، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 05، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016.
60. ماجد راغب الحلو، **علم الإدارة العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
61. المادة 03 ، بند 01 ، من القانون 04/02 ، المؤرخ في 23/06/2004 ، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية

62. مجاهد محمد ذياب النابوت، **أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الغذائية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**، رسالة ماجستير في محاسبة، 2019.
63. مجدي محمود شهاب، إقتصاديات النقود والمال والنظرية والمؤسسات النقدية، الإسكندرية، إدارة الجامعة الجديدة، بدون سنة نشر.
64. مجيد شعباني، واخرون، دراسة السوق كأداة لتحقيق اليقظة الاستراتيجية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد03، 2015.
65. محاضرات عن النقود من الموقع
https://faculty.uobasrah.edu.iq/uploads/teaching/1694806404.pdf
66. محمد إبراهيم عبيدات، احمد محمود زامل، سياسات التسعير الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
67. محمد عمر علي ، **مشكلة العطالة**، المجلس القومي للبحوث، السودان، 1974.
i. محمد فريد الصحن، التسويق مفاهيم واستراتيجيات، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1989
68. محمد مبارك حجير ، السياسات المالية والنقدية ، الدار القومية للطباعة والنشر.
69. محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1999.
70. محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم)**، دار الناشر، القاهرة 2001.

71. محمود السيد سعد الدين نور الدين ورابح رتيب بسطا وأيمن أحمد علي عبد الغفار، التطور التاريخي للنقود، مجلة جامعة أسوان للعلوم الإنسانية، المجلد 04، العدد 01، مارس 2024.
72. مختار عبد الحكيم طبلة،المشكلة الاقتصادية، النظم الاقتصادية وبعض جوانب الاقتصاد الكلي وعوامل الإنتاج، جامعة القاهرة كلية الحقوق، 2007.
73. مروان عطون، النظريات النقدية، دار البحث، قسنطينة، 1989.
74. مريم زكري، **سلسلة محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس علوم سياسية**، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد جامعة تلمسان،2021/2020.
75. منية شوايدية، الشركات التجارية ، مطبوعة موجهة للسنة الثالثة قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة 08ماي 1945 قالمة، -2021 2020.
76. موسى اللوزي، **التنظيم و إجراءات العمل** ، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، الطبعة الأولى، 2002.
77. موسى اللوزي، التنظيم وإجراءات العمل ، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، الطبعة الأولى، 2002 .
78. ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، جامعة بنها، مصر، 2008-2009
79. ناجي معلا، رائف توفيق، أصول التسويق مدخل تحليلي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2005.
80. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط 02.
81. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، العراق، بدون سنة نشر.
82. نبيل الروبي ، التضخم في إقتصاديات الدول المتخلفة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، بيروت ، بدون سنة نشر.
83. نهلة أحمد أبو العز ، **أثر تنمية رأس المال البشرى على إجمالي التكوين الرأس المال الثابت في مصر**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الثالث العدد الثاني، 2022.

84. نوفل ربيع محمود علي، اقتصاديات الأسرة وترشيد الاستهلاك، دار النشر الدولي، الطبعة الأولى الرياض2006،م.
85. هادفي خالد، دور المحاسبة التحليلية في تحديد سياسة التسعير للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجيستير تخصص محاسبة، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
86. Albert Pérez**, THE BASIC ECONOMIC PROBLEM: Choice and the allocation of resources**, Unit01, Economics. Juan de la Cierva, p :04. https://www.colegiojuandelacierva.com/files/31/55/71/unit-1-the-basic-economic-problem-pptx.pdf
87. Andrew B. Abel, Ben S. Bernanke, and Dean Croushore, **Macroeconomics**, Pearson Education Limited, 11th Edition, 2024.
88. Cichanowicz, L. (n.d.). Political Economy | Definition, Examples & Analysis.Perlego Knowledge Base. Retrieved April 20, 2024, from https://www.perlego.com/knowledge/study-guides/political-economy/
89. **David Kane, DOUGLAS HAWKS, Sean Harrington, Needs& Wants in Economics | Definition & Differences, Test Prep Courses / HiSET Social Studies: Prep and Practice, 2023. https://study-com.translate.goog/academy/lesson/the-difference-between-wants-vs-needs-in-economics.html?**
90. Denis Brume , Le Commerce international , 2 éme edition , Edition breal,mentrenil,1991.
91. Economics of Natural Resources", WAGENINGEN, Retrieved 29/1/2022. Edited.
92. Glyn Davies, **A History of Money From Ancient Times to the Present Day**, university of wales press cardiff, UK, 2002.
93. Glyn Davies, **A History of Money From Ancient Times To The Present day,** the university of Wales Press, cardiff, UK, 3rd edition, 2002.
94. Introduction to Economic, 13 **CENTRAL PROBLEMS OF AN ECONOMY,** MODULE - 5 .
95. Introduction to Economics, CENTRAL PROBLEMS OF AN ECONOMY, The National Institute of Open Schoolin, https://nios.ac.in/media/documents/SrSec318NEW/318_Economics_Eng/318_Economics_Eng_Lesson13.pdf
96. John Black. Nigar Hachimzade. And Gareth Myles، **Oxford Dictionary of economics**، oxford university press، Oxford، UK، 2017.

97. Kenneth A. Reinert , Elgar Encyclopedia of Development, Schar School of Policy and Government George Mason University,.
98. **Khalid Osman,** The Economic Problem, ,October 2020. See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/344780754
99. MasterClass, Political Economy: 3 Types of Political Economic Systems - 2024. MasterClass. https://www.masterclass.com/articles/political-economy
100. Paul A. Samuelson and William D. Nordhaus, **Macroeconomia**, (spanich edition), McGraw-Hill Education, México, 2010.
101. Prashant Ranka, "History of production and operations management " ‹Amity Global Business School, Retrieved 19-11-2016. Edited.
102. Rebecca Haines & Tam O'Neil Putting gender in International UK political economy analysis: Why it matters and how to do it (1140272; p. 04/06/07). The Women's Participation and Leadership Working Group, Gender & Development Networki, 2008.
103. Stefan Krmnicek, **A Cultural History of Money in Antiquity**, Bloomsbury Publishing Plc, London, UK, 2019.
104. Sunil K. Parameswaran, **An Introduction to Money**, Tata McGraw Hill Education Private Limited, New Delhi, INDIA, 2011.
105. The Economic Problem", economics online, 13/1/2023,
106. Tim Di Muzio and Richard H. Robbins, **An Anthropology of Money: A Critical Introduction,** Taylor & Francis published, New York, USA, 1ST edition, 2017.
107. Usman, M. N. (n.d.). Textbook Political Economy. Retrieved April 20, 2024, from https://www.academia.edu/42051366/Textbook_Political_Economy
108. Ute Nikolay, Initiation à l'économie et à la gestion d'entreprise, Walter de Gruyter publication, Berlin, Germany, 2016.
109. VeenaKumari, **THE ECONOMIC PROBLEM** : SCARCITY AND CHOICES, Patna Women's College, Patna.
110. https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=20946&chapterid=5495
111. https://elearning-facsceg.univ-annaba.dz/mod/resource/view.php?id=12379
112. https://jncollegeonline.co.in/attendence/classnotes/files/1622608422.pdf
113. https://nios.ac.in/media/documents/SrSec318NEW/318_Economics_Eng/318_Economics_Eng_Lesson13.pdf
114. https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9/?
115. https://www.alukah.net/culture/

116. https://www-economicsonline-co-uk.translate.goog/competitive_markets/the_economic_problem.html/?_
117. https://www-nagwa-com.translate.goog/en/explainers/165192835925/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_

الدكتور بن علية لخضر،

من مواليد بلدية الجلفة(ولاية الجلفة)، في 28 جويلية 1980

دكتوراه علوم في العلوم التسيير، تخصص: إدارة بيئية وسياحية

أستاذ محاضر – أ – بجامعة الجلفة – الجزائر-

محتوى المطبوعة:

هذه المطبوعة هي مجموعة محاضرات خاصة بمقياس مدخل للاقتصاد، وهي موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، وهذا من أجل تمكين الطالب بعلم الاقتصاد وموضوعاته ومصطلحات المسائل الاقتصادية وكل أساسيات علم الإقتصاد.

إن إعداد هذه المطبوعة حاء لتحقيق جملة من الأهداف ونوجزها فيما يلي:

1. تدعيم مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، وهذا من أجل تغطية العجز في هذا المجال.
2. تعريف الطالب على علم الاقتصاد وموضوعاته ومصطلحات المسائل الاقتصادية، وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبمختلف العلوم الأخرى.
3. تحديد مفهوم المشكلة الاقتصادية وطرق معالجتها.
4. التعرف على عناصر الإنتاج وعلى أهم الأنشطة الاقتصادية.
5. التعرف على الأعوان الاقتصاديين وعلى المؤسسة الاقتصادية.
6. التعرف على السوق والنقود.
7. تمكين الطالب للتعرف على مشكل التضخم والبطالة والسياسات الاقتصادية لمواجهتهما.
8. تمكين الطالب للتعرف على أهم المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية.